

٣٧

دراسات فلسطينية

الدولة والدين في إسرائيل

ولفات

الدكتور
أسعد رزوق

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الأبحاث



A
956.9405
R279d

الدولة والدين في إسرائيل

برهان

الدكتور
أسعد رزوق



منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث
بيروت

أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨

Dr. Ass'ad Razzouk,
State and Religion in Israel,
Palestine Monographs No. 37
Palestine Research Center,
606 Sadat St., Beirut, Lebanon.

محتويات الكتاب

صفحة

٧	تمهيد
٩	مقدمة
١٧	الفصل الاول : الصهيونية والدين
٤٣	الفصل الثاني : بين الدين والدولة
٥٧	الفصل الثالث : اليهودية دين الدولة ؟
٨٧	الفصل الرابع : مشكلات وقضايا على المحك
١٠١	الفصل الخامس : من هو اليهودي ؟
١٢١	الفصل السادس : البحث عن الهوية
١٣٣	الفصل السابع : الاكراه في الدين والدنيا
١٤٦	قائمة المراجع والمصادر

تمهيد

«اسرائيل» من «الدول» القليلة جدا في عالمنا المعاصر التي تربط كيائها السياسي بالدين وتجعل من الدين اساسا لوجودها ، وهي في الوقت نفسه «الدولة» الوحيدة في عالمنا المعاصر التي يكون الدين هو حجتها للوجود ، اي للاغتصاب والعدوان والظلم . ولم يلعب الدين دورا في التمهيد لقيام ، ثم في قيام ، «دولة» معاصرة بمثل الدور الذي لعبه في قيام «اسرائيل» ، ثم في توسعها ، وفي جميع مخططاتها السابقة والحاضرة للمزيد من التوسع .

وقد عني الباحثون في القضية الفلسطينية ، وخاصة في الحركة الصهيونية ، بدرس هذا الاستثمار الصهيوني القوي للدين . وسبق لاحد باحثي مركز الابحاث ، الدكتور اسعد رزوق ، ان تعرض للوضع من خلال الاستغلال الصهيوني للدين على صعيد حدود «الدولة» التي دعا الصهيونيون لانشائها منذ ثلاثة ارباع القرن ، وذلك في كتابه «اسرائيل الكبرى» (سلسلة كتب فلسطين رقم ١٣) . وهو اليوم يضع هذه الدراسة في وضع الدين اليهودي في الكيان المقتصب .

انيس صايغ

المدير العام لمركز الابحاث

مقدمة

لا شك ان الحركة الصهيونية تستمد بعض مقوماتها الاساسية من « طبيعة » الديانة اليهودية وواقعها التاريخي ، وتستوحي العديد من التعاليم والعقائد الدينية . اصف الى هذا ما يصفه الدعاة والمؤيدون بـ « الواقع التاريخي لليهود كشعب » او « الامة التي عاشت حياة المجتمعات المستقلة » . فلا ينظر هؤلاء الى اليهودية كديانة عالمية جامعة تسمو على الخصوصيات وتنفلت من قيود الزمان والمكان لتعبر عن جوهرها في مبادئ رفيعة وتعاليم اخلاقية عامة . بل نجدهم يعتمدون التشديد على تلك النواحي الدينية التي تجعل الصهيونية بمثابة الصيغة السياسية والقومية الحديثة للدين اليهودي ومعتقداته . هذا مع العلم بان الحركة الصهيونية ، على صعيد المنظمة الصهيونية العالمية ، تضم ممثلين عن الصهيونية المتدنية ، وتفسح امام اليهود المتدينين مجال ممارسة النشاط السياسي والحزبي المنظم . كما توجد طوائف دينية يهودية لا تشاطر الصهيونية رأيها في اختزال اليهودية الى ديانة قومية ضيقة وتسخير التعاليم والعقائد الدينية لخدمة اغراض سياسية واستعمارية معينة .

غير ان البواعث الدينية والقومية السياسية قد تداخلت في نسيج الحركة الصهيونية الرامية الى الاستيلاء على فلسطين وجعلها قاعدة انطلاق للاستعمار اليهودي في العصر الحديث . والسؤال الذي لا بد من طرحه ، في معرض التمييز العربي بين

الدين اليهودي (شريعة موسى) من جهة والحركة الصهيونية ، من جهة ثانية ، يتناول البحث عن الجذور الدينية للصهيونية ودولة اسرائيل . وقد آثرنا اعتماد العنوان التالي : «الدولة والدين في اسرائيل» من حيث التعميم والشمول ، وبدلاً من الانزلاق عبر باب تسمية الكل باسم الجزء .

* *

تهدف هذه الدراسة بوجه عام الى معالجة العلاقة او العلاقات التي تربط بين الصهيونية ودولة اسرائيل من جهة والديانة اليهودية من جهة ثانية . وليست غايتها بالتألي النظر الى موضوع هذه العلاقة من زاوية لاهوتية او توراثية بحتة ، او الحديث عن الاساس التوراتي لدولة اسرائيل والفكرة الصهيونية ، ولا هو البحث عن الجذور الصهيونية لاسرائيل في نصوص الكتاب المقدس وأسفاره .

فهناك العديد من الدراسات التي تتناول هذه الموضوعات بشيء من التفصيل والتحليل ، وبمقدار يسير من النقد والتمحيص احياناً . وقد ارتأت الاكتفاء بتذييل هذا البحث بقائمة مختارة للكتب العربية التي تصدت للموضوع من مختلف الزوايا والنواحي . فمنها التي عالجت « اصول الصهيونية في الدين اليهودي » و « اسرائيل في التوراة والإنجيل » او « اسرائيل والتلمود » و « التلمود : كتاب اسرائيل المقدس » . ومنها كتب تناولت « اسرائيل وعقيدة الارض الموعودة » و « حول فلسفة الصهيونية » او « دفائن النفسية اليهودية » و « قواعد السلوكية اليهودية » وموضوعات غيرها من طراز « اليهودية واليهودية المسيحية » و « الكتاب المقدس وفلسطين » و « هل لليهود حق ديني بفلسطين ؟ » ، الى غير ما هنالك من الابحاث والدراسات التي تدور حول موضوعات متصلة ، عن قريب او بعيد .

وهي دراسة لا تعدو كونها محاولة اولية ترمي الى التعريف بالمكانة التي يحتلها الدين اليهودي في المجتمع الاسرائيلي بفلسطين المحتلة والدور البارز - واللامتكافى - احياناً - الذي يلعبه في الحياة السياسية داخل الدولة الصهيونية . كما لا يفوتها القيام بتحديد لمعالم الحياة الدينية في اسرائيل والتوقف عند الصلة القائمة بين الدعوة الصهيونية كحركة سياسية ينزع الكثيرون من اربابها نحو العلمانية والافكار الليبرالية من جهة ، وبين الديانة اليهودية في جمعها بين الدين والدنيا ومسايرتها للاتجاه الشيوعي ، من جهة ثانية .

لذلك فقد آثرنا الامتناع عن الخوض في موضوع التصورات الصهيونية الاممية بجوانبها المتعددة وجذورها البعيدة المدى . فلم تأت فصول الدراسة على ذكر فكرة الارجاع والاسترجاع (Restoration) او خرافة الاسباط العشرة الضائعة والسنة العجائية وعقيدة نهاية العصر الالفي وانتظار مجيء المسيح المخلص وفكرة شعب الله المختار ، الا فيما ندر او على سبيل المثال لا الحصر ، على امل العودة لتناولها بالتفصيل في بحث مستقل عن حركة الصهيونية الاممية في جذورها الدينية والتصورات التي قامت عليها ، وانطلقت منها بروح صليبية غازية بغية اعداد مشروعات متشعبة النواحي ومشبوهة النوايا لاسترجاع فلسطين واعادة تأسيس ملك يهوذا واسرائيل من جديد في ارض ارتحل عنها اليهود منذ قديم الازمنة .

وانحصر اهتمام البحث بالجوانب العملية والتطبيقية لموضوع العلاقة بين الصهيونية والدين اليهودي . فجرى التوقف عند المشكلات الناجمة عن علاقة الدولة بالدين عامة والمؤسسات الدينية بنوع خاص . كما تعينت طبيعة تلك المشكلات والقضايا على النمط التالي :

- أ - الشيوعية أم العلمانية .
 ب - من هو اليهودي ؟
 ج - البحث عن الهوية .
 د - الاكراه في الدين اليهودي .

وظهرت انعكاساتها على مسرح الحياة السياسية في اسرائيل من خلال العديد من القضايا والتشريعات والازمات التي جاءت بمثابة محك للعلاقات المتوترة بين اجهزة الدولة والمؤسسات الدينية ، لتبين لنا بوضوح مدى لجوء الاوساط الدينية في اسرائيل الى المناورات والمساومات بغية الحصول على مزيد من الصلاحيات والمغانم ، وجر الاحزاب الحاكمة الى القيام بشتى التنازلات وعقد التسويات فيما بينها لاجل الحفاظ على طبيعة الحكومة الائتلافية .

وسوف يطالعنا ذلك كله في قضايا وضع الدستور المكتوب والاحوال الشخصية والهجرة والجنسية والهوية - حيث تبدو العنصرية الدينية اليهودية في اجلى مظاهرها واصدق نتائجها العملية . فمن خلاف حول مصادر التشريع في الدولة الصهيونية الى تعنت في فرض قوانين الاطعمة واللحوم ، واعتراضات على تشريع الجثث ، ومن رفض الاعتراف بصلاحيات السلطة القضائية في الدولة الى محاولات لتقوية نفوذ المؤسسات الدينية وبسط سيطرتها على التعليم والتربية .

على ان ازدياد حدة التوتر بين المعسكرين « العلماني » و « الديني » واتساع الهوة التي تفصل بينهما احيانا لا يعني بتاتا خروج مشكلة العلاقة بين الصهيونية والدين عن نطاقها الداخلي الخاص ، او التقليل من شدة التطرف الصهيوني والفلو الديني . وليست الصهيونية كدعوة وحركة سياسية لها مقوماتها الدينية - على ما يبدو - موضع اخذ ورد بين

الفريقين ، بقدر ما هو الصراع على النفوذ واقتسام المغانم والاسلاب السياسية والمادية في الدولة الصهيونية التي احتلت فلسطين لتحقيق اهدافها وغاياتها بصدد الوطن القومي اليهودي .

من هنا تبرز اهمية التعريف بطبيعة المشاكل القائمة بين الدولة والدين ، والوقوف على مدى النفوذ الذي تتمتع به المؤسسات والاحزاب الدينية في اوساط الدولة والحكم ، دون وجود التكافؤ المتوقع بين ذلك النفوذ من جهة والقوة العددية للناخبين المتدينين من جهة ثانية . ويفغدو الطابع العصري والديمقراطي لدولة اسرائيل موضع تساؤل وشكوك وسط هذا الجو الحافل بالمشكلات والقضايا التي تتناول وجود الدولة من الاساس ومقومات كيانها . حتى ان دعاة القومية العلمانية داخل الحركة الصهيونية لم يتورعوا عن « اتهام الارثوذكسيين باستخدام الدين بمثابة أفيون للقومية » - على حد قول الاستاذ الصهيوني تالمون (J.L. TALMON) في كتابه « الفريد والجامع . بعض الخواطر التاريخية » (١) .

وليس بمستغرب ان تسارع بعض الفئات العلمانية الصهيونية الى محاولة انقاذ مظاهر الطابع العصري والتقدمي للدولة والمجتمع الاسرائيلي . فيتنادى الدعاة العلمانيون في مطلع الخمسينات (حزيران - يونيو - ١٩٥٠) الى تاليف رابطة للحد من شدة التطرف والفلو الديني ، وقد عرفت تلك الرابطة منذ ذلك الحين ب « رابطة محاربة الاكراه الديني » League against Religious Coercion .

* *

J. L. TALMON — The Unique and the Universal. Some Historical Reflections (London, 1965), p. 293.

١ - انظر

ومما تجدر ملاحظته قبل اختتام هذه المقدمة أن مصادر هذه الدراسة ومراجعها قد اقتصرت على الاسرائيلية والصهيونية والاجنبية منها . فلم تعتمد على الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع بالذات . ولم تلجأ الى كتب من طراز « التلمود » او غيره من الكتابات والمصنفات الدينية المقدسة لدى اليهود . كما لا يفوتنا التذكير مرارا وتكرارا بان الكتاب المعروف بـ « بروتوكولات حكماء صهيون » ليس اهلا لتزويد هذا البحث بشيء من النظريات والمعلومات والوقائع التي يمكن الاعتماد عليها والركون اليها . ومن الاجدى للباحثين في موضوع الصهيونية والنفوذ اليهودي العالمي ان يوجهوا انظارهم وفكرهم الثاقب صوب الدولة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي ، بدلا من تجميع القضية الفلسطينية وجعلها فريسة لاطماع « بروتوكولات حكماء صهيون » الرامية الى بسط سيطرة اليهود على العالم بأسره ! ومما لا شك فيه ان بروتوكولات جلسات المؤتمر الصهيوني واللجان المنبثقة عنه ، منذ قيامه عام ١٨٩٧ حتى انعقاده مؤخرا في فلسطين المحتلة ، تكفي الباحث مؤونة اللجوء الى ما عداها من مقررات الحكماء الصهاينة ، وتفي بالغرض على خير ما يرام من الدقة والموضوعية . اذ يشكل توخي الدقة والموضوعية في انتقاء المصادر الصهيونية والمراجع التي لا يرقى الشك الى صحتها السبيل الصحيح والاوفر حظا بالنجاح في ادانة الحركة الصهيونية كحركة استعمارية تهدف للاستيلاء على مقدرات شعب وبلاده . ويمكن الباحث بالتالي من اظهار الطابع العنصري والديني المتعصب حتى العمى لدولة اسرائيل والقباضين على زمام امرها .

ولا بد من عودة الى هذا الموضوع بالذات في مكان اخر وضمن نطاق دراسة منفصلة تبحث في المفاهيم والتصورات العربية للحركة الصهيونية والدين اليهودي ودولة اسرائيل في

كل ما تمثله من المعاني والنزعات والاطماع ، مما قد يساهم الى حد ما في وضع الاعلام العربي امام مسؤوليات وتحديات جديدة ترتفع الى مستوى « النكبة » التي حلت بفلسطين في قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ والى صعيد « النكسة » التي تلقى ظلالها على العالم العربي منذ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . فالماضي بعقلية ما قبل « النكبة » و « النكسة » ، والامعان في التلهي بلعبة التصاعد اللفظي والتلاشي العملي ، لن يكون من نتائجهما سوى اللجوء الى كتابة المسرحيات الهزلية بعد الخروج من حرب خاسرة ! بينما يتحتم على الهزيمة ان تكون محك الشعوب وامتحانا لقدرتها على البقاء بالتغلب على الماضي واعادة النظر الجدية والجدرية في كل ما يمت اليه بصلة . ومن الخطأ الفادح على مستوى احداث المصير العربي الهاء النفس وتعليل الكرامة المسحوقة بمعزوفة « الزمن الذي يعمل لصالحنا » او ما شابه ذلك من التأجيلات ووسائل الارغاء التي تخطاها الزمن . وقد آن الاوان لولوج باب الحقيقة والوقائع والانتقال من ملهاة « النقد الذاتي » و « المكاشفة » الى ميدان العمل الفعلي والجدّي . والا فلن يسدل الستار على مسرحية التصاعد اللفظي المتسلسلة ، ولن يكفي الزمن الآتي لحمل اعباء اتكالاتنا وتوسلاتنا ، وتضميد جرحنا البليغ او اعادة الحق الى نصابه .

الفصل الاول

الصهيونية والدين

« الصهيونية هي العودة الى حظيرة اليهودية
قبل ان تصبح الرجوع الى ارض اليهود » .
هرتزل : الخطاب الافتتاحي للمؤتمر
الصهيوني الاول ، ١٨٩٧

يأتي ظهور الدعوة الصهيونية كحركة سياسية على
صعيد العالم في منتصف العقد الاخير من القرن التاسع عشر
بمباشرة الردة في سياق التطور التاريخي الحديث للديانة
اليهودية . فالصهيونية التي نادى بها ثيودور هرتزل تسعى
لاستقطاب يهود العالم اجمع حول المبادئ التي تضمنها
برنامج بازل (١٨٩٧) ، وتعمل على اذكاء الشعور القومي
اليهودي بالانتماء الى شعب واحد ، وتنظيم اليهودية العالمية
بقية تأسيس وطن قومي يهودي على ارض فلسطين . وقد
كتب مؤسس الصهيونية السياسية في كراس « الدولة
اليهودية » (١٨٩٦) يقول :

«نحن نشعر برابطتنا التاريخية فقط عن طريق ايمان
الآباء والاجداد ... فالايمان يوحد فيما بيننا ،

والعرفة تمنحنا الحرية » (١) .

ولم يشأ هرتزل تجاهل أهمية الدين اليهودي كعامل فعال في توحيد صفوف اليهود واعدادهم نفسيا لاعتناق الدعوة الصهيونية . كما انه لم يحاول اخفاء ما توسمه في الحاخامين ورجال الدين من حماس للقضية وغيره شديدة على نشر لواء الدعوة :

« سوف يقوم حاخامونا ، الذين نتوجه اليهم بنداء خاص ، بتكريس طاقاتهم لخدمة فكرتنا ، وسوف يوحون بها الى رعيّتهم عن طريق الوعظ من على منبر الصلاة » (٢) .

١ - انظر Theodor Herzl, The Jewish State. An Attempt at a Modern Solution of the Jewish Question, trans. by Sylvie D'Avigdor, 4th ed. (London, 1946), p. 54 and p. 71.

٢ - المصدر نفسه ، ص ٥٤ .

ومن الاقوال التي يدونها هرتزل في « اليوميّات » :
« اريد تربية اولادي وتنشئتهم على الاعتقاد ... بالاله التاريخي » . و « حين اقول الله لا ابغى الاساءة الى المفكرين الاحرار . وفيما يتعلق بي لهم ملء الخيار كي يقولوا « روح العالم » او يستخدموا اية لفظة اخرى لتحل محل هذه التسمية المختصرة والمحبة على قدمها وروعتها ، والتي الامس بها ابط العقول . لاننا في معركتنا الكلامية اللاهوتية نعني الشيء نفسه في السياق الاخير ، سواء كان ذلك في الايمان او في الشك ، فنحن نعني : ما لا يمكن شرحه او تفسيره » .

واخيرا : « لم يكن الله ليبقينا على قيد الحياة طيلة العصور الفائتة ، لو لم يتبق لنا دور لنلعبه في تاريخ البشرية » .

وقد توقع هرتزل من رجال الدين تلاوة نداءات المناشدة على مسامع المؤمنين اليهود داخل الكنيس . ثم اعتبر هؤلاء بمثابة ضباط اتصال بين كل من جمعية اليهود والشركة اليهودية من جهة والرعية التي يقومون على شؤونها الدينية من جهة ثانية . وعهد اليهم بنقل المخبرات واعلانها والقيام بالشرح او التفسير المطلوب : « سوف تصلي اسرائيل لاجلنا ولاجل نفسها » .

على ان هذه الاستفادة الواعية من الشعور الديني اليهودي وتسخيره المتعمد لخدمة الاغراض الصهيونية (٣) ، يقابلها لدى ثيودور هرتزل - وهو الالماني الثقافة واللغة والمولد والنشأة - ميل شخصي الى النزعة الانسانية وابتعاد عن الفكرة الثيوقراطية بقدر الامكان . والحق ان هرتزل يطالعنا من خلال معظم كتاباته كداعية شديد الحماس للفصل بين الدين والدولة . لكن هذا لا يمنعه من الاقدام على استنفار الحمية الدينية وايقاظ الفيرة على ايمان الاباء والاجداد ، في سبيل كسب السواد الاعظم من اليهود المتدينين وتحويل جهم لصهيون عن مضمونه الروحي والحنيني وطابعه الدعائي التقليدي .

وحين نصف الدعوة التي اطلقها ثيودور هرتزل بـ « الردة » ، فاننا نعني بذلك نقض الصهيونية السياسية

٣ - نجد هرتزل ، مثلا في « الدولة اليهودية » يقطع على نفسه الوعد التالي ، علما منه بالاستحسان الذي سوف تلقاه دعوته الصهيونية لدى رجال الدين اليهود :
« كذلك سوف نقيم مركزا للحاجات الدينية العميقة لدى شعبنا . وسيكون رجال ديننا في طليعة المتفهمين لنا والواقفين معنا » . (انظر ص ٦٠ ، المصدر السابق) .

للمبادئ التقدمية والمتطورة التي اعلنتها اليهودية الاصلاحية (Reform Judaism) قبل ظهور الحركة الهرتزلية بخمسين عاما . ففي مطلع القرن الفائت اخذت التغيرات مجراها في اوضاع اليهود الحياتية ، وكانت ايذانا باستكمال التحرر من قيود القرون الوسطى وتشريعاتها الظالمة . وبرزت الحركة الاصلاحية في سعيها الدائب لمسايرة ركب التطور والتحرر . فاتجهت انظار قادتها الى مسألة باتت في حكم الضرورة : كيفية التوفيق بين المعتقدات والممارسات الدينية من جهة ، ومتطلبات العصر الجديد الذي دخله اليهود من جهة ثانية (٤) . وهكذا تنادى الحاخامون الى عقد المؤتمرات والاجتماعات بغية تحديد النهج العملي الواجب اتخاذه وتعيين مبادئ الايمان واركانه المشتركة ازاء تحديات الحضارة الحديثة والتطور التاريخي الذي تخطى قيود القرون الوسطى وحدودها . فكانت تلك المؤتمرات الحاخامية (Rabbinical Conferences) في منتصف العقد الرابع من القرن الماضي بمثابة الرد على التحديات ، وجاءت لتجسد استجابة اليهودية الاصلاحية لمتطلبات الحياة العصرية .

اما اشهر المؤتمرات وأهمها فهي التالية حسب التسلسل التاريخي :

- برونسفيك - حزيران (يونيو) ١٨٤٤
- فرانكفورت ام ماين - تموز (يوليو) ١٨٤٥
- بريسلو - تموز (يوليو) ١٨٤٦
- فيلادلفيه - تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٦٩
- بستبورغ - تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٨٥

٤ - راجع :

The Jewish Encyclopedia «Rabbinical Conferences», p. 211.

ولا حاجة بنا للدخول في تفاصيل تلك المؤتمرات ومداولاتها ، بل نكتفي هنا بالإشارة الى هدف المؤتمر الاول وقراراته على سبيل المثال . فالهدف الذي اعلنه الاصلاحيون هو : « النظر في الطرق والوسائل الكفيلة بالحفاظ على اليهودية ، وايقاظ الروح الدينية » . والقرارات التي اتخذها المؤتمر كان من جملة ما : اعتبار القسم الذي يؤديه اليهودي ملزما ، دون اللجوء الى طقوس اضافية تتعدى الابتهاال والتضرع لاسم الجلالة . كما جرى تبني الردود التي اصدرها مجمع السنهدين الفرنسي (١٨٠٧) مع تعديل الرد الثالث منها بشكل يسمح لليهودي بالزواج من المسيحية أو أي انسان من معتنقي الديانات التوحيدية ، فيما لو اتاح القانون المدني امام الابوين فرصة تنشئة اولادهما على الدين اليهودي (٥) .

ثم جاء مؤتمر فرانكفورت ليقرر ازالة صلوات « العودة الى ارض الآباء والاجداد واعادة تأسيس الدولة اليهودية » من الطقوس الدينية اليهودية . بينما نجده يبق على فكرة انتظار المسيح المخلص دون المساس بمكانتها البارزة والمميزة . ولنا في اعلان المبادئ الصادر عن المؤتمرين الرابع والخامس خير تلخيص للتعاليم الاصلاحية التي كانت كفيلة بنقل اليهودية من ظلمة القرون الطويلة الى مواكبة التطور العصري والدخول في نطاق العالم التحرري الحديث .

فقد تبني مؤتمر فيلادلفيه (١٨٦٩) ، مثلاً ، المبادئ الاصلاحية التالية :

اولا - « ان هدف اسرائيل النابع من انتظار مجيء المسيح المخلص ليس اعادة تأسيس الدولة اليهودية في ظل حكم امرىء متحدر من سلالة داوود ، مما

يتضمن انفصالا ثانيا عن امم الارض ، بل هو اتحاد جميع ابناء الله في الشهادة بوحدة الاله ، لكي تتحقق وحدة جميع المخلوقات العاقلة ودعوتها للالتزام الاخلاقي » .

ثانيا - نحن ننظر الى خراب الكومنولث اليهودي الثاني ليس بمثابة عقاب لاسرائيل على خطاياها ، بل كحيلة للقصد الالهي الذي نزل على ابراهيم . وهو القصد الذي ما فتىء يزداد وضوحا وجلاء في سير تاريخ العالم ، اذ يقوم على توزع اليهود في جميع انحاء الارض لاجل تحقيق رسالتهم الكهنوتية السامية وهداية الامم الى معرفة الله وعبادته الحقّة » .

... ..

خامسا - « ان اختيار بني اسرائيل باعتبارهم شعب الدين ، وحملة اسمى فكرة لدى الانسانية ، سوف يبقى كما كان دائما ، موضع تشديد قوي... » (٦) .

وانعقد المؤتمر الحاخامي الخامس في مدينة بتسبورغ (١٨٨٥) ، قبل عشر سنوات من ظهور الدعوة الصهيونية على يد ثيودور هرتزل ، لكي يؤكد من جديد على الطابع الروحاني والالهي للديانة اليهودية ويعرب عن اعترافه بان كل دين يمثل محاولة لاكتناه اللامحدود وان المنابع والكتب المنزلّة التي يقدّسها ان هي الا دلالة على « حلول » الله في الانسان . كما اعلن ان قوانين الشريعة الموسوية التي تنظم المأكل والملبس والطهارة الكهنوتية يرجع اصلها الى عصور وأفكار غريبة كل الغرابة عن حالتنا الاخلاقية والروحية الحاضرة . لذلك

تشكل ممارستها حجر عثرة في سبيل المزيد من الرفعة الروحية المعاصرة .

ولا شك ان المبدأ الخامس في اعلان المؤتمر المذكور يمثل الذروة في مسيرة اليهودية الإصلاحية ، اذ ينص على ما يلي :

« نحن نرى في العصر الحديث ، عصر حضارة العقل والقلب الجامعة ، اقترابا لتحقيق امل اسرائيل المسيحي العظيم لاجل اقامة مملكة الحقيقة والعدالة والسلام بين جميع البشر . نحن لا نعتبر انفسنا امة بعد اليوم ، بل جماعة دينية . ولذا لا نتوقع عودة الى فلسطين ، او عبادة قربانية في ظل ابناء هارون ، ولا استرجاعا لأي من القوانين المتعلقة بالدولة اليهودية » (٧) .

ولم يفت المؤتمر الاصلاحى الذي نحن بصدد اعلان اعتباره لليهودية « ديانة تقدمية » تسعى بصورة مستمرة في سبيل التلاؤم مع مبادئ العقل واحكامه . كما اعترف بالمسيحية والاسلام « ديانتين شقيقتين » ، وقدر رسالتهما الالهية حق قدرها لجهة نشر الحقيقة الوجدانية والاخلاقية . فمن خلال هذا العرض السريع لاهم مبادئ الحركة الإصلاحية التي اعلنتها المؤتمرات الحاخامية الاتفة الذكر يمكننا الوقوف على محور الخلاف الجوهرى بين كل من اليهودية الإصلاحية واليهودية المحافظة او السلفية . واذا كانت الاولى تتصور مصير اسرائيل على غرار النمط الذي مر معنا فيما تقدم ، فان الارثوذكسية اليهودية المحافظة - وهي التي لم تجد مشقة في قبول الدعوة الصهيونية واعتمادها - « تتطلع الى فلسطين ليس كمجرد مهد للديانة اليهودية ، بل

وأیضا باعتبارها الوطن الاخير لتلك الديانة « (٨) . اي ان الحركة الاصلاحية لا تتمثل بمصير اسرائيل مرتبطا بالعودة الى فلسطين ولا تعتبره متضمنا للاسترجاع القومي السياسي في ظل ملك منتظر من سلالة داوود ، يأتي ليعيد بناء الهيكل وممارسة الشعائر القربانية . لذلك تبطل في نظرها غاية التاريخ اليهودي على انها الوصول الى دولة قومية في ظل المسيح المنتظر ، وتصبح محصورة في :

«تحقيق المبادئ القومية في كل من المجتمع والدولة ، كما نادى بها الانبياء والحكماء في العهد القديم» (٩) .

فاختيار اسرائيل او اصطفاؤها لا يسبغ على اليهودي اية حقوق او امتيازات ، بل يفرض عليه واجبات والتزامات اعظم واكبر . وليس شتات اليهود او توزعهم في سائر انحاء العالم بمثابة قصاص الهي على الخطايا والآثام التي اقترفوها ، بل هو من الافعال الالهية الرامية لتقريب بني اسرائيل من سائر بني البشر .

ولنأخذ مثالا على الموقف اليهودي الاصلاحى كما يتجلى هذا الموقف في الفكر التقدمي اليهودي المعاصر . فقد كتب باسيل هنريكس في مقالة بعنوان : « الموقف ازاء دولة اسرائيل والقومية اليهودية » ، ليقول ما يلي :

« مع ان فلسطين كانت موطن اجدادي ، تماما مثلما هي البرتغال بالنسبة لاجدادي الاقربين ، فلم اشعر ابدا بأنها بلدي الذي طردت منه او أحن له وأصلي

٨ - انظر المرجع السابق ، مقالة : «Reform Judaism From the Point of View of the Reform Jew»، p. 347.

٩ - المصدر نفسه ، ص ٣٤٨ .

للعودة اليه ، ولا شعرت مطلقا بالحاجة للذهاب الى هناك كي امارس ديانتى على اكمل وجه . ان انجلتريه هي بلدي وبلد آبائي منذ اجيال عديدة . فقد امكنني هنا ان اكون يهوديا بكل معنى الكلمة وان اعيش طريقة الحياة اليهودية على أتم وجه . واليهودية بالنسبة لي كانت ديانة جامعة تصح ممارستها في كل مكان وأي مكان . وليست ديانة وقفا على مكان واحد او شعب واحد . ولا هي ، قبل كل شيء ، وقفا على امة واحدة « (١٠) .

وقد اكد هنريكس ان قيام دولة اسرائيل لم يغير من وجهة نظره ، وان يكن قد زادها تعقيدا . فهو لا يعتبرها دولة يهودية بالمعنى الديني لكلمة «يهودية» - اي « بالمعنى الوحيد الذي افهم به تلك الكلمة » . بل هي دولة اجنبية في نظره . واليهودية في عرف كاتب المقالة لا يمكنها ان تكون ديانة قومية ،

« بل هي ديانة جامعة ، ينتمي اليها اناس من جميع القوميات والجنسيات ، سواء كانوا مولودين من ابوين يهوديين او تبنوا الدين اليهودي واعتنقوه كعقيدة ايمانية » (١١) .

كما يفرض تصوّر انزال الحقيقة لتكون وقفا على شعب واحد من دون سائر الشعوب او تنحصر في زمان ومكان معينين . بينما يرى الرسالة التي يترتب على معتنقي الديانة اليهودية اداءها قائمة على « نشر مبادئ الوحدانية الاخلاقية

١ - انظر Aspects of Progressive Jewish Thought, (London, 1954), p. 115 - 116.

١١ - المصدر نفسه ، ص ١١٨ .

في جميع انحاء المعمورة » ، وليس بجعلها وقفا على دولة من الدول مهما كان الاسم الذي تحمله تلك الدولة .

ولا غرو فالمقدمات الفكرية التي ينبع منها هذا الرأي لا تعدو كونها بمثابة استمرار منطقي وتاريخي متطور للمبادئ التي اعلنتها اليهودية الاصلاحية منذ العقد الرابع للقرن الفائت . غير ان الصهيونية الدينية بقيت بعيدة كل البعد عن مدار الحركة الاصلاحية ومناخ افكارها الليبرالية . والواقع انها وجدت تربتها الخصبة بين ظهري اليهود المقيمين في بلدان اوروبه الشرقية ، حيث تمكن دعاة التقليد والجمود من بسط سيطرتهم ونفوذهم المتوارث ، وحيث جرى ابراز الطابع الديني اليهودي للقومية اليهودية على يد نفر من انصار القومية الدينية واتباعها . وقام امثال الحاخام صموئيل موهيليفر (1824 - 1898) ويحيى ميخائيل بينس (1842 - 1912) بعملية دمج مدروسة بين الارثوذكسية الدينية والقومية اليهودية الحديثة . وقد بعث موهيليفر ، زعيم الجناح الديني المناوئ للعلمانيين الذين ساروا وراء بنسكر في حركة احباء صهيون ، برسالة الى المؤتمر الصهيوني الاول المنعقد في بازل (1897) ، دعا فيها الحركة الصهيونية الهرتزلية الى الاستجابة لمطالب الدين الارثوذكسي . ومارس شتى الضغوط لحمل العلمانيين على الرضوخ لتلك المطالب (١٢) . كما ناشد المؤتمر الرجوع الى « وصايا التوراة الاساسية » لتبرير مشروعات الاستيطان اليهودي بفلسطين ، واعتماد التوراة كأساس لحركة الاحياء في ارض الآباء . وطالب الصهيونيين العلمانيين بتترك اموال الصدقة (Halukah) وشأنها في القدس وعدم المساس بها . ثم انحى باللائمة على

حاخامي اوروبه الغربية الذين احتجوا على الدعوة الهرتزلية وعرفوا منذ ذلك الحين بـ « الحاخامين المحتجين (Protest Rabbiner) . وانتقد موقفهم من عقيدة انتظار مجيء المسيح المختص ، لانهم اعتبروا تلك العقيدة ملأى بالرموز والحكايات الرمزية ذات المغزى الاخلاقي . فلم يقرنوا مجيء المسيح بارجاع اسرائيل الى ارض الآباء والاجداد ، بل اصرّوا على اعتبار مجيئه تمهيدا لقيام مملكة السماوات لجميع بني البشر ، بينما تبقى اسرائيل منارة للامم . واعلن البعض منهم ان الفكرة القومية تتعارض مع الاعتقاد بمجيء المسيح (١٣) . غير ان الحاخام موهيليفر راح يعلن في رسالته بطلان الاجتهادات الاصلاحية وانتهى الى تخطئة الحاخامين الذين نادوا بها .

وقد ابدى ثيودور هرتزل بالذات استغرابه لموقف هؤلاء الحاخامين في معرض الاشارة الى المعارضة التي لقيتها دعوته الصهيونية . فقال في خطابه الافتتاحي امام المؤتمر الصهيوني الاول :

« ان احتجاجات عدد من الحاخامين كانت من اكثر هذه التظاهرات مثارا للدهشة وكون هؤلاء القوم يصلون لاجل صهيون ويقومون بالتحريض ضدها في آن واحد سوف يبقى الى الابد ظاهرة عجيبة » (١٤) .

على ان الموقف الذي اتخذه موهيليفر طيلة عمله في حركة احباء صهيون وعلى رأس المركز الذي انشأه خصيصا

للنشاط الدعاوي والثقافي بين اليهود الارثوذكس تحت اسم «مزراحي» او «المركز الروحاني» (merkaz ruhani) ما لبث ان تحول عام ١٩٠١ على يد الحاخام جاكوب راينس وغيره من تلامذة موهيلفر الى حركة قائمة بذاتها وحزب صهيوني ديني داخل المنظمة الصهيونية العالمية (١٥) .

ولنا في الافكار التي نادى بها يحيل ميخائيل بينس خير مثال على الصهيونية الدينية الارثوذكسية التي رفضت فصل الدين اليهودي عن القومية اليهودية واعلنت استحالة الاخذ بالمفهوم الاصلاحى الرامى الى تنقية الديانة اليهودية من الشوائب والزوائد التي لا تدخل في صلب الدين وجوهره النقي . فهي تتظاهر بمقدار نسبي من الليبرالية على صعيد النظر والتكتيك ، لكنها تبقى اسيرة الارثوذكسية الدينية على الصعيد العملي والتطبيقي . وقد بقي هذا طابعها المميز الذي توارثته حركة الصهيونية الدينية السلفية حتى يومنا هذا .

ففي مقالة عنوانها « القومية اليهودية لا يمكنها ان تكون علمانية » (١٨٩٥) اعلن بينس رفضه للفكرة السائدة آنذاك والرامية لجعل الشعب اليهودي امة علمانية بحتة ، بدلا من ذلك التوافق بين الدين والقومية الذي « مكننا من البقاء على قيد الحياة حتى هذا اليوم » (١٦) . وانتقد المحاولات اليهودية الهادفة الى فرض فكرة القومية العلمانية على الشعب اليهودي بأسره ، والرامية الى فصل الدين عن القومية . فاليهود في نظره لا يؤلفون جماعة اثنية على غرار الجماعات والشعوب الاخرى . ولا يمكن تعريفهم بواسطة المفاهيم القومية الطبيعية السائدة ، لان اقدام الصهيونيين العلمانيين على بدعة من

١٥ - المصدر نفسه ، ص ٤٠٠ .

١٦ - المصدر نفسه ، ص ٤١١ .

هذا القبيل يعني فرض تعريف معين ضد ارادة اليهود : « كيف يمكننا تطعيم فكرة القومية العلمانية على الشعب اليهودي ، ما دام هذا الشعب تنقصه الميزتان الرئيسيتان للقومية المألوفة ؟ فاليهود لا يقطنون في ارض واحدة ولا ينطقون بلغة واحدة » (١٧) .

وفي مقالة ثانية بعنوان «الدين مصدر القومية اليهودية» (١٨٩٥) يتحدث بينس عن انفتاحه على المعرفة العلمية ، لكنه يسقى الى تحقيق تزاوج بين العلم والايمان . فالتنوير لا يعني فصل المعرفة العلمية عن مبادئ الايمان وعزل الواحد منهما عن الآخر . « وماذا يتبقى من القومية اليهودية فيما لو جرى طلاقها عن الدين اليهودي ؟ » . يجب بينس : لن يبقى سوى معادلات فارغة وعبارات جميلة ومنمقة . ثم ينتهي الى القول بان القومية التي يمثلها هي قومية الحاخام يهوذا اللاوي والحاخام موشيه بن نحمن . . . و «هي القومية التي روحها التوراة ، وحياتها مستمدة من تعاليمها ووصاياها » (١٨) .

وما علينا سوى مقارنة الافكار التي تركز عليها الصهيونية الدينية لدى امثال موهيلفر وبينس بالاساس العقائدي الذي تقوم عليه صهيونية ماكس نوردو ، مثلا ، او فكرة القومية اليهودية كما عبر عنها جاكوب كلاتزكين (١٨٨٢ - ١٩٤٨ Klatzkin) في مقالاته الصادرة بالامانة عند مطلع الحرب العالمية الاولى . فالصهيونية السياسية الجديدة تختلف في عرف ماكس نوردو عن الصهيونية الدينية القديمة بانها ترفض كل صوفية ولا توحدن نفسها مع فكرة

١٧ - المصدر نفسه ، ص ٤١٢ .

١٨ - المصدر نفسه ، ص ٤١٤ .

انتظار المسيح المخلص كما انها لا تتوقع حصول العودة الى فلسطين عن طريق الاعجوبة ، بل ترغب في تمهيد السبيل امام تلك العودة بجهودها الذاتية (١٩) . فلا ينكر نوردو على الصهيونية الجديدة انبثاقها الجزئي عن البواعث الداخلية في اليهودية وعن حماس اليهود المثقفين بالثقافة العصرية لتاريخهم وسجل شهدائهم ، وكذلك عن استيقاظ شعور الكبرياء لديهم بخصوصهم العرقية ، وعن طموحهم لتخليص الشعب القديم وتأمين مستقبله الطويل ... غير انه يعتبر الوجهة الاخرى للصهيونية الجديدة بانها جاءت نتيجة باعثن خارجيين :

الباعث الاول : مبدأ القومية الذي ساد الفكر والشعور في اوروبه طيلة نصف قرن وسيطر على سياسة العالم .

الباعث الثاني : العداء للسامية ، ذلك العداء الذي يعاني منه اليهود في جميع البلدان الى درجة ما (٢٠) .

١٩ - راجع مقالة نوردو (1902) «Zionism» ، المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ .

٢٠ - المصدر نفسه . وجدير بالذكر في هذا المجال ان ثيودور هرتزل يقدم التعريف التالي للامة ، ثم يصل الى تعريف الامة اليهودية بعد اضافة النعت « اليهودية » ليخرج بتعريفه المنشود :

« سوف اعطيكم تعريفي للامة ، وباستطاعتكم اضافة نعت « اليهودية » اليها . الامة هي ... جماعة تاريخية من الناس تتمتع بتماسك ظاهر للعيان بشدها الى بعضها البعض عدو مشترك . هذه هي نظرتي الى الامة . ولو اضفتم لفظ « يهودية » لحصلتم على ما افهمه بالامة اليهودية ... والعدو المشترك هو المعادي للسامية » .

(مأخوذ عن الشهادة التي ادلى بها هرتزل عام ١٩٠٢)

- التتمة على الصفحة التالية -

ولا غرو فان نوردو ينتهي الى وضع اليهود امام حلين لا ثالث لهما : اما ان تكون اليهودية صهيونية او لا تكون . اذ لا مفر امام اليهودي الذي على اقتناع بان اليهود يؤلفون شعبا قائما بذاته من اعتناق الدعوة الصهيونية بحكم الضرورة . بينما لا يتعدى دعاة الاندماج بين اليهود سدس مجموع اليهود في العالم - اي مليونين من اصل اثني عشر مليون .

وفي كتابات كلاتزكين تطالعنا محاولة فكرية اخرى لتوضيح مرتكزات الصهيونية الجديدة وابرار الاساس القومي اليهودي للصهيونية السياسية . فهو ينطلق من القول بان اليهودية عرفت في الماضي مقياسين لهويتها : المقياس الاول - الدين - جعل منها نظاما يشتمل على وصايا ايجابية وسلبية . والمقياس الثاني - الروح - رأى فيها مجموعة من الافكار تتناول الوجدانية وانتظار مجيء المسيح والعدالة المطلقة . ويقوم كل من هذين المقياسين على اساس ذاتي يتضمن القبول بعقيدة دينية . بينما الاساس الموضوعي الذي يتبناه كلاتزكين يعتمد على مقياس القومية الثابتة :

« ان تكون يهوديا لا يعني القبول بعقيدة دينية او مذهب اخلاقي ... ولكي تكون جزءا من الامة لا حاجة بك للاعتقاد بالدين اليهودي او تبني النظرة الروحية اليهودية » (٢١) .

لذلك نجده يعرف القومية بالاستناد الى المقياسين التاليين : الشراكة في الماضي والرغبة الواعية في متابعة تلك الشراكة للمستقبل . والقومية اليهودية في نظره تستمد

امام اللجنة الملكية البريطانية لشؤون هجرة الاجانب .

انظر Parzen ، المصدر السابق ، ص ٧ - ٨ .

٢١ - المصدر نفسه ، ص ٣١٧ .

مقوماتها من المرتكزين التاليين : « حتمية التاريخ » والارادة التي يعبر عنها ذلك التاريخ » (٢٢) .

وهكذا تصبح اليهودية عنده مرادفة للقومية . اذ لا يعترف بان القومية اليهودية تعني ابطال روح اليهودية وسلبها . ثم تعتري نظره صعوبة ليس من السهل التغلب عليها . فالوجود القومي اليهودي يرتكز على الاساسين الموضوعيين التاليين : الأرض واللغة . وهنا يعترف كلا تركيزين :

« لكن أرضنا ليست لنا ، ولغتنا اليوم ليست لغة شعبنا » (٢٣) .

ولا معنى للقومية اليهودية في الدياسبورا بدون هذين القطبين : الأرض القومية واللغة القومية .

من هنا تبدو له الصهيونية الجديدة في طابعها العلماني المميز وبدايتها الحقيقية التي يجسدها كراس هرتزل عن « الدولة اليهودية » . والهوية اليهودية لا تركز في نظره على مقاييس روحية ، بل تقوم على التعريف العلماني الجديد :

« ان الجديد حقا في الصهيونية هو تعريفها الاقليمي - السياسي للقومية اليهودية . ولو جرّدت الصهيونية من مبدأ الأرض ، لتّم القضاء على طابعها المميز وأزيلت الفروقات بينها وبين الفترات السابقة » (٢٤) .

لذلك نجده ينتهي الى نتيجة شبيهة بالخيار الحتمي

٢٢ - المصدر نفسه .

٢٣ - المصدر نفسه ، ص ٣١٨ .

٢٤ - المصدر نفسه .

بين امرين لا ثالث لهما - كما فعل نوردو من قبله . اما ان يهاجر اليهود الى فلسطين ، وبذلك يضمنون بقاءهم على قيد الحياة ، أو أن يبقى الشعب اليهودي في المنفى ويزول من حيّز الوجود عن طريق التزاوج والاندماج ، بينما يستمر تقليده الروحي على قيد الحياة .

فالصهيونية السياسية التي يمثلها الدعاة العلمانيون تجد نفسها في مأزق يتعذر الخروج منه ، حين تعتمد الى انكار الدين اليهودي كأساس ترتكز عليه دعوة القومية اليهودية . ثم لا تلبث حتى تعثر على مخرج لا يمت الى واقع اليهود بصلة ، اذ تحاول استنباط مرتكزين اساسيين غير متوفرين ابدا ، لكي تبادر الى ارساء دعائم الايديولوجية القومية عليهما ، وتعلن اليهودية صنوا للقومية . بينما هي في الواقع تجعل الطابع الاستعماري ملازما للحركة الصهيونية في سعيها الدائب للاستيلاء على « الأرض التي ليست لنا » واحلال لغة الشعب اليهودي مكان اللغات التي ينطق بها اليهود في سائر انحاء العالم .

واذا صح ما يعلنه تالمون في كتابه السالف الذكر بان الجناح الارثوذكسي الديني لم يمارس تأثيرا يذكر على سير الحركة الصهيونية العامة ، لخوفه من القومية العلمانية ومعاناته للتبكيث الورع من جراء ارغام القدرة الالهية واعتراض مشيئتها (٢٥) ، فان ذلك لا يعني بتاتا بطلان الدور الذي لعبه الشعور الديني بالانتماء على صعيد اللاوعي في مجرى الحركة الصهيونية الحديثة . وليس صحيحا ما يزعمه تالمون بالذات حين يقول : « ان معظم انبياء الصهيونية وقادتها النظريين ، والذين نشأوا وترعرعوا في المناخ الليبرالي

٢٥ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨ .

للقرون التاسع عشر ، أبدوا اهتماما ضئيلا بمكانة الدين في دولتهم المنشودة ، فيما عدا الاصرار التقليدي على الحرية الدينية والتأكيد الفرضي باحترام التقاليد القديمة « (٢٦) . فهل يصدق هذا القول مثلا على مؤسس الصهيونية الحديثة : ثيودور هرتزل ؟ الا يعني تجاهل الباعث الديني لدى العلمانيين - على صعيد الوعي فحسب - وقوعهم في مأزق البحث عن مقومات غير متوفرة لتبرير فكرة القومية اليهودية ؟ والملاحظ ان انبياء الصهيونية من طراز كلاتزكين حاولوا اللجوء الى تقليد القوميات الاوروبية الاخرى - والجرمانية منها بنوع خاص ، فأخذوا عنها المقومات ، علمهم يفلحون بتطعيم اليهودية بها . ثم التفتوا حولهم فلم يجدوا أثرا للارض او اللغة القومية المشتركة .

وهكذا تظهر الحركة الصهيونية خلال النصف قرن الذي انقضى على تأسيسها ، وأدى الى قيام دولة اسرائيل ، بأنها كانت اشبه بالحكومة (اللجنة التنفيذية الصهيونية) التي راحت تجد البحث للحصول على دولة خاصة بها . وحين تم لها ذلك ، ونالت الاعتراف الدولي الذي ابتغته ، تحولت منذ قيام اسرائيل الى « دولة تبحث عن أمة » يهودية أو اسرائيلية . وليس البحث المحموم * في المجتمع الاسرائيلي - المتعدد الجذور والالوان والنزعات والثقافات - عن هوية اسرائيلية مشتركة سوى مظهر من مظاهر تلك المفارقة العجيبة التي تمثلها الحركة الصهيونية عامة ، وقادتها العلمانيون بنوع خاص . اذ يرتكب هؤلاء خطأ فظيحا ومزدوجا:

٢٦ - المصدر نفسه ، ص ٢٨٧ .

* - سوف نتناول هذا الموضوع بالتفصيل في مكان لاحق من هذه الدراسة .

فهم ينكرون على الدين اليهودي دوره في بلورة الشعور بالانتماء الى طائفة دينية ينتشر اتباعها في سائر انحاء العالم ، ثم يحاولون بالتالي ايجاد بديلات لا أساس لها بغية ارساء الفكرة الصهيونية عليها . وهذا مما يشهد بصورة قاطعة على كون الصهيونية لا تشكل حلا دائما لما جرى التعارف على تسميته بالمسألة اليهودية . فضلا عن ان الصهيونية في جوهرها حركة اوروبية المنشأ وظاهرة اوروبية في الصميم .

ومهما يحاول العلمانيون التنصل من الرصيد الديني الذي اعتمدت عليه الصهيونية في اجتذاب اليهود الى حظيرتها واستدراار عطف قطاعات وطوائف معينة من العالم المسيحي ، فان الصهيونية ليست هي نفسها دون حقيقة الدين اليهودي . كما لا يفوتنا التذكير بان الديانة الجامعة ، على الرغم من شتى الدلالات القومية التي قد تتضمنها في بعض الاحيان ، لا تكفي لجعل اليهود أمة واحدة بالمعنى الشائع في الايديولوجيات القومية خلال القرن التاسع عشر .

فلو ان الصهيونية جاءت خلوا من الاتجاه العلماني ، لوجد دعايتها انفسهم في مأزق صعب - كما هي الحال في بعض الاوساط الاسرائيلية الآن - ازاء مسألة التمييز بين « الفريد » او « القومي » في الدين اليهودي وبين « الجامع » و « العالمي » من جهة ثانية . وهذا التمييز بالضبط يأتي في طبيعة الانجازات التي حققتها الحركة الاصلاحية في الدين اليهودي . من هنا كانت الصهيونية بمثابة « ردة » سقيمة على التطور التاريخي ، وعقبة كأداء في سبيل تقدم اليهودية وانفتاحها على العالم . وهكذا وجدت الحركة الصهيونية نفسها كمن يأخذ النزعة العلمانية بيسراه ثم يمد يمينه الى المتدينين محاولا استرضاءهم وادخالهم الى المنظمة العالمية ، على أمل

تحقيق مكاسب معينة في الاوساط اليهودية الخاضعة لتوجيهاتهم .

وليس انكار على الانتماء الديني لدى التفكير الصهيوني العلماني سوى نقطة ضعف بارزة في بنية الايديولوجية الصهيونية السياسية . اذ يغدو من المتعذر كليا ازالة الشبهات التي تكشف الطابع الاستعماري السائد في نشاطات الحركة وتفكيرها . فتاريخ الحركة كما تمثله المنظمة الصهيونية العالمية ، بجميع الهيئات واللجان والنشاطات التابعة لها ، لا يخرج عن كونه محاولة للاستيلاء على الارض التي لا كيان للقومية اليهودية بدونها . كما ان المراحل التي تم الاستيلاء من خلالها - البحث عن اعتراف دولي جسده وعد بلفور ، ثم الانصراف الى ايجاد اكثرية يهودية في البلاد واستملاك الأراضي ، وهو الذي بلغ ذروته في طرد سكان فلسطين وتشريدهم ووضع اليد على الاملاك العربية ، الى غير ما هنالك من المراحل التي جاءت بعد قيام دولة اسرائيل - تؤكد بطلان الأسس التي جعلها الصهونيون العلمانيون مقومات للأمة اليهودية ومرتكزات للقومية اليهودية المنشودة ، وتعيدنا من جديد الى الطبيعة الاستعمارية والعنصرية الملزمة للدعوة الصهيونية .

على انه لا بد لنا قبل اختتام هذا الفصل عن الصهيونية والدين من الإشارة ، ولو بصورة عابرة ، الى النواحي الدينية في الصهيونية (٢٧) . فاليهودية الارثوذكسية تعتبر

٢٧ - انظر على سبيل المثال Some Religious Aspects of Zionism. A Symposium, Published by Palestine House, وجدير بالذكر ان معظم الذين شاركوا في هذه الندوة كانوا من المسيحيين ، كاثوليك وبروتستانت .

الصهيونية بمثابة تحقيق للتعليم الديني والوعود الواردة في الكتب المقدسة . وتؤكد ان شعب اسرائيل قد أصبح أمة على جبل الطور في سيناء . كما ترى في وعد بلفور نتيجة للفعل الالهي الذي يمسك بزمام التاريخ ، فتعتبر الحل البريطاني للمسألة اليهودية كناية عن « مساعدة شعب اسرائيل على العودة الى أرض اسرائيل » (٢٨) . ويتحدث الصهونيون المتدينون عن الرباط الالهي المقدس الذي يشد اليهود الى ارض آبائهم ، مؤكدين ان « شعب اسرائيل » لا يمكنه تحقيق النهضة والبعث الدينيين الا في فلسطين وحدها .

ومما قاله الحاخام ميمون ، أول وزير اسرائيلي للشؤون الدينية ، في كتابه الصادر عام ١٩٣٧ (القدس) عن « تطور الصهيونية الدينية » تحت اسمه الاصلي (الحاخام ج.ل. هاكوهن فيشمان) :

« ان الرباط بين اسرائيل وأرضها ليس كالرباط الذي يشد سائر الأمم الى بلادها . فهو لدى تلك الأمم ، وفي أجلى مظاهره - رباط سياسي ، علماني ، وخارجي وعرضي ومؤقت . بينما الرباط القائم بين الشعب اليهودي وبلاده كناية عن « سر خفي » من القداسة . فالشعب والأرض قد أنعم عليهما بتاج القداسة ، حتى في زمن خرابهما ، والرباط الذي يشدهما رباط محايث وسماعي

٢٨ - المصدر نفسه . انظر المقالة التالية : Z. Shragai - «Judaism and Zionism» : An Orthodox View, p. 44.

والمؤلف عضو اللجنة التنفيذية التابعة للوكالة اليهودية وزعيم الجناح العمالي للحركة الصهيونية الدينية : هابوعيل هامزراحي .

وأبدي - أنه رباط أزلي » (٢٩) .

بينما تستأثر الكتابات التي تدبجها اقلام الصهيونيين الأمميين أو الأغيار (Gentile Zionists) بالنصيب الاوفر من تلك الفيرة الدينية المسيحية على ابراز الصلات الوثيقة بين الصهيونية والدين اليهودي . وليس هنا مجال عرض تلك المواقف والآراء بصورة مفصلة وتفنيدها على حدة . بل نكتفي بإيراد اجتهادات القسّ الصهيوني جيمس باركيس (Parkes) التي تملأ صفحات كتبه العديدة . فقد نظر الى العلاقة بين اليهودية والصهيونية من زاوية مسيحية ورأى فيها ما يلي :

« ليس العداء للسامية ولا هي الحاجة الى ملجأ للمشرّدين ، ولا هي القومية السياسية التي تقبع في أساس الحركة الصهيونية ، أو تمتد بالوحي والالهام حتى أولئك الزعماء والمستوطنين الذين لا تحركهم بصورة مكشوفة أو واعية محبتهم لارث اليهودية الديني والحلم الخلاصي بالعودة الى صهيون . فوراء كل ذلك يقبع الواقع التاريخي لليهود كشعب ، وطبيعة اليهودية كدين يعبر عن ذاته في حياة مجتمع له كيان مستقل » (٣٠) .

٢٩ - انظر Meir Ben-Horin — Max Nordau. *Philosopher of Human Solidarity*, (London, 1956), p. 199.

والحاخام ميمون تزعّم حركة مزراحي الصهيونية ، وكان في طليعة المناادين بتحقيق فكرة عقد مجمع ديني يهودي على غرار مجلس السنهدرين (Sanhedrin)

٣ - انظر المصدر السابق : *Some Religious Aspects of Zionism* : James Parkes : «Judaism and Zionism : A Christian View», p. 8.

ولا غرو فالقس المذكور هو صاحب كتيب آخر بعنوان : « الجذور الخمسة لاسرائيل » . وقد سبق له ان نشر القسم الاول من هذا الكتيب على الآلة الناسخة تحت عنوان : « اسرائيل : تطفّل ام تحقيق » (١٩٥٤) . وأورد الهدف من وراء ذلك على أنه محاولة « لنقل النقاش حول صوابية انشاء الدولة الجديدة من شرعية وأخلاقية كل من وعد بلفور والانتداب البريطاني وقرار الأمم المتحدة ، الى جذوره الحقيقية في اليهودية والتاريخ اليهودي ، داخل فلسطين وخارجها على السواء » . أما الجذور الحقيقية لدولة اسرائيل في نظر القسّ الصهيوني فهي التي يمكن تعدادها على النمط التالي :

« تنبت شجرة اسرائيل من جذور خمسة عميقة الغور في تجربة الشعب اليهودي :

الجذر الاول - اليهودية باعتبارها دين الجماعة .

وهو أعمق الجذور الخمسة قاطبة .

الجذر الثاني - أمل انتظار مجيء المسيح ، وهو الذي يرتبط بصورة وثيقة ، منذ خراب الدولة اليهودية ، بتوقع العودة الى الأرض الموعودة .

الجذر الثالث - التاريخ اليهودي ، وتلك التجربة الطويلة من الشتات وفقدان الامن والسلامة .

الجذر الرابع - استمرار الحياة اليهودية بفلسطين .

الجذر الخامس - العلاقة الفريدة بين يهود فلسطين والشعب اليهودي بأسره » (٣١) .

٣١ - James Parkes — *Five Roots of Israel* (London, 1964).

ومن الطريف ان القسّ باركس يلجأ الى اجراء نوع من المقارنة بين التأثير الذي مارسه المسيحية في تكوين المدنية الاوروبية ، من جهة ، والدور البعيد المدى للديانة اليهودية في قيام دولة اسرائيل . ويتحدّى العلمانية المعاصرة في شقيها الاوروبي والصهيوني ان تنكر ذلك التأثير أو تحاول ابطال مفعوله . فاليهودية دين قومي في نظره . وهي تجمع الدنيا الى الدين ، ولا تعرف تلك الازدواجية بين مدينتي الله والعالم . بينما تبقى عبارة « الكنيسة اليهودية » اسما بلا معنى . ومع اقراره بان العديد من اولئك الذين اوجدوا الحركة الصهيونية الحديثة كانوا في ثورة على ارتودوكسية زمانهم ، فانهم

« ورثوا على اكمل وجه هذا الشعور العميق بالشعب ككل ، وهو الشعور الذي غرسه الارثوذكسية في نفوسهم » (٢٢) .

ثم ينتهي الى تلخيص قصة الصهيونية من زاوية الخاصة على الشكل التالي :

« الصهيونية لها تاريخ طويل ، يرجع كثيرا الى ما قبل تأسيس هرتزل لمنظمة الصهيونية العالمية في نهاية القرن التاسع عشر . انها قصة يختلط فيها حنين يهود اوروبه الشرقية بمثالية حفنة من اليهود الغربيين ونفر من المسيحيين ، بينهم بريطانيون بارزون ، وهي تسير في خط مواز لتاريخ التحرر ... » (٢٣) .

وهكذا يتبين لنا من خلال ما تقدم ان الصهيونية

٣٢ - المصدر نفسه ، ص ١٠ .

٣٣ - المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

السياسية لا تستطيع التخلص ، مهما حاولت ذلك عن طريق اللجوء الى العلمانية ، من جذورها الدينية التي توحد بين اليهود كأفراد وجماعات تعتنق ديانة جامعة ، وتؤلف بالتالي جوهر الهوية اليهودية على صعيد الانتماء الى طائفة دينية ينتشر اتباعها في سائر انحاء العالم . وبينما تتملص الصهيونية العلمانية من شتى البواعث والمرتكزات الدينية ، لكي تعود الى مواجهتها على صعيد آخر وفي صور وصيغ مختلفة بعد قيام دولة اسرائيل ، نجد الصهيونية الدينية ترفض التنكر لاصولها والجذور التي تستمد منها مبررات قيامها ، غير عابئة بالمبادئ التي اعلنتها اليهودية الاصلاحية ، وسط اصرارها على التمسك بالتقاليد الموروثة وابقاء العقيدة الدينية اسيرة النصوص الحرفية والشكليات البالية التي تخطاها التطور التاريخي . اما الصهيونية الاممية - وهي لا تدخل ضمن نطاق هذه الدراسة - فانها لا تتردد لحظة واحدة في تقديم الدعم المذهبي لزميلتها اليهودية المتديّنة ، كما انها لا تبخل بالغيرة والاندفاع للاعراب عن عطفها الشديد على الحركة الصهيونية واهدافها الاستعمارية ، متخفية وراء اقنعة عديدة لا تمت كلها الى الدين وتعاليمه بصلة تستحق الذكر .

الا ان النواحي الهامة لعلاقة الصهيونية بالدين اليهودي سوف تبرز في اجلى مظاهرها على الصعيد العملي والحياتي ، من خلال انتقائنا للنظر الى الموضوع من « الزاوية الاسرائيلية » - اي حين نبحث في مسألة العلاقة بين الدين والدولة ، ونقف على اهم المشاكل والقضايا التي تعكس طبيعة تلك العلاقة وتساعدنا بالتالي على تكوين فكرة واضحة عن دور الدين اليهودي ومكانته في كل من ظهور الحركة الصهيونية وقيام اسرائيل ، وفي حياة المجتمع الاسرائيلي التي تمثل حصيلة التسويات القائمة بين الدين والدولة .

الفصل الثاني

بين الدين والدولة

« سوف لن نسمح اذن بظهور اية نزععات
نيوقراطية لدى سلطاننا الروحية . وسوف
نقيمهم داخل كنيسهم ... بينما يكون تكريم
الجيش والحاخامية على ذلك المستوى الرفيع
الذي تتطلبه وظائفهم القيمة وتستحقه .
لكنهم يجب الا يتدخلوا في ادارة الدولة... »

هرتزل : الدولة اليهودية ، ص ٧١

قامت الاحزاب الصهيونية ، من دينية وعلمانية ، قبل
قيام دولة اسرائيل . وعملت جنباً الى جنب داخل المنظمة
الصهيونية العالمية على ما بينها من خلافاً ايدولوجية في
الرأي وتباعد في النظرة الى طبيعة الصهيونية والطابع المميز
للديانة اليهودية . فلم يخل تاريخ اليسوف او المستوطنين
اليهودي بفلسطين من حصول التنافر والتنازع بين انصار
العلمانية والتحديث من جهة ودعاة التمسك بالتقليد والمحافظة
على عقائد السلف وشعائهم ، من جهة ثانية . على ان المناخ
السائد اثنان فترة اليسوف كان اقرب الى التعايش بين جميع
الفئات والاتجاهات الصهيونية ، على صعيد النزاع الديني -
العلماني ، منه الى التناحر والصراع في سبيل الاستئثار

بالسلطة والحصول على مزيد من المكاسب والنفوذ . والمرحلة الرامية الى تأسيس الوطن القومي اليهودي جعلت وحدة الصف الصهيوني في طليعة المتطلبات التي لا رجوع عنها . كما ان وجود البلاد في ظل حكم السلطة المنتدبة لم يفسح المجال امام نشوب نزاعات فعلية حول مسائل تتعلق بمكانة الدين اليهودي في الدولة الصهيونية المنشودة وشرعية الدولة اليهودية او عملية تحديد طبيعة المجتمع وتقاليده . وقد درجت حكومة الانتداب البريطاني على الاخذ بنظام الملّة العثماني . فانشأت دار الحاخامية (The Rabbinate) (١) عام ١٩٢١ ، وعهدت اليها بتصريف امور الاحوال الشخصية لليهود المقيمين بفلسطين ، وهي الامور المتعلقة بمسائل الزواج والطلاق وقوانين الارث . وكان حاخام الاشكنازيين ، ابراهام اسحق كوك (١٨٦٥ - ١٩٣٥) اول من شغل منصب الحاخام الاكبر لفلسطين في ظل الانتداب البريطاني منذ انشاء دار الحاخامية حتى وفاته (١٩٢١ - ١٩٣٥) (٢) .

- ١ - يشترك في رئاسة دار الحاخامية اليوم حاخامان اثنان : واحد عن اليهود الاشكنازيين وآخر عن السفارديين .
- ٢ - وهو المعروف بعدائه الفريد للنزعات العلمانية في الحركة الصهيونية واغراقه في الصوفية اليهودية . وقد حضر المساومات التي رافقت صدور وعد بلفور في لندن . كما سارع في زمن مبكر الى اعلان ترحيبه بالدعوة الصهيونية وقبوله بفكرة القومية اليهودية الحديثة . ولم تقف علمانيته حائلا في سبيل تكريس له تلك الفكرة بمثابة « تعبير عن الموهبة الالهية القابعة في دخائل النفس اليهودية ، وسابقة لمجيء المسيح المنتظر » . حتى انه افتى باتخاذ موقف متساهل في النزاع الذي قام حول حرائة الارض في السنة السبتيّة (السابعة) - التّمة على الصفحة التالية -

وهكذا بقيت مسألة تعيين العلاقة بين الدين والدولة كامنّة في حياة اليشوف المتطور تحت الانتداب البريطاني . ولم تجد فرصة الظهور والاثارة والتأزم الا عشية قيام دولة اسرائيل ، حين اجتمع الزعماء الصهيونيون للتداول بشأن وضع مسودة اعلان الاستقلال عام ١٩٤٨ . ويخبرنا ايزنشتات ، استاذ علم الاجتماع في الجامعة العبرية بالقدس ، في معرض بحثه للقضايا الدينية التي يدور حولها النقاش السياسي في اسرائيل بصورة مستمرة ، بانه

« سبق لوضع مسودة اعلان الاستقلال عام ١٩٤٨ ان اثار خلافات في الرأي بين الممثلين الدينيين والاكثرية العلمانية ، حيث طالب الصهيونيون الدينيون بتضمين الاعلان نوعا من المشروعية الدينية للدولة اليهودية . وجاء تبني الحل - التسوية ، في استشهاده بعبارة « صخرة اسرائيل » بدلا من « الرب » ، مثالا على التسويات العديدة التي تميّز العلاقة بين الدولة والدين » (٣) .

ام تركها واراحتها وفقا لما نصت عليه شريعة التوراة . ولعب دورا بارزا في تقريب وجهات النظر واحلال السلام بين الفئات الارثوذكسية اليهودية التي استفحلت خلافاتها حول الصهيونية وعرضتها للانشقاق والتناحر . فلم يمنعه العداء للنزعة العلمانية ، مثلا ، من الاعراب عن تفهمه لموقف اللامتدّين وتطوّعه للدفاع عنهم ضد التضييقات والقيود الصادرة عن اليهود الارثوذكسيين . (انظر Hertzberg ، المصدر السابق ، ص ٤١٨) .

- ٣ - انظر S.N. Eisenstadt — Israeli Society (London, 1967), p. 309 والكتاب المذكور صدر في سلسلة منشورات « تاريخ الصهيونية واليشوف » ، عن - التّمة على الصفحة التالية -

فمن المعروف ان الصهيونية الدينية الممثلة في حركة مزراحي العالمية تحولت الى حزب مستقل منذ عام ١٩١٨ . وقد شاركت ضمن اطار المنظمة الصهيونية في العمل على تحقيق اهداف الحركة الصهيونية واقامة الدولة اليهودية بفلسطين . بينما برزت النزعة الثيوقراطية لدى حزب اغودات اسرائيل الديني المتطرف منذ قيامه عام ١٩١٣ كحركة تسعى للوقوف بوجه الصهيونية العلمانية . والواقع ان هذه الحركة بقيت على رفضها للصهيونية وامتنعت عن المشاركة في مؤسسات اليشوف حتى قيام دولة اسرائيل . فبعد ان حصرت نشاطاتها في حقل انشاء المدارس الدينية الارثوذكسية خلال فترة اليشوف ، انتقل برنامجها غداة قيام الدولة الى المطالبة بكيان ثيوقراطي ورفض كل دستور من وضع بني البشر ، بالاضافة الى التشدد في مراعاة القوانين الدينية في جميع مرافق الحياة الرسمية والعامة ، والدعوة لاستبدال المحاكم المدنية بمحاكم دينية .

غير ان اعتدال المزراحي وتطرف اغودات اسرائيل ومغالاتها لم يمنع ممثليهما في اول كنيسة اسرائيلي من شل اعمال « لجنة الدستور والتشريع والقضاء » والحوول دون التصديق على دستور مكتوب لدولة اسرائيل . اذ طالب

مؤسسة اليهودية المعاصرة في الجامعة العبرية بالقدس . كما اننا لم نعر في النص الانجليزي لاعلان الاستقلال على عبارة « صخرة اسرائيل » التي يشير اليها قول المؤلف . وجلّ ما هنالك مطلع الفقرة الختامية من الاعلان : « With trust in the Almighty God » ، والتي يمكن ترجمتها بـ « نضع ثقتنا بالله القدير » . وقد يكون النص العبري اوفر حظا في التحقق من صحة هذا القول .

المتدينون وانصارهم بابطال مبدأ الدستور العلماني ، بعد ان رأوا فيه « محاولة للتخلّي عن توراتنا المقدسة ، التي ضحّت الاجيال بحياتها في سبيلها » (٤) .

ولا شك ان قضية الخلاف على مبدأ الدستور تأتي في طليعة المسائل التي تلقي مزيدا من الضوء على طبيعة العلاقة بين الدين والدولة في اسرائيل ، وتثير العديد من التساؤلات حول الطابع الديمقراطي للدولة الصهيونية . فما هي الملامات التي احاطت بتأجيل وضع الدستور المكتوب خلال المناقشات الحامية داخل الجمعية التأسيسية التي تحولت في مطلع عهدها بممارسة الصلاحيات الى الكنيسة الاولى لدولة اسرائيل ؟ وما هي الحجج التي تقدم بها دعاة الدستور ومعارضوه في المناقشات التي دارت عام ١٩٥٠ ؟

دولة بلا دستور

كتب هرتزل في معرض تناوله للعلاقة بين « جمعية اليهود » و « الدولة اليهودية » حول موضوع الدستور ما يلي :

ان احدي اللجان الكبرى التي يترتب على الجمعية تعيينها سوف تكون مجلس القانونيين في الدولة . ويجب على هؤلاء صياغة افضل دستور عصري ممكن . كما انني اعتقد بضرورة كون الدستور الجيد ذات طبيعة مطاطة معتدلة ... واطن ان الملكية الديمقراطية والجمهورية الارستقراطية هما ارفع اشكال الدولة ، لانهما يتضمنان تعارضا بين

شكل الدولة ومبدأ الحكومة ، وبذلك يحافظان على توازن صحيح للقوى « (٥) .

ولم ير مؤسس الصهيونية بان الامم في زمانه تصلح للديمقراطية غير المقيدة ، كما تنبأ بان تلك الامم سوف تصبح اقل ملائمة للديمقراطية اكثر فاكثراً في المستقبل . فهو يبدي تخوفه من تحول البرلمانات الى المناقشات التافهة ، وقيام طبقة من السياسيين المحترفين الذين ينفر منهم . لذلك يرتأي حصر مسألة التخطيط السياسي في الطبقات العليا ، على ان يتجه العمل السياسي من الاعلى الى الاسفل ، ويشرف رأس الهرم على قاعدته الواسعة .

وحين تحقق الحلم الذي راود هرتزل في قيام الدولة اليهودية ، سارعت الاغلبية الكبرى للقوى السياسية في الدولة الجديدة الى التعبير عن ارادتها في وضع مسودة للدستور . بينما اعلن ممثلو اغودات اسرائيل معارضتهم لفكرة الدستور، ولم يجدوا اية ضرورة لذلك ، اثناء اجتماعات مجلس الدولة المؤقت ومناقشات لجنة الدستور . وسرعان ما ارتفع عدد المعارضين لفكرة الدستور، قبل انتخابات الجمعية التأسيسية (١٩٤٩) . فانضم اليهم انصار المزارحي المعتدل ولحق بهم القسم الاكبر من حزب الماباي وعلى رأسه دافيد بن غوريون (٦) . واستغرقت مناقشة مسودة الدستور المقترح اربعة اشهر بكاملها . مما كاد يشطر الدولة الى معسكرين : معسكر علماني يؤيد الدستور ويلح على اللجنة في تقديمه ،

٥ - انظر الدولة اليهودية ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .

٦ - انظر مقالة Budo Zeuner عن « النظام السياسي » في الكتاب التالي : Israel : (Hrsg.) — Kurt Sontheimer, Politik, Gesellschaft Wirtschaft (München, 1968), S. 170.

ومعسكر ديني يضم الاحزاب الصهيونية الدينية التي يساندها الماباي وبن غوريون ، ويعارض فكرة الدستور من الاساس . على ان موقف بن غوريون وحزبه « الاشتراكي العلماني » هو مدعاة الى الدهشة والاستغراب . فما الذي حدا بالماباي للوقوف الى جانب احزاب الكتلة الدينية وتأمين اكثرية من الاصوات ضد الدستور المكتوب ولصالح « دستور بطريق التطور » ينشأ عن التشريع التدريجي للقوانين الاساسية ؟ يؤكد لنا بن غوريون في تطلعاته الى الوراء ومن خلال الاحاديث التي اجراها معه موشيه بيرلمان بانه عالج المشكلة الدينية في اسرائيل على انها مشكلة سياسية في معظمها . فهو يقول :

« كنت عاقد العزم على ان اجعل من اسرائيل دولة علمانية ، تقودها حكومة دنيوية ، وليس رجال الدين الرسميون . ولقد بذلت جهدي ، قدر المستطاع ، لابعاد الدين عن الحكم والسياسة . فحققنا النجاح فيما يتعلق بالدولة كدولة . ان اسرائيل دولة دنيوية . لكننا مع الاسف لم نتمكن من ابعاد الدين كلياً عن السياسة ، لوجود احزاب دينية يرجع عهدها الى زمن المؤتمرات الصهيونية والى ما قبل قيام الدولة » (٧) .

لو عدنا الى مناقشة مسودة الدستور وموقف بن غوريون المسابر للاحزاب الدينية ، لوجدنا زعيم الماباي يعرب عن اعتقاده القائل بانه من الافضل تأجيل الموافقة على الدستور « حتى يتم توطين اكثرية اليهود في اسرائيل » ، وان الوضع الراهن ليس مؤاتياً للتصديق على مشروعات قوانين قد تؤدي

٧ - انظر Ben Gurion Looks Back in Talks With Moshe Pearlman, (London, 1965), p. 221.

الى التضييق على تبادل الافكار الحر في المرحلة الاولى من حياة الدولة الجديدة (٨) . فما الذي نستخلصه من اقوال بن غوريون ومواقفه بهذا الصدد ؟

لقد وجد الماباي نفسه بعد اول انتخابات عامة في اسرائيل لا يملك اكثرية مطلقة في الكنيست . فكان لا بد من الائتلاف مع احزاب اخرى لتشكيل حكومة قوية تأتي بمثابة حكومة اتحاد وطني . والمعروف ان نظام التمثيل النسبي الذي تعتمده اسرائيل في الانتخابات العامة يحول دون حصول حزب مفرد على اكثرية المقاعد في الكنيست . لذلك اتجهت انظار زعماء الماباي الى الاحزاب الدينية في محاولة لحملها على الاشتراك في الحكومة الائتلافية . وقد زعم احد قادة الماباي بان اشراك الاحزاب الدينية في الائتلاف « أرخص ثمننا » من اشراك الكتل والاحزاب الاخرى :

« فهي لا تملك نظرات خاصة الى المسائل الاقتصادية او الاجتماعية ، او حول سياسات خارجية معينة . وهي سوف تتقبل اي خط يجري اعتماده بصدد هذه المسائل ، طالما ان هناك استجابة لمطالبها الدينية » (٩) .

ولا شك ان تخوف الاحزاب الدينية من اقرار الدستور ليس مرده فقط الى الخوف من مجيء هذا الدستور علماني الطابع والمضمون . بل توجد صلة عملية بين رفض الدستور المكتوب والمطالب الدينية او غيرها لدى تلك الاحزاب . وقد كشف ناحوم نير - رافالكس ، عضو المابام ورئيس « لجنة الدستور والتشريع والقضاء » ، عن بعض الدوافع الكامنة

وراء التخوف والمكاسب التي يأمل المتدينون في تحقيقها بقوله :

« لانه بدون دستور تستطيع دوما التقدم بمطالب خاصة ، سواء تحققت تلك المطالب ام لم تتحقق » (١٠) .

فالكتلة الدينية تدرك ان ميزان القوى النسبي داخل الكنيست وفي البلاد ليس لصالحها . مما قد يساهم الى ابعاد حد في صياغة دستور علماني الطابع ويحرمها من الوصول الى مقاعد الحكم وقطف الثمار المرجوة . لذلك تسارع السي التحالف مع الماباي بالذات ، وهو الذي تهمسه الاوساط المتدينة بانعدام الموقف الايجابي ازاء الدين ، وتعتقد مع زعمائه صفقة سياسية ، لقاء تنازلات معينة يأتي ارجاء الموافقة على مسودة الدستور في طليعتها . ثم يبادر زعماء الماباي بدورهم الى اطلاق تصريحات من هذا القبيل :

« لقد كنا على استعداد للقيام بهذه التنازلات ، حتى ولو حصلنا على الاكثرية ، ذلك لاننا لا نريد شق الاسباط المختلفة للشعب اليهودي ، وهي ما تزال امة في طور التكوين ، الى امتين » (١١) .

مما يعني بان الماباي يكشف في نفسه استعدادا مفاجئا لتأييد الفئات المناوئة للدستور ، ولخوفه من ان يؤدي تبني دستور علماني دينوي الى تصديق الامة وشقها الى معسكرين مناوئين : معسكر ديني وآخر علماني .

١٠ - نقلا عن Badi ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .
١١ - نقلا عن المقال التالي Moses Cyrus Weiler : «The Religious Situation in Israel». والمنشور في كتاب Aspects of Progressive Jewish Thought, (London, 1954), p. 128.

٨ - نقلا عن Badi ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

٩ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ .

ولا بد لنا من تقديم عرض سريع لكل من الحجج التي اعطيت لصالح الدستور المكتوب وضده في المناقشات التي جرت عام ١٩٥٠ ، لكي نقف من خلالها على العديد من الملابس والنتائج المترتبة على كل منها .

اما اهم الحجج المؤيدة لتبني دستور مكتوب فهي الخمس التالية :

١ - تنفرد انجلترا وحدها من بين سائر الدول الديمقراطية بانعدام دستور مكتوب . والتقليد العريق للحد تلقائيا من السلطة يتيح لانجلترا الاكتفاء دون دستور ، ولا وجود له في اسرائيل .

٢ - لا يمكن حماية اجهزة الدولة من تعدي صلاحياتها الا عن طريق الدستور .

٣ - الدستور وحده كفيل بضمان حريات المواطن الاساسية في دولة قوية السلطات كدولة اسرائيل بالذات .

٤ - الدستور وحده كفيل بحماية الاقليات من احتمال طغيان الاكثرية في الكنيس .

٥ - حين يحدد الدستور القيم الاساسية للدولة ، تكون له قيمة عظمى كأداة للتربية والتعليم (١٢) .

والحجج الخمس التي ساقها معارضو الدستور المكتوب تلخص بما يلي :

١ - ان اسرائيل العام ١٩٥٠ لا يحق لها تقييد اجيال المهاجرين الآتية .

١٢ - انظر مقالة « النظام السياسي » في الكتاب الذي نشر مؤخرا — Kurt Sontheimer (Hrsg.) : Israel — Politik, Gesellschaft, Wirtschaft. (München, 1968), S. 170-1.

٢ - القوانين الدستورية البسيطة اسهل ملاءمة للحاجات الجديدة والطارئة .

٣ - ان شرعية الدستور ومفعوله قد يتيحها المجال امام اقلية رجعية لوضع نفسها فوق ارادة الشعب السيدة .

٤ - سوف يتسنى للحكومة دائما ان تحصل على صلاحيات استثنائية للطوارئ ، سواء وجد الدستور ام لم يوجد .

٥ - ان تبني دستور علماني سوف يؤدي لشق الامة الى فريقين : فريق ديني وفريق علماني (١٣) .

فقد يكون الماباي على اقتناع في تبنيه للحجة الخامسة ، وتفاديا للدخول في « صراع حضاري » تؤول قطبيه السلطان الزمنية والروحية - على غرار الصراع الاوروبي بين الكنيسة والدولة (Kulturkampf) . وهناك دافع آخر - « لا سبيل الى دحضه او التدليل على صحته » - ينسب الى الماباي ، كأقوى حزب في اسرائيل ، تفضيله للحسنات الناجمة عن عدم قيام اكرتريات شرعية تحد من سلطته وقوته او يمكنها منازعته النفوذ فيما بعد . لذلك رأى الزعماء في تأجيل الموافقة على الدستور فرصة تتيح امام حزب الماباي متابعة الاستئثار بالسلطة والتربع على كرسي الحزب الحاكم . ومما لا شك فيه ان الاحزاب العلمانية الاتجاه في اسرائيل تمضي في تجاهلها لما ينطوي عليه موقفها العديم الانسجام مع عقيدتها . فلا يخطر ببالها ان تلك الصفقات السياسية - على حد قول تالمون - تتناول القضايا الضميرية والمبادئ الاساسية في كل دولة . مع العلم بان دولة اسرائيل ، وفقا لعلان الاستقلال ، تقوم على سيادة الشعب ، « وليس على شريعة موسى

١٣ - المصدر نفسه ، ص ١٧١ .

وخلفائه » . وانعدام الدستور المكتوب مرده الى تخوِّف المشرعين الصهيونيين من نشوب نزاع حول الموضوع (١٤) . بينما نجد مسودة الدستور التي طرحت للنقاش آنذاك لم تتجاهل مبادئ الشرع اليهودي كمصدر لسن القوانين والتشريع . فقد نص الفصل الثامن من تلك المسودة على ان « كل تشريع مستقبل في اسرائيل يجب عليه الاهتداء بالمبادئ الاساسية للشرع اليهودي » (١٥) . غير ان الثيوقراطيين الصهيونيين يصرون ، كما يبدو من خلال مطالبهم ، على الذهاب الى ابعد من ذلك بكثير .

وهناك فئة شديدة الغلو والتطرف في ارثوذكسيتها ترفض حتى مجرد الاعتراف بدولة اسرائيل . فاليهود القاطنون في حي ميها شعاريم (Mea Shearim) بالقدس ينتمون الى الفئة المذكورة ويطلقون على انفسهم تسمية « نواطير المدينة » (Neturei Karta) . ويعتبر هؤلاء دولة اسرائيل « ثمرة الفطرسية الآتمة » ، لانها قامت على يد نفر من الكافرين الذين خرقوا مشيئة الله بعملهم وتناولوا على وعد الرب - « بدلا من انتظار المسيح الموعود وتدخل الرب بصورة عجائبية » . فالمسيح المنتظر هو وحده القادر على اقامة الدولة ، حيث تكون « مملكة للكهنة والقدسين » . بينما اقدم العلمانيون على اغتصاب مهمته .

كما انهم يعارضون اغودات اسرائيل لاستعدادها ان تشترك في حكومة تضم الزعماء الاشتراكيين العلمانيين . وينتقدونها بشدة لان الحاخام ماير ليفين لم يتردد في الجلوس الى جانب غولدا ماير ، وزيرة العمل ، حول مائدة اجتماع

١٤ - انظر Talmon . المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .

١٥ - راجع Badi . المصدر السابق ، ص ١١٧ .

مجلس الوزراء وفي نفس الغرفة . وقد سارعوا غداة قيام اسرائيل الى ابلاغ الامم المتحدة عن اعتقادهم بضرورة تدويل مدينة القدس . ولا يقوم « نواطير المدينة » ، مثلا ، بمراعاة « عيد الاستقلال » ، بل يعتبرونه يوم صيام . وهناك رواية تقول ان احد زعمائهم (Leibele Weis fisch) قضي بعض الوقت عند الامير عبد الله في امارة شرقي الاردن كبادرة احتجاج ضد قيام دولة اسرائيل (١٦) .

وهكذا يرفض هؤلاء الاعتراف بوجود دولة اسرائيل معتبرينها كفرا وتجديفا . ويرون في القوانين العلمانية التي تسنها الدولة تقليلا من شأن الكتاب المقدس يؤدي بدوره الى الحد من سلطته (١٧) . لكنهم يؤلفون اقلية ضئيلة جدا ،

١٦ - نقلا عن مقالة Moses Cyrus Weiler ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

١٧ - حين سئل بن غوريون في احاديثه مع موشيه بيرمان ، لماذا لا تتحرك الحكومة ضد جماعة « نواطير المدينة » المتطرفة ، والتي لا تعترف بالدولة وسلطتها ، كما لو كانت كل دولة تفعله ازاء اقلية لا تراعي القوانين او تحترمها . اجاب بما يلي : « أولا » ، هناك صعوبة متزايدة باستمرار تكتنف عملية اتخاذ الاجراءات بحق اناس تنبع افعالهم من ايمان ديني عميق . وليسوا من مخالفين القوانين بالمعنى الاعتيادي المألوف . ومن جهة ثانية ، يمثل هؤلاء عالما تحذر معظمنا منه ، وهو عالم اجدادنا وابائنا الذي عرفناه في سنن الطفولة . فكيف تريدون ان يزع المرء جده الاكبر في السجن ، حتى ولو رمى الغير بالحجارة ؟ » (انظر : Ben Gurion Looks Back المصدر السابق ، ص ٢٢١) .

اذ يبلغ تعدادهم حوالي ٣٠٠ عائلة تقطن كلها في الحي نفسه وتعيش في شبه عزلة عما عداها . ولا يتكلمون اللغة العبرية الا في تلاوة الصلوات والتعليم الديني ، بينما يستخدمون اللغة اليديشية لتصريف الشؤون اليومية والدينية .

الفصل الثالث

اليهودية دين الدولة ؟

تعتبر اسرائيل نفسها دولة يهودية . فهي لا تعرف الفصل بين الدين والدولة ، كما هي الحال في الدول العصرية التي تعتمد النظم الديمقراطية وتحكم العقل في مسألة الفصل بين السلطين الزمنية والروحية . ولم يمنعها ذلك من المناداة بحرية المعتقد لجميع الأديان . فالغالبية العظمى من سكان اسرائيل هي على اقتناع بان اسرائيل دولة يهودية . ولا يمكنها بالتالي ان تنكر لروابط التقليد المتوارثة عن طريق الدين اليهودي . لانها بذلك تزعزع المقومات الكامنة وراء كيان الدولة ، مهما تكن قوة الاتجاهات العلمانية السائدة لدى فئة لا يستهان بها من الاسرائيليين . وتقول بعض التقديرات التي يمكن الوثوق بصحتها ان اليهود في اسرائيل ينقسمون من زاوية الدين والدين الى فئات ثلاث :

١ - هناك فئة المتدينين ، وهي بنسبة الثلث تقريبا ،

٢ - والثلث الثاني يضم اليهود الذين لا يمارسون دينهم ، انما يؤيدون قيام دولة اسرائيل بتوجيه عناية خاصة للدين اليهودي .

٣ - والثالث الأخير يتألف من أولئك الاسرائيليين الذين أعلنوا عدم تدينهم . بينما يطالب جناحهم المتطرف باقامة دولة علمانية بحتة ، وجعل الدين مسألة خاصة وشخصية تهتم الفرد الاسرائيلي وحده (١) .

فلو قبلنا بهذا التقسيم على علاقته ، لتبين لنا ان اليهود المتدينين في اسرائيل لا تتعدى نسبتهم ثلث المجموع . واليهودية التي يمارسها هؤلاء تنحصر في المذهب الارثوذكسي دون سواه (٢) ، اذ يرفضون الاعتراف باليهودية الاصلاحية او المحافظة (Conservative Judaism) ، زاعمين ان صراط ارثوذكسيتهم وحده المستقيم ، وما عداه يقود الى الضلال والارتداد ، والى الزيف وتدنيس الطقوس والشعائر الطاهرة . حتى ان هذه الأوساط الارثوذكسية بالذات قامت بعدة محاولات لمنع الطوائف والجماعات الاصلاحية اليهودية في اسرائيل من استئجار الأماكن العامة للعبادة والصلاة (٣) . ولا يعني تساهل الثلث الذي انقطع عن ممارسة الشعائر الدينية ازاء توجيه عناية الدولة نحو الدين اليهودي ان هذه الفئة من يهود اسرائيل تؤيد الارثوذكسية في شتى مواقفها ومطالبها التي لا تتكافأ مطلقا مع قوتها العددية في المجتمع . فكيف يجوز لنا ، اذن ، التحدث عن اليهودية باعتبارها دين الدولة الاسرائيلية ؟

ان الارثوذكسية في اسرائيل تتمتع بمراكز القوة والنفوذ.

١ - انظر المصدر السابق «Religion und Staat in Israel», S. 300.

٢ - راجع Badi ، المصدر السابق ، ص ٢٧١ .

٣ - انظر Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٣١٧ .

وتحتكر السيطرة على الحياة الدينية عن طريق المؤسسات والمنظمات التابعة لسلطتها والعاملة بتوجيه منها . فهي ترفض اتاحة المجال أمام الطوائف المحافظة والاصلاحية - كما هي الحال في الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا . وليس همها تجديد الحياة الدينية واحياء الروح الدينية الصحيحة ، بقدر ما هو العمل على ترسيخ مراكز قوتها والسهر على مسألة التقييد الحرفي بنصوص الشريعة المتوارثة . حتى لقد تحولت الى منظمة مركزية داخل الدولة ، وراحت تمارس صلاحيات انتزعتها في معرض المساومات والتسويات على جميع اليهود بدون استثناء . وهناك من يعتقد بان الارثوذكسية في اسرائيل سائرة في طريقها كي تصبح « كنيسة قائمة بذاتها » . هذا مع العلم بان اليهودية لم تعرف في تاريخها التسلسل الديني (Hierarchy) ، ولا هي عرفت اطلاقا السلطة الممنوحة من الدولة أو صلاحية ممارسة السلطات العائدة للدولة وحدها (٤) . واليهودية ترى في اليهود شعبا من الكهنة ، لا فضل للواحد على الآخر الا بالعلم الديني والتقوى . كما ان رجال الدين اليهود لا يمارسون سلطة السيادة التي تميز الدولة ، بل يتمتعون بنوع من السلطة الادبية أو الأخلاقية ليس الا . فكيف تخرج الارثوذكسية اليهودية في اسرائيل على خط التقليد اليهودي الصحيح ، وتحتكر لنفسها ممارسة سلطات تتعدى واقعها المجتمعي ووضعها الاقلي ؟ الا يؤثر ذلك على الطابع الديمقراطي والعصري للدولة ، وينتقص من سيادتها ؟ أم ان الدولة لا تملك سوى التراجع أمام زحف الارثوذكسية واصرارها على انتزاع المزيد من السلطات والصلاحيات . وهي التي تخلت عن هاتيك

٤ - راجع ما كتبه Talmon بهذا الصدد ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ .

السلطات ومهدت السبيل أمام تصاعد النفوذ الديني الارثوذكسي ، لكي يؤمن حزبها الحاكم شركاء في الائتلاف لقاء « ثمن زهيد » .

يقول أحد الذين تناولوا مسألة العلاقة بين الدين والدولة في اسرائيل ما مفاده ان مشكلة هذه العلاقة غير قابلة للحل على الصعيد الايديولوجي ، بل على الصعيد العملي التطبيقي فحسب . ثم يتابع قائلاً :

« فالتوراة لا يمكنها بحال من الاحوال ان تصبح دستور اسرائيل الحديثة ، وفقاً لما تطالب به الاحزاب الدينية . ومن جهة ثانية ، يستحيل على اسرائيل ان تبني دستوراً ليبرالياً يضمن حرية الدين ضماناً كاملاً في دولة علمانية القلب والقلب » (٥) .

ولا يفوته التذكير بان جذور المسألة والخلاف حول الدستور تعود الى المشكلة الدينية التي يتعذر حلها كلياً عن طريق المعادلة - التسوية ، وعلى الصورة التي تم الاتفاق بشأنها بين الفرقاء المعنيين . وما علينا سوى الانتقال الى تناول المؤسسات الدينية في اسرائيل ، لكي نقف عن كثر على طبيعة السلطات التي تمارسها والصلاحيات التي تحتكرها لنفسها : بموافقة الدولة أو بعجزها وتراجعها أمام تحديثات تطال كيانها في الصميم وتضع مقوماتها موضع التساؤل والشك . وسوف يطالعنا ذلك التمزق الفعلي بين ميل الى العلمانية ومستلزماتها من جهة ، وتنازل متواصل لمطالب الأقلية الارثوذكسية لقاء الحفاظ على التقاليد الدينية اليهودية والإبقاء على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل . ونرى

٥ - انظر Sontheimer ، المصدر السابق ، ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

من خلال ذلك كله كيف استطاعت الارثوذكسية ان تجعل من نفسها دين الدولة ، لا بل دولة داخل دولة .

ولو شئنا تعيين مراكز القوى الدينية في دولة اسرائيل ، وتحديد مدى النفوذ الواسع الذي تتمتع به تلك القوى الأقلية ، نجاز لنا حصر البحث بالمؤسستين التاليتين :

١ - وزارة الشؤون الدينية .

٢ - دار الحاخامية .

هذا مع العلم بوجود منظمات ومؤسسات أخرى تعمل القوى الدينية من خلالها ، ونذكر منها : « الكيبوتز الديني » (١) التابع « للحركة الخالوصية الدينية » (٧) (Religious Cholutz Movement) وأكاديميات التلمود (Yeshivot) التي تنشر التعليم الديني وتقوم بتلقين مبادئ الارثوذكسية . بالإضافة الى الاحزاب السياسية الدينية والكتل التي تتألف منها أو الاجنحة العمالية التابعة لها . ولا غرو فان الاحزاب السياسية الدينية

٦ - يقول الكراس الذي نشرته «Israel Digest» في سلسلة Israel Today No. 24 عن « الحياة الدينية » ، بقلم الحاخام برنارد كاسبر ، عميد الطلبة في الجامعة العبرية بالقدس ، ان عدد الكيبوتزات الدينية التابعة لليهود الارثوذكس يبلغ ١١ كيبوتزا تضم حوالي ٣ آلاف من الرجال والنساء . (انظر : Bernard Casper, Religious Life (Jerusalem, 1963), p. 20.

٧ - للتعرف على مبادئ هذه الحركة يمكن الرجوع الى الكراس التالي عن مبادئ منظمة أبناء عاكفة : Principles of Bnei Akivah, Issued by the Hannalah of Bnei Akivah, (Woburn House, London, ?).

تسيطر على جهاز وزارة الشؤون الدينية عن طريق ممثلها في ادارات هذه الوزارة . بينما تعمل تلك الأحزاب على مسرح الحياة السياسية وكأنها « الذراع العلمانية لدار الحاخامية » . وبذلك يصح اعتبار المؤسسات المذكورتين أعلاه من مؤسسات الدولة البالغة الأهمية ، فضلا عن الطابع الرسمي الملازم لكل منهما .

وزارة الشؤون الدينية

على الرغم من كون هذه الوزارة من المؤسسات الحكومية في الدولة ، فان القيام على شؤونها وادارتها من نصيب ممثلين عن الأحزاب الدينية الموجودة في اسرائيل . والدائرة الكبرى في جهاز وزارة الشؤون الدينية تعنى بشؤون اليهود الدينية . بينما تقوم الوزارة ككل بدور صلة الوصل بين الحكومة والجماعات الدينية في اسرائيل . وتمثل بنوع خاص اشراف الدولة وسهرها في الحفاظ على جميع التعليمات الدينية القانونية والمنشآت التابعة للطوائف الدينية . واليها ترجع مسألة تنظيم المجالس الدينية المحلية التي يبلغ عددها المائتين تقريبا . كما ان وظيفتها العامة تتناول « ضمان سير الحياة الدينية وتسهيل متطلباتها » . وقد عدد الكراسي الرسمي عن « الحياة الدينية » في « اسرائيل اليوم » وظائف الوزارة ومهماتها على الشكل التالي (٨) :

١ - لتسهيل سير أعمال دار الحاخامية في جميع « الفتاوى » والاجتهادات الصادرة عن الدار ، وتسهيل عمل المحاكم الدينية لجميع الطوائف والمذاهب .

ب - الاحتفاظ بسجلات مركزية لجميع الزيجات .
ج - المساعدة على تزويد قرى المهاجرين الجدد ومستوطناتهم بدور الكنيس والمكتبات الدينية .
د - المسؤولية ، تحت اشراف الحاخامي ، عن مراقبة التقيد بقوانين الأطعمة (Kashrut) في المؤسسات الحكومية والعامّة : من المستشفيات الى المدارس الزراعية والمطاعم والطائرات والسفن .

هـ - مسؤولية عن ضمان حقوق الطوائف المسيحية والاسلامية وتأمين متطلباتها . تقوم بالمحافظة على الجوامع واجراء اصلاحات فيها ، كما تساهم في تمويل الترميمات .

ولا شك ان القسم الأكبر من الوظائف التي تؤديها وزارة الشؤون الدينية يأتي وثيق الصلة بالمركز الاحتكاري الذي تحتله دار الحاخامية والصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها . كما يثير العديد من التساؤلات حول السلطات التي تمارسها دار الحاخامية على الوزراء الدينيين المشتركين في حكومة الائتلاف . ويشير الى كون الوزراء يتلقون التعليمات والتوجيهات من دار الحاخامية ، ويأتمرون بأمرها . هذا مع العلم بان موقف الجماعات الدينية المتطرفة من الدولة وقوانينها يفتقر الى الصراحة والتحديد ، ولا يخلو من الشوائب والتحفظات . ولا ننسى ان الأحزاب الدينية بدورها تمثل « الذراع العلمانية » لدار الحاخامية وتقوم بالعمل السياسي الرامي الى تنفيذ رغبات تلك الدار . كما ان ما قاله اليعازر هوارتمان عن الاحزاب في اسرائيل يصدق على الاحزاب الدينية بنسبة تفوق ما عداها الى درجة كبيرة . حيث قال :

« الأحزاب في اسرائيل طريقة حياة . فهي تزود اعضائها باطار معين للنظر من خلاله الى العالم ، ومن المهد الى اللحد بكل المعنى الحرفي تقريبا . ونظرتها عادة ما تكون غير قابلة للتغيير والتبديل . فالصوت ضد الحزب الذي ينتمي اليه المرء يعتبر عادة بمثابة توجيه ضربة الى لحم المرء ودمه (٩) .

دار الحاخامية

تتمتع دار الحاخامية بصلاحيات واسعة النطاق . وتمارس سلطات مطلقة في حقلي الزواج والطلاق . وهناك عدة دلائل تشير الى تطور الدار السريع نحو « مؤسسة كنسية » على درجة عالية من المركزية . كما يؤكد لنا المؤرخ الاسرائيلي تالمون بان « الحاخامية » مؤسسة غير معروفة كليا في الشرع اليهودي . ولم توجد في البلدان التي وجدت فيها الا كاداة لتسهيل سير الامور الادارية (١٠) . فاليهودية - على حد قوله - لم تعرف سلطة اكليريكية عليا منذ توقف مجمع السنهدين . لكن الانتداب البريطاني أوجدها في فلسطين منذ عام ١٩٢١ . فأخذ عنه الماباي ذلك ، وترك دار الحاخامية مطلقة التصرف فيما يتعلق بمسائل الزواج والطلاق والارث ، مما اعطى الارثوذكسية اليهودية في اسرائيل مركزا ممتازا ، فراحت تستغله لاتنزاع المزيد من الصلاحيات ، وانطلقت منه لفرض سلطاتها على جميع اليهود في اسرائيل ، وممارسة الضغط والاكراه في المسائل التي اعتبرت تدخل ضمن نطاق الدين اليهودي .

كما ساعدها في ذلك تشديد الدين اليهودي على الشعائر والطقوس الخارجية ، وجمعه بين الدين والدنيا في آن واحد . غير ان قسما من يهود اسرائيل فقط يقبل بجعل دار الحاخامية مصدر السلطات في قضايا الأحوال الشخصية ، وهي التي منحها الكنيسة الاسرائيلي صلاحيات كاملة للبت بأمرها . ويؤكد لنا البروفسور أيزنشتات بان دار الحاخامية تنزع نحو التمسك بالصفة « الجامعة » والحفاظ على الاستقلال الذاتي في علاقاتها بالجماعات الدينية . وكأننا بها تحاول الصعود الى مستوى « الكنيسة الجامعة الرسولية » ، لو جازت المقارنة . بينما ينبه ايزنشتات الى ان « قوة دار الحاخامية تعتمد في الواقع ، والى درجة كبيرة ، على القوة السياسية التي تتمتع بها الجماعات الدينية » (١١) . وتشير شتى الدلائل المتوفرة الى ان الدار المذكورة لها من القوة والنفوذ ما يفوق حدود القوى التابعة للأحزاب والجماعات الدينية ويتخطاها بكثير .

ولناخذ ، كمثال على سلطات دار الحاخامية ونفوذها الواسع ، **قانون الزواج والطلاق** . فهو يتعلق بمسدى الصلاحيات التي تتمتع بها المحاكم الحاخامية . وقد اقره الكنيس في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٥٣ ، بعد مضي اقل من اسبوع على اقراره لقانون القضاة القائم على مبدأ الفصل بين السلطين القضائية والتنفيذية لضمان استقلال القضاء وابعاده عن الضغط السياسي . بينما جاء قانون الزواج والطلاق ليوسع صلاحيات المحاكم الحاخامية في

١١ - راجع Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦

٩ - نقلا عن Badi ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧ .

١٠ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ .

اسرائيل عما كانت عليه في ظل الانتداب البريطاني (١٢) .
فعلى الرغم من استنكار قطاعات واسعة من الرأي العام
العلماني في الدولة الصهيونية ، نجد الماباي يصوت الى جانب
هذا القانون - للبواغث الائتلافية ذاتها بالطبع . وبذلك
تقرر ترك مسائل الأحوال الشخصية في الدولة العصرية بيد
المحاكم الاكليريكية الدينية ، وفقا للنص التالي :

« يتم زواج وطلاق اليهود في اسرائيل تبعا للقانون
الديني اليهودي » .

وسقط اقتراح التعديل الذي تقدم به أحد ممثلي
حزب المابام ، لأنه نص على ما يلي :

« تتم زيجات اليهود في اسرائيل وفقا لرغبات
الأطراف المعنية ، لدى القاضي المدني أو الحاخام
التابع لمحكمة حاخامية » (١٣) .

واذا علمنا ان المحاكم الحاخامية تؤلف ، حسب
القانون ، جزءا من الجهاز الإداري للدولة - كما يؤكد ذلك
« بادي » في كتابه عن « حكومة دولة اسرائيل » - لتبين
لنا ان الأحزاب الدينية تفرض ، عن طريق الصلاحيات
الممنوحة لتلك المحاكم ، نمطا ارتوذكسيا دينيا في الحياة
على الاكثرية العلمانية في البلاد . اي ان السلطات الحكومية
الاسرائيلية تجد نفسها ملزمة على القيام بتطبيق قوانين
دينية معينة ضد رغبات قطاع كبير من الذين لا ينتمون الى
المذهب الارتوذكسي ، او اللاأدريين والملحدين ، والذين
لا يراعون شعائر الدين وطقوسه .

١٢ - انظر Badi ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

١٣ - المصدر نفسه .

فالقانون الحاخامي ، مثلا ، يمنع الزواج بين آل
« كوهين » (الكاهن) والمرأة المطلقة ، استنادا الى ما جاء في
سفر اللاويين (٧:٢١) عن الكهنة : « امرأة زانية او مدنسة لا
يأخذوا ولا يأخذوا امرأة مطلقة من زوجها » . ولا يحق
ليهودي الذي اسم عائلته كوهين (Kohen) أو كوهن (Cohn)
أو أي اسم قريب من ذلك ، ان يتزوج من امرأة مطلقة .
لذلك واجه القاضي الاسرائيلي حاييم كوهن والناقدة
الموسيقية ميخال سيمورا صعوبات جمة بعد عودتهما
زوجين الى اسرائيل (١٤) . فقد ذهبا الى نيويورك لإتمام
مراسم الزواج على يد الحاخام الاميركي اسحق ساندروف ،
رئيس مؤتمر الحاخامين في نيويورك الذي ابدى استعدادا
للتساهل في تفسير القانون الديني . وحين عاد الزوجان الى
اسرائيل وجدت دار الحاخامية نفسها في مأزق حرج .
فالاعتراض على شرعية الزواج يعني التقليل من تفضلع
الحاخام ساندروف في أمور الدين . وهو الذي يعترف
بمكانته حتى اليهود الارتوذكسيون ، ويحترمون قدرته .
بينما لم يشأ وزير الداخلية الاسرائيلي (شابيرا) ورئيس
الحزب القومي الديني منع الزوجين من تسجيل زواجهما
وتغيير بطاقات الهوية . وذلك لأن محكمة العدل العليا منعت
وزارة الداخلية من القيام بالتحقق من الشرعية الدينية
للزواج . غير ان الوزير وعد الاوساط الارتوذكسية التي
أثارها خطبة الزوج بمنع القاضي في المستقبل من ممارسة
صلاحياته واصدار حكمه في القضايا التي تعرض على محكمة
العدل العليا وتتناول قانون الزواج (١٥) !

١٤ - انظر مجلة Der Spiegel الألمانية ، العدد ١٩ ، ١٩٦٦ ،

ص ١٤٨ .

١٥ - نقلا عن المصدر نفسه .

وهناك حادثة ثانية تعرض لها الحاخام أمرام بلاو (Amram Blau) ، الحاخام الأكبر لطائفة «نواطير المدينة» في القدس . فقد قرر الحاخام المذكور ، وفي الثانية والسبعين من عمره ، ان يتزوج للمرة الثانية عام ١٩٦٥ ، بعد ان توفيت زوجته الأولى عام ١٩٦٣ . وعثر في سفر التكوين (١٨:٢) على قول الرب الاله : « ليس جيداً ان يكون آدم وحده » . لكن خياره لشريكة حياته وقع على راعوث بن دافيد : مسيحية ، فرنسية المولد ومطلقة ! ولم يتجراً حاخام واحد في القدس على عقد مراسم الزواج ، مع العلم بان راعوث « اعتنقت ديانة الشعب المختار » (١٦) . ولم تتمكن راعوث من ابراز الوثائق الثبوتية لدخولها في الدين اليهودي ، على غرار « شهادة العمودية » عند المسيحيين ، لان الحاخامين الباريسيين اللذين اعتنقت اليهودية على يديهما قد توفيا . فما كان من الحاخام أمرام حتى ادار ظهره للمدينة المقدسة التي ترأس نواطيرها ، يغمره شعور بالمرارة والالام . ولم تفعل المغريات المادية التي جندتها طائفته لحمل الحبيبة على فسخ الخطوبة . اذ رفضت التخلي عن الحاخام لقاء ٢٥ الف ليرة اسرائيلية . وقد التجأ الحبيبان الى احدى ضواحي تل ابيب ، التي تقع خارج صلاحية محكمة الطائفة لعقد قرانهما اليمون .

وهناك الكثير من الامثلة تدور كلها حول المركز الاحتكاري الذي تتمتع به دار الحاخامية في اسرائيل . فمن انكار لشرعية الاحكام التي مصدرها اوساط يهودية محافظة او اصلاحية وعدم الاعتراف بالاجهزة التابعة لهاتين الطائفتين ، الى اصرار على توسيع صلاحيات دار الحاخامية في حقل القضاء وانتزاع مزيد من سلطات الجهاز القضائي

١٦ - راجع المصدر نفسه ، عدد ٣٤ ، ١٩٦٥ ، ص ٧١ .

التابع للدولة ، الى قيام الجماعات المتطرفة للمطالبة باعفاء دار الحاخامية من مراقبة السلطات القضائية في الدولة ، وخاصة محكمة العدل العليا في اسرائيل (١٧) . وليس تخصيص محكمة العدل الا لانها تدخلت عدة مرات للحوّل دون اقدام دار الحاخامية على تنفيذ قرارات مختلفة . نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

أ - اصدرت المحكمة العليا امرا يطالب دار الحاخامية بتبرير موقفها في رفض ابطال حكم حاخامي يسمح للزوج بتطليق زوجته دون موافقتها وعقد زواجه على امرأة اخرى .

ب - اصدر وزير الداخلية اوامره بتسجيل زواج تم بين كوهين وامرأة مطلقة في سجل النفوس ، مع العلم بانهما لم يتزوجا وفقا للشرع (Halacha) ، كما ان المحكمة الحاخامية قررت بانه لا يحق لهما الزواج قبل طلاق مسبق (١٨) .

والمعروف ان الشرع اليهودي الذي تستند اليه دار الحاخامية لا يقر المساواة بين الرجل والمرأة . كما ان الزواج المختلط (من غير اليهودي او اليهودية) مسألة غير واردة في حقل الاحوال الشخصية وبنظر الشريعة التي تسهر دار الحاخامية على تطبيق احكامها وتحرص على مراعاة نصها الحرفي . ومن اهم المصادر التي يستقي منها القانون اليهودي

١٧ - انظر Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٣١٧ .
١٨ - نقلا عن المصدر نفسه . والـ Halacha تطلق على القسم الشرعي من التلمود ، بينما القسم الذي لا يتناول الشرع يعرف بـ Haggadah .

في اسرائيل اليوم : الشرع اليهودي التاريخي الذي يرجع الى زمن التوراة . فقد قام جوزيف كارو (Joseph Caro) في منتصف القرن السادس عشر بجمع احكام هذا الشرع في مجموعة القوانين المعروفة بـ « شولخان آروخ » (Shulhan Arukh) . وتضم هذه المجموعة خلاصة العرف والممارسة الدينية اليهودية . بينما يسري مفعولها على المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية . وقد علق جوزيف بادي على ذلك بقوله : « غير ان العديد من هذه القوانين القديمة العهد لا يتلاءم مع الحياة العصرية ، ولا هو يفي بمتطلبات مجتمع تقدمي يعيش في عصر الذرة (١٩) .

ولا يعني اكتفؤنا بالتوقف عند مسألة الاحوال الشخصية في هذا الفصل بالذات انها وحدها في التدليل على طبيعة العلاقة القائمة بين الدين والمؤسسات العاملة باسمه من جهة والدولة والاجهزة التابعة لها في اسرائيل من جهة ثانية . فهناك ادلة وامثلة لا حصر لها . وقد يضيق عنها مجال هذه الدراسة . غير ان الفصل التالي سوف يكون مخصصا لعرض المزيد من القضايا والمسائل التي تضع معضلة اسرائيل الدينية على المحك ، وتكشف بدورها عن مواقف الهيئات والمؤسسات والاحزاب الدينية الرامية لجعل اليهودية الارثوذكسية دين الدولة على الصعيد العملي ، ودستورها الذي كتب منذ قديم الازمنة لكي يضبط الدين والدنيا معا .

الاحزاب الدينية

ترجع جذور الاحزاب الدينية الصهيونية الى الانقسامات التي عانتها الحركة الصهيونية في مطلع عهدها ، حيث توزع

١٩ - انظر Badi ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

الصهيونيون على درجات شتى من العلمانية او التمسك بالتقليد الارثوذكسي الديني . وذلك بالاضافة الى ظاهرة التنوع الثقافي والتعدد اللغوي داخل المنظمة الصهيونية العالمية . فقد سبقت الاشارة فيما تقدم الى اصرار اليهود المتدينين في الحركة الصهيونية على اقامة تنظيم مستقل وخاص بهم وحدهم ، لكي يضمنوا سير عمليات الاستعمار والاستيطان اليهودي بفلسطين وفقا لمبادئ الارثوذكسية اليهودية والشرع الديني . ولا بد ان يكون زعماء الاتجاهات الدينية الصهيونية قد ايقنوا ما ينطوي عليه تنظيمهم المستقل من احراج للعلمانيين ووسائل للضغط عليهم : بغية ضمان المصالح الدينية والدينية وتأمين الحصول على المكاسب والتنازلات .

ولا تنشذ الاحزاب الدينية الاسرائيلية عن القاعدة العامة التي تنطبق على سائر الاحزاب في البلاد . اذ تشدد جميعها ، والى حد كبير ، على مسألة العضوية في الحزب بصورة رسمية ، وتعتبر الانتماء الحزبي بمثابة بطاقة الدخول الى الحياة العامة والاستفادة من الخدمات والمنافع التي تأتي بدورها عن طريق مؤسسات تخضع لسيطرة الاحزاب في الحقل الاجتماعي والاقتصادية والثقافية . حتى ان نسبة الاعضاء الحزبيين الى مجموع الناخبين في اسرائيل تبلغ درجة عالية جدا (٢٠) . وجرى تقديرها في منتصف الخمسينات بانها تتراوح بين ثلث مجموع الناخبين وربعمهم (٢١) .

٢٠ - انظر : Marver H. Bernstein — The Politics of Israel. The First Decade of Statehood, (Princeton, New Jersey, 1957), p. 56.

٢١ - نقلها Bernstein ، المصدر السابق ، ص ٥٥ ، عن دراسة حول هذا الموضوع كتبها Benjamin Akzin — «The Role of Parties in Israeli Democracy», Journal of Politics, vol. 17 (Nov. 1955), p. 515.

كما تبين الدراسات الاحصائية ، مثلا ، بان ثلاثة ارباع الناخبين الذين اشتركوا في انتخابات الكنيست لعام ١٩٥٥ كانوا على الأرجح من المهاجرين المولودين خارج اسرائيل . ومما يجدر ذكره ان برنشتاين يرفض تقسيم الاحزاب السياسية الاسرائيلية الى « معتدلة » و « يمينية » و « يسارية » ، لان الولاءات السياسية - على حد قوله - شهدت تحولات من حين الى اخر منذ قيام دولة اسرائيل . غير انه لا يجد مفرا من تصنيف تلك الاحزاب على اساس اتجاهاتها السياسية . فينتهي به المطاف الى تقسيم من هذا القبيل : الاحزاب العمالية ، الاحزاب الدينية وسائر الاحزاب الاخرى . ويرى في اتباع هذا التقسيم ملائمة افضل لتعليل التطور التاريخي للاحزاب . هذا مع العلم بان الاحزاب الدينية ، مثلا ، تضم اجنحة عمالية قوية ، ولا سبيل الى تجاهل اتجاهاتها العمالية التي تضعها في غالب الاحيان على مقربة من الماباي في ممارسته السياسية لافكار ومعتقدات هي اقرب ما تكون الى الاحزاب العمالية اليمينية منها السبى الاشتراكية الماركسية او غيرها من المذاهب الاشتراكية التي تميل نحو اليسار .

على انه لا ضرر هناك من اتباع التقسيم الشائع للاحزاب الدينية الاسرائيلية ، والتحدث عن تلك الاحزاب من خلال منظوره التاريخي . فهي تطل على المسرح السياسي في اسرائيل عن طريق حركتين يرجع عهدهما الى العقدين الاولين لتاريخ الحركة الصهيونية : حركة مزراحي المحافظة ، وحركة اغودات اسرائيل المغالية في الارثوذكسية . ولكل من الحركتين - الحزبين جناحها العمالي الذي يسعى لمنافسة الاحزاب العمالية الاخرى ومنازعتها ما تدعيه لنفسها من الخصائص والميزات . لذا تنحصر الاحزاب الدينية الاسرائيلية الممثلة في الكنيست بالاربعة التالية :

- ١ - المزراحي (Mizrachi)
- ٢ - عمال المزراحي (Ha Poel Ha Mizrachi)
- ٣ - اغودات اسرائيل (Agudat Yisrael)
- ٤ - عمال اغودات اسرائيل (Poalei Agudat Yisrael)

١ - **فالمزراحي** برز كحركة مستقلة داخل الحركة الصهيونية منذ عام ١٩٠١ واصبح حزبا سياسيا بين يهود فلسطين في العام ١٩١٨ . يضم معظم اعضائه من بين افراد الطبقة الوسطى وسكان المناطق الصناعية . وترجع جذوره الاثنية الى بلدان اوروبه الشرقية . بينما يعتبر نفسه اقل تطرفا ومغالاة في المسائل الدينية من اغودات اسرائيل . ويدعي انتهاج سياسة ليبرالية ، تقف بوجه التطرف والمغالاة في المذهبية ، كما تميز موقفه العام من القضايا الاقتصادية . لكنه يعارض مركز السيطرة الذي تتمتع به الهستدروت في اسرائيل والنفوذ الذي تمارسه في شؤون البلاد والحكم . والواقع ان المزراحي ، كما يقول الذين درسوه ، « لا يملك برنامجا اجتماعيا واضح المعالم ، ولا يبدي الا اهتماما نسبيا للمسائل المتعلقة بالانماء الاقتصادي والتصنيع والتوسع الزراعي » (٢٢) . مما يمهّد السبيل امام استعداده للتعاون

٢٢ - المصدر نفسه ، ص ٧٠ . بينما يؤكد لنا اوسكار كرينس بان المزراحي من دعاة توطيد الصداقة مع اميركه ومن معارضي الاشتراكية والحركة التعاونية والسيطرة الواسعة التي تبسطها الهستدروت على المصالح الاجتماعية والتعليم والاعمار . وقد دفعته معارضته لدور الهستدروت كمتعهد او مقال اقتصادي الى تأييد الجهد الفردي والمناداة بالحرية الاقتصادية . فهو يدعو ، مثلا ، الى اعتماد الزراعة الفردية القائمة - التثمة على الصفحة التالية -

مع الماباي ودعم سياسته الاقتصادية المعتدلة . وهو لا يفعل ذلك بالطبع ، الا لقاء الحصول على تنازلات في مسائل تناول الدين : كالتساهل ازاء النساء الارثوذكسيات في مسألة الخدمة العسكرية وتأمين دعم الدولة للمدارس الدينية .

يطالب المزارحي بمنح دار الحاخامية تلك المكانة اللائقة بقيادة الامة الروحيين والدينيين (٢٣) . كما ينادي بتعطيل يوم السبت واتاحة المجال امام الجنود المتدينين في الجيش الاسرائيلي كي يمارسوا شعائر دينهم . ويمكن القول انه كان دوماً على استعداد لتكييف نفسه وفقاً لمتطلبات الساعة كي يؤمن اشتراكه في الحكم الائتلافي . فقد خاض انتخابات الكنيست لعام ١٩٥١ واضعا في رأس برنامجه هدف جمع شمل اليهود في اسرائيل ، بغض النظر عن التضحيات اللازمة . ولا تزال معظم نشاطاته تنصب على حقل التعليم الديني ، وتقوم بتزويد الحاخامين واعداد الموظفين الدينيين ، بالإضافة الى تشييد دور الكنيس . هذا فضلا عن اقامة الصلات الوثيقة باليهود المتدينين في سائر العالم والارتباط بمنظمة المزارحي العالمية .

٢ - اما الجناح العمالي المعروف بـ **عمال المزارحي** فقد تأسس في القدس عام ١٩٢٢ على يد نفر من يهود الطبقة العاملة الذين حاولوا الجمع بين الاشتراكية والارثوذكسية الدينية . وكان يعرف آنذاك بـ « اتحاد عمال المزارحي » . ثم ما لبث ان اصبح اقوى الاحزاب الدينية في اسرائيل . فهو يحافظ على صلاته بالحزب - الأم لاغراض دينية وتربوية ، لكنه « قام بتطوير برنامج علماني للاستيطان الزراعي

على جهود مزارعي الطبقة الوسطى بدلا من التعاونيات .

(انظر) Oscar Kraines — Government and Politics in

Israel, Boston, 1961, chapt. 4, pp. 61 - 84).

٢٣ - المصدر نفسه .

والنشاطات التقابية » (٢٤) دون التقييد العقائدي الصارم بالمبادئ الاشتراكية . ولم تمنعه معارضته للهستدروت من اقامة تعاون وثيق مع الماباي ، بينما نجد معظم اعضائه من افراد الطبقة العاملة في المناطق الصناعية ومن المستوطنات الريفية التعاونية والجماعية .

واذا كان المزارحي قد درج منذ تأسيسه على رفع الشعار التالي « ارض اسرائيل لشعب اسرائيل وفقا لشرعة اسرائيل » ، فان الجناح العمالي ابتكر شعارا انتخابيا يقول : « قديم قدم الوصايا العشر وجديد جدّة تأميم صناعات الصلب » . ولا يخفى ان عمال المزارحي يتفقون مع الحزب - الأم حول المسائل التي تتناول العلاقة بين الدين والدولة في اسرائيل . ويرفعون شعار « التوراة والعمل » (Torah Va' Avodah).

كما تعود القوة والشعبية اللتان يتمتع بهما هذا الجناح العمالي الى نجاحه في كسب الكثير من الانصار بين المهاجرين اليهود الذين قدموا من شمال افريقيه والبلدان الشرقية . فقد نجح الحزب في امتصاص هؤلاء المهاجرين وتوفير اقامة دائمة لهم في مستوطناته الريفية ، وذلك من خلال اصراره على تصنيف المهاجرين وفقا لاتجاهاتهم وميولهم الدينية . فهو يعارض اعتماد برنامج شامل لاستيعاب المهاجرين بغض النظر عن ارتباطهم الديني . ويريد توسل الاعتبارات الدينية لتحقيق مكاسب وانتصارات عديدة بين القادمين الجدد . فال معروف ان هذا الحزب يملك حركة نشيطة للشباب الى جانب شبكة من المؤسسات المالية . وقد ساعده ذلك الى حد بعيد في توسيع قاعدة العضوية وتقوية مركزه السياسي على حساب الدين ، حتى اصبح اقوى الاحزاب الدينية في اسرائيل .

٢٤ - انظر Bernstein ، المصدر السابق ، ص ٧١ .

٣ - وحزب اغودات اسرائيل ، المغالي في السلفية ، يعود تاريخه الى العام ١٩١٣ ، حين تأسس في بولونية بغية الوقوف بوجه الحركة العلمانية التي وجدت من يؤيدها في اوساط اوروبه الشرقية والوسطى . فهو يؤيد الاستعمار الديني بفلسطين ، لكنه قام بتركيز نشاطاته حول بناء المدارس الارثوذكسية السلفية ، يفوق المزارحي في المحافظة والتشدد السلفي ، كما يذهب ابعد من الحزبين الاولين في عنف معارضته للعلمانية . « لا يعترف الا بسيادة التوراة وحدها ، (اي اسفار موسى الخمسة) ، وهي اولى اسفار العهد القديم) معتبرا اياها بمثابة القانون الشامل في البلاد » (٢٥) . وقد سعى للحؤول دون تحول يهود اوروبه الشرقية عن اكاديميات التلمود ونزوحهم عن الغيتو بحثا عن المعارف العلمانية والعلوم العصرية . واقام مراكزه الاوروبية الكبرى في كل من فرانكفورت وفيينه وفرصوفيه . عقد اول مؤتمر له عام ١٩٢٣ ، واتفق الحاخامون على ضرورة حل المشاكل التي تتناول اليهود وفقا لتعاليم التوراة ومبادئها . لكنهم لم يتفقوا على مسألة قيام الحزب بدور فعال في اعادة بناء فلسطين اليهودية . ثم عادوا الى اتخاذ قراراتهم القاضي بممارسة النشاط الاستعماري وفقا لروح التوراة . وانصرفوا الى محاربة الاتجاه العلماني في الحركة الصهيونية .

انصبّت جهودهم على بناء اكاديميات التلمود (Yeshivot) بدلا من المشاركة في انشاء المستعمرات الجديدة او في ادارة الشؤون المحلية اليهودية ايام الانتداب . فرفضوا الاشتراك في انتخابات المجالس والهيئات اليهودية ، واستمروا في معارضتهم للنواحي اللامتدنية في الصهيونية حتى قيام اسرائيل . فمنذ

العام ١٩٤٨ تخلى هؤلاء عن معارضتهم لفكرة الدولة ، وقرروا ان النشاط السياسي هو السبيل المؤدي الى الشعب والحكم . ولم يعد تعاونهم مع العناصر المناوئة للدين في الحركة الصهيونية بمثابة استنزال لغضب الرب على الوطن القومي اليهودي واعاقه مجيء المسيح المنتظر ، بل جاء قبولهم بقيام الدولة الصهيونية منوطا بشرط تأسيس هذه الدولة على الشرع الديني اليهودي دون استثناء او تساهل . وراحوا يطالبون بدولة ثيوقراطية تتقيد تقيدا تاما بتعاليم العقيدة الدينية السلفية . كما اعلنوا معارضتهم الشديدة لفكرة الموافقة على الدستور المكتوب ، زاعمين ان هذا الدستور لن يكون بمنزلة الوصايا العشر وفي مستواها الالهي . وحاربوا الدعوة لتجنيد النساء في الخدمة العسكرية او غيرها من الخدمات والاعمال . مثلما خاضوا الانتخابات تحت شعار محاربة السيطرة العلمانية على المدارس والادارات المشرفة على سيرها . وقد رفضوا التعامل مع البلدان الشيوعية «الملحدة» ، ومانعوا في اقامة اية علاقات مع المانيه .

استمد حزب اغودات قوة جديدة لدى قدوم المهاجرين اليهود من شمال افريقيه والشرق الاوسط . واستطاع استعادة قوته والمحافظة عليها عن طريق المؤيدين الجدد الذين انضموا الى صفوفه . ومن المعروف ان اعضاء الحزب المذكور يقاومون عمليات الامتصاص الهادفة الى استيعاب المهاجرين الجدد وصهرهم في بوتقة الدولة الواحدة . ويصرّون على اعتماد طريقتهم الخاصة في الحياة ، غير عابئين بمتطلبات الدولة واعتبارات الامن في البلاد .

٤ - وعمال اغودات اسرائيل تأسس في بولونية عام ١٩٢٢ لكي يعيق نمو الشعور المعادي للدين في اوساط العمال ويدافع

عن مكانة اليهود الارثوذكسيين في الصناعة (٢٦) . يقوم على قاعدة دينية مطابقة لقاعدة الحزب الأم ، غير انه يريد البقاء امينا لاسمه العمالي . ولذا يشدد على العلاقات الانسانية اكثر من تشديده على صلات الانسان بالله . فهو لم يرفض فكرة النشاط الاستعماري الصهيوني بفلسطين ، بل اعتقد بان « المسيح المنتظر سوف يأتي اذا استحق اليهود الخلاص في الارض المقدسة » (٢٧) . ومن هنا راح هذا الحزب يلقي اعضاءه ان الامل باستحقاق العيش في ارض الله لن يتم تحقيقه الا متى استوطن اليهود في الارض . كما تعاون مع الصندوق القومي اليهودي لشراء الاراضي بغية اقامة مستوطنين ريفي (١٩٣٤) ، مما ادى الى نشوب نزاع بينه وبين الحزب الأم بسبب معارضة هذا الاخير للصندوق القومي . وقد بلغ عدد المستوطنات التي يسيطر عليها الجناح العمالي لاغودات اسرائيل حوالي ١٥ قرية زراعية ، بالإضافة الى قيامه بادارة مدرسة زراعية . كما تقرب من الهستدروت دون الانضمام اليه ، واكتفى بمزاولة بعض النشاطات النقابية . ايد قيام الدولة وساهم في الخدمات العسكرية والعدوانية التي رافقت قيامها . كما ساهم في تنظيم الهجرة اليهودية غير المشروعة وأرسل مندوبيه الى مخيمات اللاجئين اليهود في اوروبه . مثلما حارب اعضاءه في صفوف الهاغانا . وربما كانت هذه النشاطات من جملة الاسباب التي حملت الرأي العام للاعراب عن عطفه على عمال اغودات اسرائيل ومنحهم تأييده في كثير من المجالات .

بعد هذه النبذة القصيرة عن الاحزاب الدينية الاربعة في اسرائيل ، يمكننا الانتقال الى معالجة قوتها من زاوية اخرى

٢٦ - المصدر نفسه ، ص ٧٣ .

٢٧ - المصدر نفسه .

لنرى بوضوح الى اي مدى ينعدم التكافؤ بين قوتها الانتخابية والبرلمانية من جهة ونفوذها السياسي من جهة ثانية .

فقد خاضت الاحزاب الاربعة اول انتخابات اسرائيلية عامة (١٩٤٩) بعد ان اجتمعت في « جبهة دينية متحدة » (United Religious Front) وحصلت على ١٢ بالمئة من مجموع الناخبين و١٦ مقعدا من اصل ١٢٠ مقعد في الكنيست موزعة على الشكل التالي :

٦	عمال المزارحي
٤	المزارحي
٣	اغودات اسرائيل
٣	عمال اغودات اسرائيل

ثم عادت فانشقت خلال انتخابات الكنيست الثاني (١٩٥١) الى اربع جماعات نالت ١١ بالمئة من مجموع الاصوات . وبرز الجناح العمالي لحزب المزارحي كأقواها ، اذ حصل على ثمانية مقاعد بمفرده . وفي انتخابات ١٩٥٥ انفصل جناح المزارحي لكنهما تقدما بلائحة موحدة ، وكانت ٩٦١٣ بالمئة من مجموع الاصوات . فتقدم المزارحي باسم الجبهة الدينية المتحدة ، بينما كانت اغودات تؤلف جبهتها الخاصة : جبهة التوراة الدينية (Torah Religious Front) . وفي انتخابات الكنيست الرابع (١٩٥٩) برز المزارحي بجناحيه على صورة الحزب القومي الديني (National Religious Party) فاحتل المرتبة الثالثة بين الاحزاب المتنافسة وحصل على ٩٦٨٦ بالمئة من مجموع الاصوات . بينما ادى قيام الحزب الليبرالي الى عودة المزارحيين للمرتبة الرابعة . فحصل في انتخابات (١٩٦١) على ٩٦٨١ بالمئة من الاصوات ، واسترجع مكانته الثالثة في انتخابات الكنيست السادس (١٩٦٥) بعد

تحالف الليبراليين مع حيروت في كتلة «غاهال» ، لتكون
اصواته ٨٤٩ بالمئة من مجموع اصوات الناخبين (٢٨) . ولا
بأس من ابراز هذه الارقام في الجدول المنشور على الصفحتين
٨٢ - ٨٣ تسهيلا للايضاح .

يتضح لنا من الجدول المذكور بان عدد المقاعد
التي نالتها الاحزاب الدينية ، سواء كانت متحالفة ام كل منها
على حدة ، في انتخابات الكنيست الستة التي جرت حتى
الان ، حافظ على نفسه في معظم الاحيان . مما يؤيد الرأي
القائل بان هذه الاحزاب تتمتع بقاعدة انتخابية ثابتة ومستقرة .
كما يؤكد الجدول اياه بان قوة اغودات مجتمعة تعادل نصف
القوة التي ينالها الحزب الديني القومي من اصوات الناخبين .
وبذلك يتراوح عدد المقاعد التي احتلها المتدينون في الكنيست
بين ١٦ (الاول) و ١٨ (في الرابع والخامس والسادس) ، ويكون
المعدل ١٧ مقعدا من اصل ١٢٠ ، اي ان هذه الاحزاب لا
تصل نسبتها المئوية الى ١٥ بالمئة من اصل الناخبين في
اسرائيل .

غير انه من الواضح ايضا - كما يقول فاين - بان
اهمية الاحزاب الدينية لا تقوم على قوتها البرلمانية بقدر ما
تقوم على ذلك الولاء الذي تتمتع به في اوساط حلقة صلبة
العود من الاتباع والمؤيدين . فالحزب القومي الديني اشترك
في جميع الحكومات الائتلافية منذ عام ١٩٤٨ ، بينما انسحبت
اغودات ولم تعد منذ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ . ولا يعني ذلك
ان اغودات لا تأخذ حصتها من المقامات والاسلاب . بل على
العكس تماما . اذ « لم تستطع اية حكومة اسرائيلية ان تدير

٢٨ - اعتمدنا في نقل هذه المعلومات على Fein ، المصدر
السابق ، ص ٩٣ وما بعدها .

ظهرها لمطالب اغودات » (٢٩) . كما ان عمال اغودات ينضمون
الى الحكومة من وقت الى اخر ، ويظهرون كبير استعداد في
التفاهم مع الماباي : بعد ان كانوا يتهمون به «المادية العلمانية»
وغير ذلك من التهم الشائعة في اوساطهم .

ولو القينا نظرة سريعة على مسألة توزيع اصوات
الناخبين الدينيين بين المراكز الصناعية والمدن الجديدة المأوى
بالمهاجرين (٢٠) لعرفنا من اين تستمد الاحزاب الدينية قوتها
واصواتها . فقد حصلت اغودات عام ١٩٥٥ ، مثلا ، على
٤٦٧ بالمئة من مجموع الاصوات . بينما نالت ٦٤٠ بالمئة من
الاصوات في المدن الكبرى الثلاث (تل ابيب - يافا وحيفا
والقدس) ، و ٤٦٢ بالمئة في ثمانية مدن اخرى : هرتزليا ،
الخشيرة ، طبريا ، ناتانيا ، عقولة ، بتاح تكفا ، ريشون لي
زيون ورحوفوت ، و ٣٤٢ بالمئة من الاصوات في ١٢ بلدا من
البلدان التي يقيم بها المهاجرون الجدد الى اسرائيل (٣١) .
وما علينا سوى مقارنة هذه النسب المئوية بالنتائج التي حصل
عليها المزارحي بجناحيه :

نسبة الاصوات في المدن في المدن في بلدان				
عموما				
اغودات بجناحيه	٤٦٧	٦٤٠	٤٦٢	٣٤٢
المزارحي بجناحيه	٩٦١	٧٤٣	٩٤٧	١٣٤٩

٢٩ - انظر Fein ، المصدر السابق ، ص ٩٣ وما بعدها .
٣٠ - راجع Bernstein ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .
٣١ - المصدر نفسه ، ص ٨٩ ، وقد اتى المؤلف على ذكر
البلدان التالية : يازور ، بير يعقوب ، بشر السبع ،
بيت داغون ، بيت شان ، يهود ، اللد ، مجدل
عسقلان ، عكا ، قرية شموه ، روش هعين ، والرملة .

النسبة المئوية	عدد القاعد	انتخابات عام	الكثيبت	الحزب
% ١٢,١٩	$\left\{ \begin{array}{l} 1 \\ 4 \\ 2 \\ 2 \end{array} \right.$	١٩٤٩	الاول الجبهة الدينية المتحدة	عمال المزارحي المزارحي اغودات عمال اغودات
$\left\{ \begin{array}{l} 1070 \\ 105 \\ 200 \\ 1085 \end{array} \right.$	$\left\{ \begin{array}{l} 10 \\ 8 \\ 2 \\ 3 \\ 5 \end{array} \right.$	١٩٥١	الثاني	عمال المزارحي المزارحي اغودات عمال اغودات
٩,١٣	١١ الجبهة الدينية المتحدة (جبهة التوراة الدينية)	١٩٥٥	الثالث	$\left\{ \begin{array}{l} \text{عمال المزارحي} \\ \text{المزارحي} \\ \text{اغودات} \\ \text{عمال اغودات} \end{array} \right.$
٤٠٧				

٩,٨٦	١٢ الحزب الديني القومي	١٩٥٩	الرابع	$\left\{ \begin{array}{l} \text{عمال المزارحي} \\ \text{المزارحي} \\ \text{اغودات} \\ \text{عمال اغودات} \end{array} \right.$
٤,٩٣				
٩,٨١	١٢ الحزب الديني القومي	١٩٦١	الخامس	$\left\{ \begin{array}{l} \text{عمال المزارحي} \\ \text{المزارحي} \\ \text{اغودات} \\ \text{عمال اغودات} \end{array} \right.$
٤,٩				
٨,٩	١١ الحزب الديني القومي	١٩٦٥	السادس	$\left\{ \begin{array}{l} \text{عمال المزارحي} \\ \text{المزارحي} \\ \text{اغودات} \\ \text{عمال اغودات} \end{array} \right.$
٤,٥				

والملاحظ ان المزارحي قد نال نسبة عالية من الاصوات في اوساط المهاجرين الجدد ، حتى انه يأتي في المرتبة الثانية ، بعد الماباي وقبل حيروت . بينما يذكر فاين بان ٢٣ بالمئة من اصوات اغودات جاءت من القدس وحدها خلال انتخابات عام ١٩٥٩ ، مع العلم بان هذه المدينة بالذات لم تعط اي حزب اخر اكثر من ١١ بالمئة من مجموع اصواته .

بينما لا يساور معظم الباحثين شك بان قوة هذه الاحزاب الفعلية تكمن في العناد والتصلب وفي القدرة على ممارسة الضغط واكراه الآخرين على الرضوخ لمطالبها ومشيتها . ومن الطريف ان هذه الاحزاب الدينية بالذات لا تتفق فيما بينها حول المسألة الدينية وفيما يتعلق بقضية مركز الدين في الدولة اليهودية . فالمزارحي بجناحيه مثلاً استطاع اتخاذ مواقف دينية اكثر مرونة وتساهلاً من جناحي اغودات ، مما اتاح له منذ البداية ان يساهم الى ابعد حد في سير الحركة الصهيونية وتطورها ، وفي تأليف الحكومات الاسرائيلية منذ قيام الدولة . بينما تسعى الاحزاب الاربعة الى « اقامة دولة على اساس الشرع الديني اليهودي » . وقد حملتهم « الاهمية التي يعلقونها على المسألة الدينية على تفضيل التعاون الوثيق مع اقرانهم في الدين بغض النظر عن الفارق الاجتماعي الاقتصادي ، بدلاً من التعاون مع الاحزاب المجاورة لهم والمعروفة باللاتدين » (٣٢) .

واذا كان نظام التمثيل النسبي هو المسؤول الاول عن ظاهرة تعدد الاحزاب السياسية في اسرائيل ، فان الاحزاب الدينية على صغرها استطاعت جعل قضية اشتراكها في الحكم

٣٢ — انظر Nadav Safran — The United States and Israel, (Harvard Univ. Press. Camb. Mass., 1963), chapt. VIII.

الائتلافي منوطة بفرض تصورات توراتية معينة على القانون المدني الذي يسري مفعوله على جميع افراد الشعب . وقد علّق احد المراقبين السياسيين على مركز القوة اللامتكافئة هذا بقوله : « تستطيع الاحزاب الدينية الحؤول دون تحقيق الفصل بين الدين والدولة ، ذلك الفصل الذي تسعى اليه الاكثرية في اسرائيل ، بفضل الدور الذي تلعبه في « ترجيح كفة الميزان » او لكونها بمثابة « اللسان الصغير في الميزان » (Zünglein an der Waage) ، وبذلك تضمن لدار الحاخامية مركز قوة في الحياة العامة (٣٣) . وليس من قبيل المبالغة ما وصفها به البعض من انها كناية عن « الدراع السياسية العلمانية لدار الحاخامية في اسرائيل » . هذا وقد سبقت الاشارة الى كون ادارة وزارة الشؤون الدينية تقوم على اكتاف ممثلين عن الاحزاب الدينية وتخضع لاشرافهم وتوجيهاتهم ، مما يؤكد لنا تلك المكانة الممتازة والمميزة التي تتمتع بها الاحزاب الدينية في اسرائيل على الرغم من ان قوتها مجتمعة لا تتعدى حد الـ ١٤ بالمئة من مجموع الناخبين او النواب في الكنيست . وهكذا تلتقي العناصر المرنّة في هذه الاحزاب مع الماباي على صعيد واحد ، لتشاركه اقتسام المغانم والاسلاب وتساومه على شتى المطالب والتنازلات .

٣٣ — انظر Süddeutsche Zeitung, Nr. 12, Samstag/Sonntag, 14./15. Januar 1967, S. 7.

الفصل الرابع

مشكلات وقضايا على المحك

قسّم البروفسور ايزنشتات ، في كتابه المشار اليه آنفاً عن « المجتمع الاسرائيلي » ، منشأ الخلافات والنزاعات بين الفريقين العلماني والديني في دولة اسرائيل على الحقول الثلاثة التالية :

- ١ - المسألة العامة المتعلقة بشرعية الدولة وتحديد طبيعة المجتمع وتقاليده .
- ٢ - نطاق الكفاف الديني للدولة (Contours) ، او درجة عدم الفصل بين الدين والدولة ، ومدى السماح بفرض القوانين الدينية على السكان كلهم ، ومدى الصلاحيات التي تتمتع بها الهيئات الدينية - الشرعية ، دار الحاخامية ، مثلاً ، وتمارسها على السكان اليهود باجمعهم . واخيراً ، درجة اعفاء تلك الهيئات والمؤسسات من مراقبة السلطات العلمانية الرسمية واشرافها .
- ٣ - استقلال الجماعات الدينية في الحقل التربوي ، ومدى استفادة المؤسسات الدينية المختلفة من تأييد الدولة ودعمها (المادّي والمعنوي) (١) .

١ - انظر Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٣٠٩ .

ولا شك ان قضية النزاع حول الدستور المكتوب للدولة الصهيونية تقع ضمن نطاق الحقل الاول الى حد بعيد . كما توجد مجموعة من القضايا المثيرة التي ادت الى طرح السؤال عن الهوية اليهودية : « من هو اليهودي » او « متى يكون المرء يهوديا » . وقد رافق تلك القضايا ، ومنذ قيام دولة اسرائيل بصورة ادق ، ذلك البحث المحموم في اوساط المجتمع الاسرائيلي - ولدى الشباب بنوع خاص - عن الهوية والطابع اليهوديين وعن مدى تطابقهما مع الواقع السكاني المتنافر للمجتمع الاسرائيلي . وسوف نترك هذه المسائل الان ، لكي نعود الى تناولها في الفصل التالي . على ان نكتفي في هذا الفصل بعرض لتلك القضايا والمشكلات التي تمت بصلة وثيقة الى « مكانة المؤسسات الدينية وسط اطار الدولة » في اسرائيل .

قانون الديانيم

اذا كان قانون الزواج والطلاق (١٩٥٣) خير مثال على الصلاحيات الاحتكارية التي حصلت عليها دار الحاخامية في حقل الاحوال الشخصية، فان قانون الديانيم (Dayanim Law) الذي صدقه الكنيست عام ١٩٥٥ ، يثير مسألة الولاء المزدوج للدين والدولة ، ويسلط الضوء على مسألة مدى الاستقلال القضائي التي تطالب به دار الحاخامية بالذات ازاء النظام والجهاز القضائي في الدولة . فما هي الملابس التي احاطت بالتصديق على هذا القانون ؟

الديانيم صيغة الجمع ومفردا ديان ، اي القاضي الشرعي او الحاخامي . وقانون الديانيم تابع للمحاكم الحاخامية ، اذ يتناول المسائل التالية : القضاة الحاخاميون (او الربانيون) ومؤهلاتهم ، شروط تعيينهم واستقلالهم

ومدة خدمتهم واستقالتهم وغير ذلك من الامور الادارية المتصلة بهذه المسائل .

وحين عرض القانون على الكنيست الاسرائيلي اثار عاصفة من النقاش والجدل العنيف . فقد تنبّهت الفئات العلمانية الى مسألة بالغة الاهمية تتعلق باليمين القانونية التي يشترط على «الديان» تأدية قسمها قبل احتلاله لمقعده . والنص الذي اثار حفيظة العلمانيين يطلب الى الديان ان يقسم اليمين التالية :

« اتعهد بالولاء لدولة اسرائيل ، بتوزيع العدل بالانصاف ، والاّ اسىء استعمال القانون او امنح اية محاباة لاحد » (٢) .

وقد فسّرت الدوائر العلمانية هذا التعهد او القسم بانه يتضمن مسألة الولاء للدولة وحدها ، وليس لقوانين الدولة . ومن الطريف ان معظم اعضاء الكنيست فضلوا الامتناع عن التصويت او قاطعوا الجلسة ، فامتنعت اغلبيّة حزب الماباي ، بينما تغيّب جميع ممثلي حزب حيروت . وحين اقترح العلمانيون الذين حضروا ادخال تعديل على القسم باضافة عبارة « والى قوانينها » بعد « دولة اسرائيل » ، سقط الاقتراح . هذا مع العلم بان ممثل اغودات اسرائيل ، شلومو لورنتز ، وقف معلنا : « ان لا حاجة بالديانيم الى قسم اليمين بالولاء لقوانين الدولة ، لأن من الواضح انه حين يتعارض قانون الدولة مع القانون الديني ، يتحتم على الديانيم اتباع الثاني » (٣) . وتفسير ذلك على لسان المتدينين : حين يرى

٢ - انظر Badi ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

٣ - نقلا عن المصدر نفسه ، ص ٢٥٥ . وقد اعتمدنا على هذا المصدر في سائر المعلومات المتعلقة بقانون الديانيم .

الديان قانون الدولة منافيا للقانون الديني (الشرع) ، فلا يشكل رفضه التقييد بالقانون الاول خرقا لولائه الى الدولة . لكن المعارضة العلمانية نبهت المتدينين الى كون الديانيم قضية رسميين ومن موظفي الدولة . وتشمل الصلاحيات التي يمارسونها في قضايا الاحوال الشخصية جميع المواطنين بلا استثناء . كما ان المكافآت التي ينالونها تأتي عن طريق الضرائب المجبة من السكان كلهم . ولم يفت ممثلي الاحزاب العلمانية تذكير مؤيدي القانون المذكور بالامرير التاليين :

- أ - الشك بمؤهلات الديانيم لاصدار الحكم في قضايا متعلقة بالحياة العائلية في مجتمع عصري حديث - كما هي الحال في اسرائيل بنظرهم .
- ب - اعتبار القانون من الناحية الادارية استمرارا لقانون القضاة المدنيين (١٩٥٣) .

وعلى الرغم من جميع الاعتراضات والانتقادات ، فقد جرى اقرار القانون دون ادخال أية تعديلات عليه لأن بن غوريون « أراد المساومة على قضية معرضة للانفجار ، وربما أدت الى فسخ الائتلاف القائم مع الارثوذكسية المعتدلة » (٤) . والقضية المشار اليها تتعلق بـ « قانون الخدمة العسكرية » . فما الذي حدث بالضبط ؟.

قانون الخدمة العسكرية

درجت حكومات بن غوريون المتتالية على القيام باعطاء تنازلات معينة للجماعات المتدينة لاسباب مر ذكرها معنا . فالأقلية الدينية شريكة في الحكم الائتلافي ولا تكلف غاليا ،

كما ان التسويات غالبا ما تكون سبيلا للحفاظ على وحدة البلاد والحوول دون انشقاقها الى معسكرين : ديني وعلماني . لذلك تفاضت الحكومة عن مخالقات اليهود الارثوذكسيين ، ولم تشجهم على القيام بتأدية الخدمات الأساسية . وقد طالب المتدينون بمنحهم بعض الامتيازات والاعفاءات ، مثلاً . فأصروا على تشكيل وحدات خاصة بالمتدينين في الجيش الاسرائيلي . وعارضوا نظام التعليم الموحد (٥) . ثم راحوا يهددون بالانسحاب من الحكومة الائتلافية ، كلما شعروا بتأزم الوضع وأسقط بيدهم الحصول على مطالبهم .

وحين جرى عرض « قانون الديانيم » على الكنيست ، وجد بن غوريون فرصته السانحة للمساومة على قضية الخدمة العسكرية ، بعد ان سبق له وأفلح في حمل المتدينين على تبني المبدأ التالي بصدد مراعاة السبت : « حين تكون القضية قضية خطر يهدد حياة المجتمع ، فلا بد من خرق قانون السبت » (Pikuach Nefesh Docheh Shabbat) فاتفق كل من الماباي والمزراحي وجناحه العمالي على تقديم القانونين (قانون الديانيم وقانون الخدمة العسكرية) معا الى الكنيست . وبذلك تمكنوا من جعل تأييد الواحد منهما مرتبطا بتأييد الثاني ، فتم لهم ما اراده كل منهم ، بعد ان رفض رئيس الكنيست ، شبريزناك ، تأجيل النقاش حول قانون المحاكم الحاخامية . واستمرت الجلسة في الليل ، لكي يعلق موشيه سنيه فيما بعد قائلا :

« كان لا بد من مناقشة القانونين معا خلال الليل ، لأن شركاء الائتلاف لم يكونوا على ثقة متبادلة حتى

لمدة ١٢ ساعة ! » (٦) .

وهكذا أصبحت مدة الخدمة العسكرية ٣٠ شهرا للذكور و ٢٤ شهرا للناث . واستطاع المطالبون بجعل الجيش الاسرائيلي احدى الوسائل الرئيسية لتوحيد الأمة اطلاق قولهم :

« ان فكرة ايجاد وحدات عسكرية متدينة وأخرى غير متدينة كانت غير واردة » (٧) .

لكن قانون الخدمة العسكرية لم يحل جميع مشاكل المتدينين أو يستجيب لمطالبهم كلها . فهناك مسألة اعفاء بعض الشبان الارثوذكسيين من الخدمة ، بالإضافة الى اعفاء الشابات المتدينات : اللواتي أعفين من الخدمة ، متى أعلن بان تدينتهن يقف حائلا في سبيل خدمة العلم . وقد ذكر أيزنشتات ان مسألة اعفاء طلاب اكاديميات التلمود (Yeshivot) من الخدمة العسكرية لم تجد حلها عن طريق القانون . بل « جرى الاتفاق بشأنها وفقا لترتيبات اتخذت بالتعاون مع وزارة الدفاع » (٨) . والسبب الذي أعطي لتبرير الاقدام على تلك الخطوة أشار الى كون الخدمة العسكرية تعني بالنسبة لهؤلاء الطلاب نصف دراساتهم من الأساس والقضاء على الاكاديمية كمؤسسة تربوية .

على ان ذلك كله لا يعني وقوف الفئات المتدينة جبهة واحدة بوجه العلمانيين . فالجنح اليساري داخل « عمال المزارحي » (الجنح العمالي لحركة مزارحي) ، مثلا ، يميل

٦ - راجع Badi ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦ .

٧ - انظر Casper ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

٨ - راجع Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٣١٨ .

الى التساهل ورحابة الصدر ، وهو المعروف بـ « لامفنه » (Lamifneh) . وقد « ناضل » هؤلاء في سبيل اقرار مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الكفاح ، وطالبوا بتجنيد اليهوديات في الجيش الاسرائيلي . كما كانوا في طليعة الذين أعربوا عن استعدادهم للقيام بحلب الأبقار يوم السبت ! على الرغم من محاربتهم لفكرة ترك اليهودي اللامتدين يتصرف على هواه يوم السبت (Shabbos Goy) (٩) .

وهناك جماعة « العامل الديني » (Haoved Hadati) التابعة لمنظمة أبناء عاكفة ، والتي يقطن معظمها في المدن . فقد نادى هؤلاء ، مثلا ، بمنح المرأة حقوقها ومساواتها بالرجل في مسائل الاحوال الشخصية . كما انضموا الى « الاتحاد العام للعمل اليهودي » .

قانون السبت

يرجع تاريخ هذا القانون الى العام ١٩٥١ ، عندما اقره الكنيست تحت ضغط الاقلية الدينية . فهو يمنع تشغيل العمال يوم السبت وفي ايام الاعياد اليهودية الاخرى . ويترك مسألة الاستثناءات من صلاحية لجنة وزارية خاصة كي تبت بأمرها . وقد تمكن المتدينون من حمل السلطة على وضع القوانين المحلية التي تمنع المواصلات والنقل العام في معظم الاماكن - ما عدا مدينة حيفا - يوم السبت . ومن المعروف ان هذه القوانين ، المستندة الى قانون السبت ، تنص على اعتبار يوم السبت يوم راحة رسمية لليهود ، كما توجب اغلاق جميع الاماكن العامة وايقاف شتى الخدمات - ما

٩ - انظر Moses Cyrus Weiler ، المصدر السابق ، ص ١٣٥ .

عدا المطاعم في ذلك اليوم . ولا شك ان مثل هذه القوانين يقيد من حرية التنقل ، ويحصر المواصلات العامة يوم السبت في أماكن معينة .

وهناك مشروع قانون ينص على فرض المزيد من القيود ، ولا يزال منذ ١٩٦٦ قيد التشريع والتصديق (١٠) . فقد ازدادت حدة المطالب التي تقدم بها المتدينون اثناء الانتخابات العامة في اسرائيل لعام ١٩٦٥ . وراحوا ينادون باستصدار « قانون السبت العام » (١١) . الذي يضيف على الاجراءات المتخذة محليا صفة الشرعية ويجعلها قوانين عامة سارية المفعول على جميع الاسرائيليين . واشتدت حدة التوتر في صيف ١٩٦٣ وخريفه . اذ لجأت العناصر اليمينية المتطرفة الى اعمال العنف والارهاب ، محاولة فرض معتقداتها الدينية على جميع السكان والأجانب في آن واحد . فقامت تظاهرات ضد المدارس الارشالية والتبشيرية في البلاد . وأخذ المتدينون يرمون بالحجارة العربات والسيارات المارة بقرب الاحياء الدينية يوم السبت . كما رشقوا سيارات السواح الذاهبة الى القطاع الاردني من مدينة القدس أو القادمة من هناك . ولم يترددوا في رشق رجال البوليس المشرفين على شؤون السير (١٢) . ولا تزال مسألة اغلاق شوارع القدس الجديدة أمام حركة السير يوم السبت من المسائل التي تدل دلالة واضحة على التطرف الديني وأساليب الضغط والاكراه التي يمارسها المتدينون اليهود على سائر فئات السكان في البلاد .

١٠ - انظر كتاب Sontheimer ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ .

١١ - انظر Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٣١٦ .

١٢ - المصدر نفسه ، ص ٣٢٠ .

قوانين الأطعمة : « الكشروت »

تتعلق هذه القوانين بمسألة الكوشير (kosher) أي المباح في الشريعة اليهودية . لذلك يعني « طعام الكوشير » « الطعام المباح اكله في الشريعة اليهودية » . والكشروت (kashrut) تعني مراعاة انواع الأطعمة التي تبيح الديانة اليهودية تناولها أيام السبت والأعياد . وقد سعت الجماعات الدينية الى حمل الدولة على اتخاذ شتى التدابير للحفاظ على قوانين الأطعمة الدينية في جميع المؤسسات الحكومية والعامة أو النصف حكومية . ففرضت على شركة طيران « السعال » مراعاة مبدأ الكوشير ، كما طالبت « شركة زيم للملاحة » بادخال مطبخ الكوشير الى السفن التابعة لها . وجدير بالذكر ان الأحزاب الدينية عارضت في انشاء مطبخين على ظهر سفينة الركاب الفخمة « شالوم » ، وهي التي تعبر المحيط وتعود ملكيتها الى الحكومة الاسرائيلية وبعض الشركات الخاصة . وأعلنت دار الحاخامية معارضتها للحل القائل بانشاء مطبخين ، واحد كوشير لليهود وآخر عصري للمسافرين من غير اليهود . فرفض الحاخام الأكبر منح موافقته وبركته لمطبخ الكوشير (١٣) ، خوفا من قيام الطهارة اياهم بتحضير النوعين من الأطعمة ، وذلك على ظهر سفينة يهودية ! والمعروف ان جميع المؤسسات الرسمية في اسرائيل ، من الجيش الى الكنيسة ، لا تقدم على لائحتها سوى طعام الكوشير . وهكذا رفضت دار الحاخامية منح الموافقة على مطعم الكوشير لزعمها بانه « لا يمكن الوثوق باولئك الذين على استعداد لادارة مطبخ غير كوشير من ناحية التشدد في

١٣ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .

مراعاة قوانين الأطعمة التي يسري مفعولها على مطبخ الكوشير « (١٤) . ومن الطريف ان دار الحاخامية درجت على منح بركتها القدسية فقط لتلك الفنادق التي أخذت على نفسها عهدا بالاقتصار على مطبخ الكوشير وحده ، وتعهدت ايضا بمنع التدخين والرقص والموسيقى يوم السبت ، ومنع السباحة المختلطة في احواضها خلال الايام العادية ! وقد علق تالمون على ذلك بقوله ان هذه الاجراءات الحاخامية لا تبعد سوى خطوة واحدة عن « استصدار شهادة حسن سلوك » (١٥) ، اذ تجعل من الحاخامين حكام الدولة وقضاتها في آن واحد وتدخل الدار ممارسة سلطات وحقوق تهدف الى الحد من حرية المرء والتضييق على النشاط الاقتصادي بحجة القيام بنشاطات تتعدى على حرمة الحياة الدينية وتسيء الى الدين .

تربية الخنازير والسلخ الحديث

سعت الجماعات الدينية الى استصدار قانون يمنع تربية الخنازير في معظم انحاء اسرائيل ، ولم يستثن قانون المنع هذا سوى مناطق الاقليات المسيحية من مفعوله . كما حاولت فرض القيود على استيراد لحم الخنزير، مما يؤدي الى اخراج اولئك اليهود الذين جاؤوا من المانيا وبلدان اوروبا الغربية ولا تخطر ببالهم مسألة الاقلاع عن تربية الخنازير . ولا شك ان هؤلاء وجدوا انفسهم مرغمين للقيام بالتحايل على القانون والتخلص من ربة الحاخامين . مما يساهم في تخيب آمالهم ويحملهم على اللجوء الى الرياء والنفاق والمراوغة بقصد التهرب من سلطان القانون الديني الجائر . ويجعل من

١٤ - المصدر نفسه ، ص ٢٩٠ .

١٥ - المصدر نفسه ، ص ٢٩١ .

قضية فرض الشعائر الدينية بالقوة والاكرام مسألة محفوفة بالأخطار ولا تعود على الدين بالخير العميم . فهل يمكن اعتبار القوى الدينية التي تلجأ الى الإكراه ضماناً حقاً لتحويل الدين الى قوة ايجابية عصرية تعمل للخير والتقوى ؟

أما قضية المسلخ التعاوني الحديث فلا تخرج هي أيضاً عن نطاق الطابع الذي ألفناه حتى الآن للنزاع بين دار الحاخامية والدولة ممثلة بجهازها القضائي . ففي مطلع شهر آب (اغسطس) ١٩٦٤ رفضت دار الحاخامية منح « شهادة طهارة » صالحة لعموم اسرائيل ، بعد ان تقدمت بطلب هذه الشهادة « شركة ماربك » ، صاحبة المسلخ الحديث القائم الى الجنوب من مستعمرة « قرية ملاخي » (١٦) . وساد الاعتقاد في أوساط الرأي العام الاسرائيلي آنذاك بان قرار الحاخامية لا علاقة له بأية شكوك تساورها حول مبدأ الكشروت . بل مرد الرفض الى الرغبة لدى دار الحاخامية « في المحافظة على المصالح الاقتصادية للذباحين وغيرهم من العاملين في تجارة اللحوم » (١٧) ، اذ يأتي مشروع هذا المسلخ العصري الضخم بمثابة دليل قاطع على عجزهم عن منافسته .

وهنا لم تجد شركة ماربك مفراً من رفع امرها وشكواها الى محكمة العدل العليا ، التي أصدرت حكمها ضد الحاخامية وضد المجلس الديني في كل من تل ابيب ويافا . وحين طلبت محكمة العدل الى الهيئات الدينية ان تبرر احجامها عن اصدار الشهادة المطلوبة ، قابلت دار الحاخامية هذا الطلب بالرفض . وزعمت ان المحكمة العليا لا يحق لها

١٦ - انظر Jewish Observer, 21 August, 1964 .

١٧ - راجع Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٣١٧ .

التدخل في مسائل من اختصاص الشرع الديني . بينما يؤكد البروفسور ايزنشتات ان المحكمة استصدرت لنفسها صلاحية التدخل بهذه القضية . ثم تنادى الحاخامون الى عقد اجتماع عام في مقرهم (هيكسل سليمان Hechal Schlomo) ، ودعوا اليه ٤٠٠ حاخام من جميع انحاء البلاد . وما ان بلغت الازمة ذروتها حتى تم التوصل الى حل تسوية يقضي بتراجع دار الحاخامية وقيام شركة ماربك بسحب شكواها من محكمة العدل العليا (١٨) .

تشریح الجثث

واذا كانت هذه الصدمات المتكررة بين دار الحاخامية وسلطة الدولة أشبه ما تكون بتلك الخلافات التي عرفتھا القرون الوسطى على أوسع نطاق ، فان مطالب الأحزاب الدينية العاملة بتوجيهات دار الحاخامية لا تقف عند أية حدود معقولة أو مقبولة . فنحن نجد هذه الأحزاب في دولة عصرية تعتمد على تقدم العلوم والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة تطلع على الناس بمطالب لا تمت الى العلم والتقدم بصلة تذكر . لا بل يؤكد لنا تاريخ تقدم العلوم انها تقف حجر عثرة في سبيل التقدم .

فقد طالبت الأحزاب الدينية ، مثلا ، بادخال تعديلات معينة على قوانين علمي التشريح والباثولوجيا (علم الامراض ، أسبابها وأعراضها) (١٩) . ولا يخفى ان مطالبها موجهة في المقام الأول ضد مسألة تشريح الجثث بعد الوفاة ، مما يذكرنا

باحداث مماثلة شهدها العالم العربي قبل ما ينيف على خمسة ارباع القرن ، حين جرى ادخال علم الطب الحديث وأخذ طلابه يترددون على دروس التشريح الذي لم يكن غريبا على اطباء العرب في القرون الوسطى .

غير ان مطالب الأحزاب الدينية ، بإيعاز من دار الحاخامية ، لم تلق اذنا صاغية ، اذ سارع الأطباء الى اعلان معارضتهم لها ، واعتبروها مسيئة لتقدم البحث الطبي ، فيما لو جرى الأخذ بها . ولا شك ان مجرد التفكير بالتعبير عن مطالب من هذا القبيل يكشف لنا بجلاء طبيعة التطرف والفلو الديني لدى الأحزاب الصهيونية التي تتعاطى السياسة باسم الدين وتطلق على نفسها تسمية أحزاب دينية . ولربما كان بن غوريون على حق في اعتقاده بان الأحزاب الدينية خطأ . لكنه خطأ لا بد من وجوده في دولة اسرائيل التي ورثت ذلك عن المؤتمرات الصهيونية . وعلى كل حال ، فان وجود هذه الأحزاب مهّد امام بن غوريون بالذات سبيل التحالف معها لتأليف الحكومات التي كان على رأسها فاصبحت تقليدا متبعا في دولة اسرائيل .

١٨ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢ .

١٩ - انظر Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٣١٧ .

الفصل الخامس

من هو اليهودي ؟

« انا يهودي اولاً ، واسرائيلي بعد ذلك فقط ،
لاعتقادي بان دولة اسرائيل اوجدت لاجل
الشعب اليهودي بأسره ونيابة عنه . هذا مع
العلم بان مستقبل الشعب اليهودي منذ الان
فصاعدا يعتمد على بقاء الدولة ونموها وتدعيم
مركزها وكيانها ... »

بن غوريون ، ١٩٥٧

ان ما أعلنه بن غوريون في تصريح تاريخي ، ليأتي بمثابة
« عقيدة يهودي » او قانون ايمانه (١) ، ولم يلبث ان تحول بعد
مدة قصيرة من الزمن الى تساؤل مثير للجدل والنقاش على
صعيد المستويات والدوائر المختلفة في اسرائيل . ولا غرو
فالسؤال المطروح عن « ما هو اليهودي » و « من هو
اليهودي » لم يكن وليد ساعته في ربيع ١٩٥٨ ، بل تعود
جذوره الى قبل ذلك العهد بزمن بعيد ، لتصل الى قيام

١ — انظر Ben Gurion — «Credo of a Jew», Jerusalem Post, July 19, 1957.

الحركة الاصلاحية في الدين اليهودي ، مرورا بعصر التحرر والانبثاق الذي شهدته اليهود في غرب اوروبه وشرقها ، والى ظهور الحركة الصهيونية على يد تيودور هرتزل قبيل نهاية القرن الماضي . لكن السؤال اياه ازداد حدة والحاحا منذ قيام دولة اسرائيل وتبلور الاعتقاد الصهيوني القائل على لسان بن غوريون بالذات :

« هناك وحدة قومية تجمع بين يهود العالم - وحدة تقوم على المصير المشترك ، وتراث تاريخي عظيم ومشارك ، بالإضافة الى الاماني المشتركة للمستقبل » (٢) .

انه سؤال وثيق الصلة بتلك الحيرة الايديولوجية التي تعاني منها اسرائيل اشد مما تعانيها دولة اخرى . فهي تعيش أزمة الهوية المفقودة من خلال البحث المحموم عن معنى القومية والأمة . وحيث يسعى أهلها للتوصل الى تحديد معنى « الاسرائيلية » والتعرف على هويتهم الضائعة .

غير اننا سوف تقتصر في هذا الفصل على تناول السؤال الاول بمفرده على ما بين السؤالين من صلة وثيقة - تاركين سؤال البحث عن الهوية الى الفصل الذي يليه . ولا يفوتنا التذكير بما قاله أحد الباحثين الذين تصدوا لهذا الموضوع من ان القضية الشوقراطية بأسرها تؤلف ناحية واحدة من المشكلة الأوسع والتي تدور حول الهوية القومية والشخصية (٣) .

انتقل السؤال الذي نحن بصدد من طور الكمون الى حيز الوجود الفعلي في شهر آذار (مارس) ١٩٥٨ . وكان

٢ - المصدر نفسه .

٣ - انظر Fein ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

السبب المباشر لتحريكه قدوم مهاجرين يهود جدد الى اسرائيل من البلدان الاشتراكية . فقد اصطحب هؤلاء زوجاتهم الاجنبيات أو الامميات معهم ، وجاؤوا بأولادهم المتحدرين من أمهات نصف يهوديات (٤) . ومن المعروف ان « اعلان الاستقلال » قام بمناشدة « الشعب اليهودي في جميع انحاء المنفى للالتفاف حول يهود اسرائيل ، ومؤازرتهم في مهمات الهجرة والبناء » . كما صدر « قانون العودة » (١٩٥٠) ليعلم في بنده الأول : « يحق لكل يهودي المجيء الى هذه البلاد بصفة مهاجر عائد » (Oleh) (٥) . وبناء عليه فقد اصدر وزير الداخلية ، وعضو احداث هاعفودا ، تعليماته بتسجيل المهاجرين واعطائهم الجنسية الاسرائيلية ، بالإضافة الى ذكر لفظة «يهودي» في تذكرة الهوية الشخصية . وهنا ثارت ثائرة الجماعات الدينية واعلنت معارضتها الشديدة لهذه الاجراءات التي اتخذتها الدولة وفقا لمبادئها العليا وقوانينها . وأصر المتدينون على اعتماد الشرع اليهودي وحده (halachic law) في تعريف اليهودي . ومعنى ذلك : « يكون

٤ - راجع Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٣١٢ (وقد اعتمدنا رواية المؤلف في ذلك) .

٥ - لا بد من التنبيه هنا الى قيام الظاهرة المعروفة بـ «المواطنين الخياليين او المفترضين» (Fictitious Citizens) فهناك الكثير من اليهود الذين يأتون الى اسرائيل ويحصلون على الجنسية بفعل قانون العودة ، ثم يغادرونها الى غير رجعة . مما يتيح لهم مجال الاستفادة من حمل اكثر من جنسية واحدة ، مع العلم ان بين هؤلاء المواطنين الخياليين اناسا مطلوبين من العدالة في بلدان اخرى . (انظر صحيفة The TIMES, Monday, Jan. 25, 1965) .

المرء يهوديا متى كان مولودا من ام يهودية » ، والا وجب تكريسه وتثبيته على يد الحاخامين . لذا لا يجوز ، في نظر الحاخامين ، اعتبار انشاء المهاجرين الجدد يهودا ، أو ذكر صفة « يهودي » مقابل خانة المذهب في بطاقات الهوية . لكن الوزارة الاسرائيلية تمسكت بموقفها وقامت بإبرام قوانين جديدة في حزيران (يونيو) ١٩٥٨ لإزالة كل التباس طارئ وحفاظا على قدسية قانون العودة وعقيدة « جمع شمل المنفيين » . فما كان من الحزب القومي الديني الا ان انسحب من حكومة الائتلاف ، تاركا بن غوريون في غمرة اليأس والحيرة .

وهنا تفتق ذهن بن غوريون عن حيلة جديدة تقضي بطرح المشكلة على « حكماء اسرائيل » البالغ عددهم ٣٣ والمنتشرين في سائر انحاء العالم . والمعروف ان هؤلاء الحكماء يضمون المفكرين الدينيين والعلمانيين بين يهود العالم (٦) . فجاءت اجوبة « الحكماء » لصالح اليهود الارثوذكسيين ، وزادت القضية تعقيدا وتشويشا . أما الحل الذي تم الاتفاق عليه فقد نص على شيء من هذا القبيل : « لا يجب ذكر ديانة القاصر (minor) أو الصغير مقابل خانة المذهب ، بل تذكر ديانة الأبوين بدلا منها » . ومن ناحية اخرى : « يحق لكل صبي ان يعلن عن دينه » (٧) . وبذلك أصبح السبيل

- ٦ - انظر Talmon ، **المصدر السابق** ، ص ٢٨٠ ، ولا توجد علاقة بين « حكماء اسرائيل » (43 Sages of Israel) و « حكماء صهيون » (Elders of Zion) الذين ينسب اليهم وضع البروتوكولات الشهيرة التي باتت تحمل اسمهم . لذلك اقتضى هذا التنويه .
- ٧ - نقلا عن Eisenstadt ، **المصدر السابق** ، ص ٣١٦ .

ممهدا امام عودة الحزب القومي الديني الى الحكومة عام ١٩٦٠ ، حيث تسلم وزارة الداخلية هذه المرة .

لكن إثارة السؤال - المشكلة لم تنته عند الحل الذي انقذ الحكم الإئتلافي من التصدع والانحيار . بل راحت تتكرر منذ ذلك الحين وتتخذ أشكالا متعددة الجوانب ، وحيدة في جوهرها . وسوف تطالعنا من خلال القضايا الثلاث التي نعرضها فيما يلي ، باعتبارها من القضايا التي أحدثت ضجة كبيرة في اسرائيل وخارجها ، وذاع صيتها حتى أطلق عليها المؤرخ تالمون في الفصل الذي عقده بعنوان « من هو اليهودي » تسمية « قضايا ذائعة الصيت » (Cause Célèbre) والقضايا التي نعينها هي التالية : « مشكلة يهود الهند » ، « قضية الراهب دانيال » ، و « قضية السيدة رينا آيتاني » .

١ - مشكلة يهود الهند

تؤلف هذه المشكلة على صعيد الواقع السكاني في اسرائيل جزءا من المشكلة الاوسع للأوضاع والتفرقة العنصرية التي يعاني منها اليهود الشرقيون (السفارديم) على يد اخوانهم في الدين ، اليهود الغربيين (الاشكنازيم) . ولسنا هنا في معرض الوقوف عند طبيعة تلك المشكلة الخطيرة التي تحتاج الى دراسة مفصلة تدعمها الوثائق والحقائق (٨) . بل نكتفي بالنظر الى مشكلة يهود الهند

٨ - يجدر بالقارئ الذي يود التعرف الى هذه المشكلة من مصادرها ، وأحد ضحاياها على السواء ، الرجوع الى الكتاب التالي لأهميته البالغة :

Michael Selzer — **The Aryanization of the Jewish State**, (New York, 1967), First Edition.

وحدهم ، ومن زاوية التعصب الحاخامي القائم على العرقية والتحيز ، وتحت ستار الحفاظ على نقاء العنصر اليهودي ، كي لا يعكر صفوه معكر أو تشوبه شائبة .

بنو اسرائيل (Benei Israel) جماعة يهودية من الهند ، يبلغ تعدادها العشرة الآف . هاجر ثلثهم الى اسرائيل ، بحثا عن الدولة اليهودية التي تعهدت في اعلان استقلالها بان تحافظ « على المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع سكانها دون تفرقة في الدين او العرق او الجنس » . والمعروف ان قانون العائلة لدى هذه الجماعة يختلف في تفاصيله عن قانون العائلة الحاخامي العام (٩) ، والسائد في اسرائيل . مما جعلهم ضحية الموقف الحاخامي الرسمي من الزواج أو الزواج المختلط . ففي الخمسينات عرضت لهم مشاكل متفرقة وأفتى بحلها حاخامون مفردون على مسؤوليتهم . لكن دار الحاخامية رأّت من واجبها تناول المشكلة من الأساس في اواخر الخمسينات . فأقدمت على خطوة جريئة « لتخطي مرسوم القرن التاسع عشر الذي يمنع الزواج » ، لكن قرارها التقدمي لم يحظ الا بتأييد الأقلية في المجلس الحاخامي الأكبر . فثارت نائرة الاوساط الارثوذكسية المتطرفة ، ولم تهدأ الا بعدما قامت دار الحاخامية بادخال تعديلات على فتواها . وحين هدأت ، وجد « بنو اسرائيل » انفسهم غير راضين عن تلك التدابير التي لا تعتبرهم على قدم المساواة مع سائر فئات الأمة وأفرادها . كما هب ليفي اشكول ليقرع ناقوس الخطر المحدق بقدس الاقداس . وطالب بوضع حد لموقف دار الحاخامية التي باتت تشكل حجر عثرة في سبيل « مبدأ تجميع المنفيين » (١٠) .

٩ - نقلا عن Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٣١٣ .

١٠ - انظر Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٣١٤ .

وهكذا تراجعت الحاخامية عن موقفها المتشدد واعلنت قبولها بالحل الوسط على الاساس التالي : « التحقيق في حالات الأبوة والأمومة المشكوك بصحتها في جميع الاحوال » .

٢ - قضية الراهب دانيال

راهب كرمل يهودي بولوني المولد . اسمه الحقيقي ازوالد روف آيزن (Rufeisen) . اشترك في المقاومة السرية ضد الألمان اثناء الحرب العالمية الثانية ، بعد ان أمضى صباه في بولونية ، حيث كان عضوا عاملا في إحدى الحركات الصهيونية الدينية . وصرف عامين في فيلنا يعد نفسه للانتقال الى حياة الرواد في فلسطين (١١) . وقع في قبضة النازيين حين اندلعت الحرب ، لكنه هرب من المعتقل ، ونجح في اقناع الألمان بقبوله كواحد من ابناء الشعب الألماني المنتشر في اوروبه (Volks deutscher) . وما لبث ان أقام صلات وثيقة بالنازيين وتعاون مع الجستابو في وظيفة ترجمان ، مما اتاح له القيام بانقاذ حياة ١٥٠ يهودي على الاقل . فانضم هؤلاء بدورهم الى جماعات الانصار . اكتشف النازيون أمر ازوالد ، فاعتقلوه . لكنه هرب للمرة الثانية واختبأ في دير راهب كاثوليكي .

وفي عام ١٩٤٢ اعتنق ازوالد روف آيزن الديانة الكاثوليكية عن اقتناع تام ، واعد نفسه لدخول سلك الرهبنة والكهنوت بعد الحرب . فجرت سيامته وانضم الى الرهبنة الكرملية ، التي تملك عددا من الأديرة في فلسطين المحتلة .

١١ - استقينا معظم المعلومات عن المصدر نفسه ، وعن

Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨ - ٢٨٠ .

ثم أعرب الراهب دانيال عن رغبته في الهجرة الى الدولة اليهودية ، اذ اعتبر نفسه يهوديا من الناحية الاثنية . وصل الى اسرائيل وتقدم من وزير الداخلية بطلب للحصول على الجنسية الاسرائيلية وفقا لقانون العودة . كما طلب ان تملأ الخانة في بطاقة هويته مقابل « النسب » بلفظة « يهودي » .

وهنا رفض وزير الداخلية اجابته لطلبه ، معتبرا الانتساب الى اليهودية فقط من حق الشخص الذي يعلن عن كونه يهوديا صادقا ومخلصا ، دون خداع أو زيف (bona fide) وعرض الوزير عليه مواطنة عن طريق التجنس (By Naturalization) . لكن الراهب دانيال رفض العرض وقام برفع قضيته الى محكمة العدل العليا ، التي التأمت في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ للنظر في هذه القضية .

وبعد المداولات قرر القضاة الخمسة الكبار بان المرتد (Apostate) عن دينه لا حق له بان يكون يهوديا معترفا به في اسرائيل . فاعتناقه الديانة المسيحية ابطال كونه يهوديا . وقد لاحظ ايزنشتات ان بعض قضاة المحكمة بنوا حكمهم على ما دعوه بـ « الوعي التاريخي للشعب وتقليده » . وذلك يعني في رأي اكثرية القضاة ، كما لخصه القاضي سيلبرغ ، ان

« القاسم المشترك لجميع الناس القاطنين في اسرائيل (باستثناء أقلية ضئيلة جدا) هو اننا لا ننقطع عن ماضينا التاريخي ولا نتنكر لتراث الأجداد » (١٢) .

وهنا أصبح الراهب دانيال بلا جنسية قومية : فهو ليس يهوديا ، ولا بولونيا . ويجب ترك خانة النسب فارغة .

أي ان المحكمة أيدت حكم وزير الداخلية ورفضت اعتباره يهوديا . بينما طلع الكنيسيت بتعريف لليهودي مفاده ان « اليهودي يكون يهوديا فقط متى لم يكن معتنقا لايمان ديانة أخرى غير اليهودية » . ولم يعبأ برأي أحد القضاة المخالف : « اليهودي هو الشخص الذي يشعر بيهوديته ويعرف نفسه بالاستناد اليها » .

وتأتي قضية الراهب الكرمل دانيال بمثابة دليل قاطع على ان الهوية الدينية هي الشرط الضروري واللازم لجميع الذين يدعون الانتماء الى الكيان اليهودي . مع العلم بان الاقلية المتدينة في اسرائيل ليست أقوى بكثير من تلك الاقليات المقيمة في الدولة من غير اليهود ، والتي أعطيت الجنسية الاسرائيلية لكنها لا تزال في الدرجة الثانية من المواطنة . افلا يعني ذلك كله ان الهوية الدينية في اسرائيل وحدها مفتاح الدخول الى جنة المواطنة من الدرجة الاولى ، والأسلوب المتبع للحفاظ على النقاء العرقي بحجة التعلق بتقاليد التراث التاريخي ؟ لقد علق المؤرخ الاسرائيلي تالمون على ذلك بقوله :

« ها نحن نجد انفسنا ازاء جماعة اعتبرها الناس طيلة الآف من السنين ، وغالبا ما اجبروها ان تكون اشد الفئات عنادا في عشائريتها وانعزاليتها الاستثنائية ، غير انه لا يزال ضربا من الحال ، بعد مضي حوالي ٣٥٠٠ سنة عليها ، تحديد من ينتمي اليها ومن يعتبر خارجا عنها » (١٣) .

فما هي المقاييس التي تعتمدها دار الحاخامية في تعريف اليهودي ، ان لم تكن مقاييس دينية قائمة على النقاء العرقي والتفرقة العنصرية ؟ وكيف تجد « اقدم الديانات وأعرق

الشعوب اطلاقاً » نفسها وسط مفارقات عجيبة من هذا النوع ؟ لننظر في القضية الثالثة ، علها تفيدنا وتقطع الجدل .

قضية السيدة رينا آيتاني

كانت السيدة آيتاني عضوا نشيطا في المجلس البلدي لمدينة الناصرة . والواقع انها مثلت حزب الماباي الحاكم في دار البلدية . أثارت غضب الأحزاب الدينية ، شريكة حزبها في الحكومة الائتلافية ، حين عارضت تخصيص مساعدات مالية لاحدى روضات الاطفال التابعة لهيئات دينية . فسارع المتدينون الى نبش ماضيها والتدقيق في صحة أوراقها الشخصية والثبوتية . ماذا وجدوا ؟

مهاجرة من المانية ، قاست الأمرين على يد النازيين وتحملت قيود الهجرة البريطانية ابان الانتداب ، فدخلت فلسطين خلسة بطرق غير شرعية اثناء الفترة التي اعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية . خدمت في الجيش الاسرائيلي وبرزت في أداء واجبها ، كما ان نشاطاتها اللاحقة تعكس غيرتها وحماسها الشديدين وحسها الوطني اليهودي والاسرائيلي (١٤) .

حين هاجت خواطر المتدينين ، سرت الاشاعة بان السيدة العاملة لم تكن مولودة من أم يهودية ، وانها لم تعتنق الديانة اليهودية في حياتها . لذلك ، فهي ليست يهودية حقا . وهنا قامت دائرة النفوس بمتابعة القضية ، فأرسلت

١٤ - المصدر نفسه ، انظر ايضا « Rina Eitani's Case » Nationality». New York Times, Jan. 29, 1965
TIME Magazine, Feb. 12, 1965.

الى دوائر النفوس الألمانية تطلب منها المعلومات اللازمة عن الأصول العرقية التي تحدثت منها والدة السيدة آيتاني . وسرعان ما جاء الجواب الذي دفع بوزير الداخلية الى مطالبتها بارجاع جواز سفرها على جناح السرعة . لأنها حصلت على المواطنة الاسرائيلية بناء على ادعاءات خاطئة . مع العلم بان قانون جمع شمل المنفيين (قانون العودة) يخول اليهودية حق الحصول على الجنسية بصورة آلية . وهي بالتالي ليست يهودية على الاطلاق . فالزواج المدني غير معترف بشرعيته في دولة اسرائيل ، وزواجها من يهودي لا يجعل منها يهودية ، متى كانت الأم غير يهودية .

ومن الطريف ان دار الحاخامية التي أصرت على عدم شرعية الزواج ، ما لم تتم مراسم الاهتداء الى الدين اليهودي واعتناق اليهودية بصورة رسمية ، أعربت عن ترددها في اقامة تلك المراسم لزعمها بان دخول السيدة آيتاني الى حظيرة الدين القويم لن يكون صادرا الآن عن اعتقاد راسخ وايمان صحيح (١٥) . بينما نجد تالمون بالذات يؤكد لنا ان المعلومات التي توفرت فيما بعد تشير الى كون « الأم الآرية » لم تتخل عن زوجها الذي لا ينتمي الى العرق الآري في ساعة الخطر . بل امنت له الحماية اللازمة ولم تنكر لولائه اليهودي وخلص أولادهما لديانة الأب . وقد علق تالمون على ذلك بقوله :

« ان مجرد فكرة استعانة مسؤول رسمي ، اسرائيلي - يهودي ، بالسجلات النازية عن الأجداد « الآريين » و « غير الآريين » كانت مبعثا لأعمق مشاعر

١٥ - المصدر نفسه، ص ٢٨١ ، انظر ايضا Jewish Observer, Vol. XIV, No. 6, Feb. 1965.

الاشتمزاز في النفوس» (١٦) .

افلا تأتي هذه القصة المثيرة بمثابة دليل قاطع على تلك العنصرية البيولوجية التي برع في استخدامها اولئك الذين اضطهدوا اليهود وتوسلوا للقضاء عليهم وتصفيتهم ؟ وكيف لا يشكل اصرار الحاخامين على اجراء مراسم الاهتداء الى الدين القويم، متى كان باعثه الاقتناع الصادق بالطبع، دليلا جديدا على ممارسة الضغط والجوء الى الاكراه في الدين ! ان بن غوريون بالذات يواجه المشكلة اياها في عقر داره . فابنه متزوج من فتاة انجليزية أممية ، وبذلك يكون حفيده خارج اليهودية، او من « الأغيار » و « الأجانب » بالمعنى الحرفي (Goy) . ولم يشفع له كونه رائد الائتلاف بين الماباي والحزب القومي الديني ، أو الرجل الذي ساهم اكثر من غيره خلال العقدين الماضيين لقيام دولة اسرائيل في اضعاف طابع عقليته وتفكيره على الدولة اليهودية . نعم ، لم يشفع له ذلك كله ليضمن له البقاء بمنأى عن سلطات محاكم التفتيش الحاخامية وبمنجاة عن احكامها التعسفية والعنصرية وسطوتها الجائرة .

ان مشكلة القيود العنصرية والعراقيل الدينية التي يضعها الحاخامون في طريق الدولة الصهيونية ليست بالمشكلة الطارئة او القابلة للحل ، ان لم يكن الزوال من حيز الوجود الاسرائيلي . فهي تنطوي على الكثير من المعطيات القابعة في صلب المقومات الصهيونية والتي لا يمكن بالتالي تجاهلها . اذ تكشف لنا عن رسوخ البعد الديني للحركة الصهيونية وحضوره الدائم في واقعها العنصري ، مهما اشتد عزمها على التنصل من ذلك والاحتماء خلف مظاهر علمانية معينة . وهي مشكلة لا تظال اليهود في اسرائيل وحدهم ، فيما لو

اخذنا بالرأي الصهيوني الذي يعبر عنه بن غوريون من خلال قوله ان يهود العالم تجمع بينهم الوحدة القومية ، وهم يؤلفون بالتالي امة قائمة بذاتها . وقد نبه المؤرخ تالمون الى مسألتين ذي علاقة مباشرة بمشكلة النزاع بين الكنيسة والدولة في اسرائيل .

المشكلة او المسألة الاولى تتعلق بيهود الدياسبورا . وهنا يقول تالمون بان اشد القوميين علمانية في الدولة الصهيونية تهزم قضية اليهود المنتشرين في العالم الغربي . فالكنيس اليهودي لا يزال وحده محور الهوية الذاتية اليهودية في بلدان الغرب (١٧) . وكل تخفيض للحواجز الدينية في اسرائيل يؤدي الى المزيد من علمنة الحياة في الدولة اليهودية ، سوف يؤول بدوره الى ازالة الضوابط والموانع التي تحول حتى الان دون تزواج اليهود الغربيين واندماجهم الكلي (١٨) . مما يعني ان دولة اسرائيل الرامية الى جمع شمل يهود العالم ندرك تمام الادراك بان الدين اليهودي وحده القاسم المشترك بين اليهود . وتتخوف من ان يؤدي تحرر اليهود واختلاطهم بغيرهم الى اضعاف عنصرهم وزعزعة ولائهم الديني . وهذا ما تعنيه العلمانية في نظرها ، على ما يبدو .

اما المسألة الثانية فهي متفرعة عن الاولى ، لا بل تؤلف الوجه الآخر للمعضلة التي تواجهها الصهيونية منذ قيام دولتها . فمن المعروف ، مثلا ، ان الصهيونية العالمية ودولة اسرائيل تحدوهما الرغبة العارمة لاستقدام المزيد من يهود الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل . والسبب الرئيسي المباشر لهذه الرغبة يعود الى اعتبارات تتناول تركيب السكان في

١٧ - المصدر نفسه ، ص ٢٨٦ .

١٨ - المصدر نفسه . - التتمة على الصفحة التالية -

المجتمع الإسرائيلي . اذ تسعى الفئات الاشكنازية التي تسيطر على مقدرات الدولة والحكم الى احداث توازن سكاني

وهنا تجدر الإشارة الى موقف نفر من المثقفين اليهود في اوروبه الفريية من مسألة الروابط التي تشد يهود إسرائيل الى يهود الدياسبورا والعكس بالعكس . فقد تساءل هؤلاء عن مغزى الاستمرار في اعتبار يهود العالم وحدة قومية وشعبا واحدا بعد ان قام الوطن القومي اليهودي وانشئت دولة اسرائيل . واثار معظمهم مسألة الولاء المزدوج ، مثلما فعل آرثر كوستلر وريمون آرون . فجاء كتاب حديث العهد ، باللغة الالمانية ، ليتبنى موقفا مماثلا . (انظر : William Schlamm, Wer ist Jude, Ein Selbstgespräch, Seewald Verlag, Stuttgart, 1964)

ومن المعروف ان مؤلف هذا الكتاب الذي عنوانه « من يكون اليهودي ؟ » يضع نفسه ، نيابة عن يهود الدياسبورا ، امام الخيار التالي : اما الذهاب الى اسرائيل كيهودي ، طائعا ومختارا ، او انتقاء وطن ثان في مكان ما ، والتخلي نهائيا عن الفكرة القائلة بان اليهودي يعيش في غربة عن وطنه ، في بلاد النفي والشتات . بينما سبق لليهودي الفرنسي ريمون آرون ان كتب حول موضوع « اليهود ودولة اسرائيل » (انظر جريدة Le Figaro Littéraire, 24 Fév. 1962)

الكلام التالي نصه :
لكل انسان ان يحب وطنه ويعبد الهه ، كما انه يستطيع الانتماء الى طائفة دينية والى وحدة سياسية . لكن ما من احد يجرؤ على المطالبة بحق المواطنة المزدوجة . لان جوهر المواطنة هو اطاعة قوانين الدولة ، وقبل كل شيء ، الوفاء بالالتزامات العسكرية . باستطاعتي ان اكون فرنسيا يهودي المذهب ، ولا يمكنني ان اكون فرنسيا واسرائيليا في آن واحد معا .

بين السفارديين الذين يزداد عددهم بصورة مستمرة ، دون ان تكون مكانتهم في البلاد متكافئة مع واقعهم الاكثري ، وبين الاشكنازيين الذين يمثلون « اليهود البيض » المتفوقين على ما عداهم (١٩) . ولو تحققت الرغبة الصهيونية في قيام الاتحاد السوفياتي برفع القيود التي تمنع هجرة يهوده الى اسرائيل فان الدولة اليهودية التي لا تستطيع ابقاء الحاخاميين في معابدهم وابعادهم عن السياسة سوف تواجه مشكلة عويصة . لماذا ؟ لان ذلك السيل العرم من اليهود السوفيات يأتي من زيجات وولادات تنعدم شرعيتها في نظر القانون الحاخامي (٢٠) . وليس من السهل التكن بما سيكون عليه الحل آنذاك للخروج من هذه الورطة الصعبة . كما انه من المستبعد ان يقوم الحاخامون باستنباط حل ديني يقره الشرع اليهودي . وربما أدى تدفق تلك الأعداد الكبيرة من هؤلاء المهاجرين - هذا فيما لو تحقق حلم الصهيونيين في مستقبل قريب - الى اعتماد حل سياسي صهيوني يضع مصلحة الدولة التوسعية ومبدأ « جمع المنفيين » فوق مصلحة الاعتبارات الدينية والتسويات التي يقوم عليها الحكم الائتلافي .

على ان ذلك كله لن يؤدي الى علمنة الدولة اليهودية أو تحقيق الفصل بين الدين والدولة واعتماد مقياس عصري ، تأبأها الصهيونية ، لتحديد الهوية اليهودية . والسبب الذي يتبادر الى اذهان الصهيونيين بالذات يعود بنا الى التلاحم الوثيق بين الصهيونية والدين اليهودي ،

١٩ - هنا ايضا يحسن الرجوع الى كتاب Selzer

الآنف الذكر : « الطابع الآري للدولة اليهودية » .

٢٠ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .

او بعض المعتقدات الرئيسية في هذا الدين . فلنستمع الى بن غوريون يتلو علينا قانون ايمانه الصهيوني :

« ان ما ضمن بقاء الشعب اليهودي عبر الاجيال ، وادى الى خلق الدولة ، هو رؤيا المسيح المنتظر لدى انبياء اسرائيل ، ورؤيا خلاص الشعب اليهودي ومعه الانسانية جمعاء . ودولة اسرائيل هي اداة لتحقيق هذه الرؤيا عن المسيح المنتظر » (٢١) .

وما علينا سوى تذكر الحجة التي يلجأ اليها المتدينون لتدعيم موقفهم المتصلب ازاء دعاة العلمانية وفي معرض الدفاع عن اتهامهم للارثوذكسية بانها تستخدم الدين اليهودي بمثابة افیون للقومية . يقول اليهود الارثوذكسيون ان المزاعم اليهودية لاسترجاع فلسطين والحديث عن الحق اليهودي التاريخي بفلسطين ، تفتقر الى اساس ثابت فيما لو جرى اقصاء مسألة الايمان بالوعد الالهي وفكرة الشعب الذي اختاره الرب واصطفاه . مما يؤدي حتما الى اظهار اليهود بمظهر الفزاة الفاتحين والامبرياليين (٢٢) . وهذا هو الواقع العيني الذي لا سبيل الى نكرانه ، متى نظر المرء الى المسألة اليهودية من الزاوية الصهيونية العلمانية . كما انه لا يساورنا مطلق شك بوعي الصهيونية لهذا المازق الحرج وبحثها الدائم عن الحلول والمخارج . وكيف ننسى ان العلمانيين بالذات ، على حد قول تالمون ، هم الذين رفعوا علم الآثار في اسرائيل الى سدره ديانة قومية تحظى بنوع عجيب من التقديس !

- ٢١ - راجع مقالة بن غوريون في صحيفة الجيوسالم بوست «Credo of a Jew» ، المصدر السابق .
٢٢ - نقلا عن Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٩٣ .

غير انه لا سبيل الى نكران القاسم المشترك الذي يلتقي عنده كل من العلمانيين والمتدينين على السواء ، وبرغم المواقف المتطرفة لدى الفريقين . فالسواد الاعظم من دعاة العلمانية ، على صعيد معارضة النزعة الشيوعية ، يؤيد فكرة اسرائيل كدولة يهودية ، ويأخذ على عاتقه بالتالي مسؤولية خاصة في الحفاظ على التقليد الديني اليهودي ، لعلمه بأن الطقوس الدينية أصبحت وثيقة الارتباط بكيان الشعب اليهودي . فمن المحتمل تماما - على حد قول فاين ، مثلا - ان تجد اسرائيليا ملحدا عن قناعة يعارض تأييد الحكومة او سماحها لتربية الخزائير في اسرائيل (٢٣) . وليس صدور اقتراح يدعو الى فصل الدين عن الدولة عن عضو ارثوذكسي في الوزارة الاسرائيلية سوى من قبيل الاحراج لزملائه العلمانيين في الحكم (٢٤) . فهو يعرف دون شك انه يضعهم بذلك في مأزق حرج ، لكي يمتحن جدية العلمانية التي يدعونها . وقد عبّر «فاين» عن العضلة التي يعاني من جرائها دعاة العلمانية بقوله :

« على الرغم من قلق الكثيرين من العلمانيين وانزعاجهم لفكرة الشيوعية ، فانهم يجدون انفسهم أكثر قلقا وأشد انزعاجا من مجرد التفكير بالرفض الصريح لعقيدة دينية ، حتى ولو جرى تفسيرها بصورة متطرفة ، كان الحفاظ عليها احدي القومات الاساسية (raisons d'être) للدولة اليهودية » (٢٥) .

بينما نجد المؤرخ تالمون يؤكد هذا القول على طريقته

- ٢٣ - انظر Fein ، المصدر السابق ، ص ٥١ .
٢٤ - نقلا عن Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤ .
٢٥ - انظر Fein ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

الخاصة ، وفي معرض تناوله لسؤال « من هو اليهودي » وقضية الدين والدولة في اسرائيل ، حيث يعلن :

« لا يمكن تصور دولة يهودية دون ان تجسد هذه الدولة انما تاريخية عريقة في القدم ، وهي الانماط التي حافظت على هوية الشعب اليهودي وتألفت منها شخصيته التاريخية المميزة » (٢٦) .

واذا كان الامر كذلك ، فلا بد من التساؤل عما حل بتلك الهوية العريقة في القدم . فهي ضائعة في دولة اسرائيل ، والكل يجد السعي في البحث عنها . وليست قضية « من هو اليهودي » سوى احدى نواحيها البارزة في حياة المجتمع الاسرائيلي ومشاكله السياسية .

على ان الوقت قد يطول ويمتد (لان الصهيونية تريد له ذلك) قبل وصول اليهودي الاسرائيلي خاصة ، والانسان اليهودي بشكل عام ، الى حيث يصبح فض النزاع القائم بين الدين والدولة ، او بين الشيوعية والعلمانية ، منوطا بالموقف الذي يتحدث عنه وليم شلام في كتابه : «على كل يهودي ان يقرر بمفرده ما اذا كان يهوديا قوميا أم يهوديا دينيا ام غير يهودي على الإطلاق» . فاليهودي بنظر مؤلف الكتاب هو من اراد ان يكون يهوديا . والتعريف الوحيد الذي يقبله العقل والمنطق يعتبر ان «من يكون يهوديا» مسألة لا يقررها العداء للسامية او الصهيونيون ، بل هي من اختصاص كل يهودي بمفرده ، وهو يقررها بنفسه ولنفسه . ولنتذكر في هذا المقام تلك النصيحة التي اسداها أب فرنسي لابنه حول ميوله وآرائه السياسية والدينية ، اذ خاطبه قائلا :

« اسمح لك باعتناق المذهب السياسي او الديني الذي يبدو لك صحيحا . غير ان هناك امرا لن اتساهل به مطلقا : وهو ان تكون صهيونيا في فرنسه » .

(انظر مجلة **Esprit** الفرنسية ، عدد خاص ، ايلول ١٩٦٦ ، ص ١٩٢ - ١٩٣) . ويبدو من اقامة الابن في اسرائيل انه فهم الامثلة جيدا !

الفصل السادس

البحث عن الهوية

« تتصف سائر البلدان على الاغلب بحتمية لا تشارك فيها اسرائيل . فهي اما بلدان كانت موجودة كأمم مستقلة طيلة سنين عديدة ، او ان شعوبها قد عاشت ، منذ قديم الازمنة ، داخل حدود جرى تعيينها حديثا . بينما يختلف الامر بالنسبة للاسرائيليين ، اذ لا توجد طريق سهلة توصلهم الى التفاهم مع ما يعنيه بلدهم . فهو بلد اصطناعي أو مصطنع ، أوجدوه بانفسهم ، وذلك من نواح هامة جدا وعلى الرغم من الماضي التوراتي » .

(Leonard Fein : *Politics in Israel*, p. 64).

ذكرنا في فصل سابق ان المنظمة الصهيونية العالمية بلجنتها التنفيذية كانت أشبه ما تكون **بالحكومة** التي راحت تبحث ، طيلة خمسين عاما ، عن **دولة** تأتي صنيعة الاستعمار اليهودي وجهوده للاستيلاء على فلسطين . ويصدق القول على ان اسرائيل ، منذ قيامها وحتى الساعة ، لا تزال تعيش في طور الدولة التي تبحث عن **أمة** . كما ان العزلة التي تعاني منها اسرائيل ليس مردها من هذه الزاوية الى العداء الذي يكنه العالم العربي تجاه الدولة الصهيونية ، بقدر ما هي نابعة من طبيعة الدولة والمجتمع والأسس التي

تقوم عليها الدولة وتستمد منها . ولا شك ان مفهوم الهوية (Identity) يشكل - على حد قول فاين - أداة نافعة الى أبعد الحدود في القيام بالبحث السياسي ودراسة الحياة السياسية في اسرائيل بنوع خاص . لذلك يصح النظر الى المشكلة الدينية في اسرائيل من زاوية البحث القائم منذ قيامها عن الهوية الدينية والقومية على حد سواء ، على ما بين السياسة والدين من تحالفات وترابطات تجمع بينها في أغلب الأحيان .

وعلمنا بان تالمون يعتبر « البحث اليأس عن الهوية القومية لدى الجيل الشاب في اسرائيل » (١) . أحد الأسباب التي تقبع وراء ازدياد حدة المطالب الدينية وتضع اليهود الارثوذكسيين في موقف الهجوم المستمر (٢) .

١ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨ .

٢ - بينما نجد أينزشتات يقوم بتعليل « النزعات المقاتلة » (Militant tendencies) لدى المعسكر الديني والمتدين : أولا على أساس كونها تستمد القوة مما يدعوه بـ « الإضعاف المستمر للعناصر الصهيونية في المعسكر الديني » (المصدر السابق ، ص ٣١٩) ، وثانيا ومن جراء تقوية العناصر الارثوذكسية الدينية الأشد تطرفا والاكثر حماسا للقتال . فهذه الأخيرة لها موقف « معروف » ازاء الدولة وقوانينها ، اذ يتسم بالالتباس ويقوم على ما تجوز تسميته بـ « بتكافؤ الضدين » . لذا يرى استاذ علم الاجتماع في مواقف الفئة الارثوذكسية المتطرفة « رغبة للاستمرار في تعهد ذلك النمط من ثقافة الاقلية المغلقة ، الذي تميزت به الجماعات - التتمة على الصفحة التالية -

فما هي طبيعة هذا البحث عن الهوية في اسرائيل ؟ وكيف تكشف لنا هذه المسألة الهامة عن دور الدين والعامل الديني اليهودي في تحديد هوية المجتمع الاسرائيلي القائم على ذلك الخليط العجيب من الاصول الاثنية المتنافرة ؟ ثم ، لماذا تنفرد اسرائيل ، دون سائر البلدان في العالم ، بهذا المقدار الواسع من ضياع الهوية أو انعدامها ، وعلى الرغم من جميع الادعاءات الصهيونية بان يهود العالم يؤلفون أمة واحدة ، وتجمع بينهم رابطة القومية اليهودية ؟

يؤكد لنا فاين في الفصل الذي عقده حول « منابع التصدع » في الحياة السياسية الاسرائيلية بان البحث الصهيوني عن الهوية لا ينعدم وفرة التعريفات التي تحدد تلك الهوية ، بل ينقصه الاجماع بالأحرى . ولا ضير هناك

اليهودية في أوروبا الشرقية ، دون ان تأخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد لوجود دولة يهودية .
(المصدر نفسه)

فهل كانت القوى الدينية تتراجع عن روحها المقاتلة وموقفها الهجومي لو جرت تقوية العناصر الصهيونية لديها ، بدلا من الإضعاف الذي ينتابها باستمرار ؟ ربما تعني عملية حقن القوى الدينية بمزيد من الصهيونية مجرد اقناعها بالتخلي عن تطرفها ومهادنة الدولة والكف عن احراج سلطاتها في عديدة من المسائل التي تشغل الأوساط الاسرائيلية بين الحين والآخر . وربما تهدف ايضا الى حمل المتدينين على القبول بحد أدنى أو ثابت ، ومتفق عليه بين سائر الفرقاء المعنيين ، من الإجراءات العلمانية الطابع .

في استحضار ما مر معنا حتى الآن من تعريفات ، انما بالاستناد الى الصياغات التي يوردها فاين في كتابه . فهو يتحدث عن المواقف الخمسة التالية :

١ - اليهوديون : اسرائيل وعد الله والتوراة قانونها .

٢ - الصهيونيون الرواد : يحلمون بنظام جديد ينبعث على انقاض رماد اليشوف .

٣ - السويون : يتطلعون الى الخلاص من اللاهوت والايديولوجية ، حتى تصبح اسرائيل « أمة مثل سائر الأمم » .

٤ - الاسرائيليون الأقحاح : يعتبرون طابع اسرائيل « اليهودي » بنوع من اللامبالاة النسبية .

٥ - اليهود المجرّدون : ينظرون الى الدولة باعتبارها مجرد الوضع القانوني لواقعة الشعب وكيانه القومي (٢) .

غير ان جميع هذه التعريفات لا تتنكر الى حد أدنى ، على الأقل ، للتعلق بالطابع اليهودي والابقاء على التقاليد الدينية التي لا مناص من مساهمتها في تعيين هوية المجتمع وتحديد معالمه السياسية والقومية . ولا يفوتنا التنبيه الى دور المؤسسات التربوية في هذا الحقل . فالناحية الثقافية هي بالتالي اقرب ما تكون الى طبيعة المشكلة التي نحن بصدها . وهنا يبرز دور المؤسسات الدينية من جديد واصرارها على

السير في خط مستقل ومميز . فما هو دور الدين في التعليم الاسرائيلي ؟

التعليم والدين

صدر قانون التعليم الرسمي عام ١٩٥٣ لينص على الالتزامية من جهة ، وليؤكد ، من جهة ثانية ، على ما يتوسمه الصهيونيون في المدارس الاسرائيلية من نشاط تربوي وتعليمي غايته العمل لوحدة الحياة القومية . فجاء بمثابة دليل جديد على الجهود التي تبذلها الدولة الصهيونية « لتهويد » أبنائها وتعزيز الوعي اليهودي في نفوسهم . ولا عجب ان نجد الدولة تلجأ الى حقل التربية لكي تجعل من يهودها أمة قومية لها طابعها المميز . لكن التعليم الديني يلعب دورا بارزا في المنهاج الاسرائيلي ويتناول المضمون .

والمعروف ان اسرائيل تحوي نوعين من المدارس : المدارس الحكومية ، التي تستوعب ثلثي مجموع الطلاب ، والمدارس الدينية الحكومية أو الرسمية ، التي تعنى بتعليم الثلث الباقي وتراعي المبادئ الارثوذكسية الدينية . على ان الهيئات الدينية لم تكف بما حققت من تبني الدولة للمدارس التي تخضع لاشرفها . بل راحت تطالب بمساعدات الدولة المالية ، فحصلت عليها . كما نالت اعترافا تاما بنظام التعليم الديني الثانوي . واستطاعت حمل وزير التعليم في اسرائيل عام ١٩٥٧ على ادخال مادة جديدة في البرنامج وجعلها الزامية في جميع المدارس الرسمية .

هذه المادة الجديدة تدعى « الوعي اليهودي » (« Jewish Consciousness ») ، اذ تهدف الى « تعميق معرفة الطالب بالقيم اليهودية » والى « توسيع اهتمامه بشؤون

الدياسبورا» (٤) . ويشتمل منهاجها على تلقين الطالب أمثولات في المعتقدات والشعائر والطقوس الدينية اليهودية ، وتعليمه التوراة والتلمود (٥) . بالإضافة الى « الفكر اليهودي » ، والفولكلور الديني اليهودي . اي ان الغاية من ادخال مادة « الوجدان اليهودي » في منهاج التدريس ليست سوى « تهويد » الطلاب وتنشئتهم على « القيم التربوية اليهودية » ، وتعريفهم بالأعياد اليهودية والصهيونية والمغزى الذي ينطوي عليه كل عيد من الأعياد اليهودية المعروفة . ولا غرو فان التسمية المعطاة لهذه المادة الدراسية الجديدة في البرنامج التعليمي الاسرائيلي - « الوجدان اليهودي » - تكفي وحدها للكشف عما يرمي اليه المربون الصهيونيون من وراء تلقين النشء مسائل من هذا القبيل . فهم يخططون بين الدين والقومية ، ويعملون على تسخير عقائد دينية معينة في خدمة أغراض قومية أو توسعية معينة ، غير عابئين بالمحتوى الاخلاقي السامي للتعاليم التي تحملها الأديان . وليس من قبيل المبالغة ان يبادر بعض العلمانيين الصهيونيين الى اتهام الجهات الارثوذكسية المتدينة باستعمال الدين اليهودي كأفيون لتخدير القومية . على الرغم من رد المتدينين القائل بان التمييز بين الدين والقومية في حد ذاته يمثل طريقة أو نمطا في التفكير غريبا كل الغرابة عن التقليد اليهودي ، وذهابهم الى حد اعتبار كل تمييز من هذا النوع ضربا من الارتداد على الدين وعن تعاليمه ومعتقداته (٦) .

٤ - انظر Casper ، المصدر السابق ، ص ١٦ . والتسمية

العبرانية الرسمية هي (Toda'a Yehudit) .

٥ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤ .

٦ - المصدر نفسه ، ص ٢٩٣ .

وقد تبين لنا فيما تقدم ما يعنيه الحاح المتدينين في التشديد على التطابق بين الدين والقومية من ضروب الضغط والاكراه والتخريم والتكفير . أفلا يعني ذلك ان المحتوى الديني لدعوة القومية اليهودية يفرض نفسه فرضا على الصهيونية ، ويجعل من مسألة البحث عن الهوية الدينية والثقافية لليهود المقيمين في اسرائيل احدى الميزات البارزة في الحياة والتفكير والتعبير . ومن الملاحظات التي يسجلها فاين في كتابه ، تلك التي تقول « ان الاسرائيليين لا يتحدثون عن هذه المسائل بسهولة أو بصراحة » (٧) . وهو يعني بقوله هذا تلك المسائل المتعلقة بالوضع اللاسوي للبحث الدؤوب عن هوية معينة .

ثم ما هي الغاية من « توسيع اهتمام الطالب بيهود الدياسبورا » ؟ هل تكون مجرد العمل على تقوية الروابط الدينية بين اسرائيل ويهود العالم أم تؤلف جزءا لا يتجزأ مما يدعوه ميخائيل سيلتزر ، في كتابه المشار اليه آنفا ، بـ « الحاجة الى صياغة اليهود » (The Need to Formulate Jewishness) فقد تساءل الكاتب المذكور عما تعنيه لفظة « الدولة اليهودية » ، وهل تؤلف الجماعات اليهودية خارج اسرائيل « توابع » للدولة اليهودية ، بينما يكون أفرادها بمثابة « اسرائيليين في المنفى » . وانتهى الى القول :

« ... لو كانت اسرائيل هي الدولة اليهودية ، لوجب بحكم الضرورة اعتبار المعايير الاسرائيلية معايير يهودية ، ولترتب على اليهود في خارج اسرائيل تبني هذه المعايير ، اذا كانوا يرغبون في الاستمرار على اعتبار انفسهم يهودا » (٨) .

٧ - انظر Fein ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

٨ - انظر Selzer ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

فلو سلمنا جدلا بان الهوية الدينية ، التي كانت بمثابة الشرط الاساسي لجميع اولئك الذين يدعون الانتماء الى « الكيان اليهودي » ، ليست الطابع المميز للواقع الاسرائيلي المتطور ، لوجب علينا طرح السؤال التالي : « ماذا تكون نقطة الارتكاز الجديدة (أو نقاط الارتكاز) في تعيين الهوية اليهودية وفهم اليهودية لذاتها ؟ » . وهل تصدق التكهّنات التي يطلقها المؤرخ تالمون من خلال قوله : « ربما أصبح من الممكن عند ذاك (في المستقبل ؟) ان يختار اليهودي دينه بحرية كما يختار مذهبه أو نظامه الفلسفي ، ويبقى مع ذلك يهوديا » (٩) . طبعا ان هذا التكهّن لا معنى له اطلاقا قبل توفر نقاط الارتكاز الجديدة لتعيين الهوية اليهودية بموجبها . ولا يمكن بالتالي ان يعني شيئا ، الا حين يتمكن الواقع الاسرائيلي الحالي من القفز على ظله ، أو من التغلب على طابعه العنصري البغيض . غير ان الدلائل المتوفرة حتى الان لا تشجع على توقعات من هذا النوع ابدا .

الهوية « الكنعانية »

توجد جماعة من الشباب الاسرائيلي تطلق على نفسها تسمية « العبرانيين الفتيان » (Haivrim Hatz'irim; Young Hebrews) بينما يلقبها العديد من الاسرائيليين بـ « جماعة الكنعانيين » (١٠) . معظم أفراد هذه الجماعة من مواليد

- ٩ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .
- ١٠ - سبق لمؤلف هذه الدراسة ان تناول موضوع الكنعانيين في كتابه عن « اسرائيل الكبرى » (منشورات مركز الابحاث ، سلسلة كتب فلسطينية « ١٣ ») . ولا حاجة الى تكرار الأمور التي وردت هناك .

اسرائيل المعروفين بـ « الصبرا » (Sabras) . وهم يرفضون الثقافة اليهودية التي جرى تطويرها خلال قرون « الشتات » ، كما يودون قطع اتصالاتهم بيهود الدياسبورا ، ويطالبون اسرائيل بالتححر من اعتمادها السياسي والاقتصادي على عالم الدياسبورا .

يعتبر هؤلاء ان الدين من المسائل الشخصية التي تهم الفرد وحده . كما يعتقدون بان الحياة القومية اليهودية تجب اعادة بنائها « من الاول » . وقولهم « من الاول » أو « من البداية » يعني رغبتهم « في ايجاد ثورة روحية عظيمة داخل اسرائيل - في العودة الى تارح ، ابي ابراهيم الخليل ، وعابد الاصنام » (١١) . فهناك من يعتبرهم بمثابة « الأتباع العبرانيين لطقس عبادة نيتشه » ، لأنهم يمجّدون القوة الطبيعية مقابل احتقارهم لروحانية اليهودية . وينادون بتقييم جذري كامل لجميع القيم اليهودية السائدة . كما يأخذ عليهم منتقدوهم ان بطلهم المفضل هو الملك صديقا ، وليس ارميا النبي ، مثلا .

يمكن القول ان جاكوب كلاتزكين ، الذي جاء ذكره في مطلع هذه الدراسة ، هو أحد الفلاسفة الذين يستوحى « العبرانيون » تعاليمهم وآراءهم منهم . فقد نادى كلاتزكين في العديد من كتاباته بما يلي : « لا مستقبل لليهود خارج اسرائيل ، لأن اليهودية في الماضي قامت على أ - الدين ، ب - والارض ، ج - واللغة » (١١) . ولم يضعف الشعور والولاء الديني لدى يهود العالم ، الا بعد اختفاء « الفيتو » ، الذي كان بمثابة دولة ضمن دولة . وبعد ان تقبّل اليهود لغات البلدان

١١ - انظر Moses Cyrus Weiler ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

١٢ - المصدر نفسه ، ص ١٢٩ .

التي عاشوا فيها واستعملوها للتخاطب . لذلك يلتفت كلانزكين الى اسرائيل ليحصر بها مستقبل اليهود في العالم . وينادي بقطع كل الاتصالات بين اليهود الذين اختاروا المستقبل بمجيئهم الى اسرائيل وبين الذين فضلوا البقاء حيث هم ، مؤكدا ان اليهود في اسرائيل سوف يصبحون « العبرانيين المحدثين » .

على ان هذه الجماعة التي تعتقد انها وجدت هويتها الثقافية في العودة الى « الزمن الأول » ، وفي البحث عن الجذور الكنعانية الصافية ، تريد اعتبار نفسها جزءا لا يتجزأ من الشرق الأوسط . ولا يفوتنا التنبيه الى أنها جماعة صغيرة من الكتاب والفنانين الشباب ، نشطت في اواخر الثلاثينات ، وخلال الاربعينات ومطلع الخمسينات - على حد قول ايزنشتات . واتصفت ايدولوجيتها بالحدة « والأصالة » ، كما لجأ « الكنعانيون » الى التعبير الادبي والفني عما يجول بخاطرهم من أفكار . ونادوا بـ

« انه على « الاسرائيليين » أو الفلسطينيين طرح جميع الاتجاهات التاريخية اليهودية الخاصة والمتصلة بالدياسبورا جانبا ، واقامة تواصل مباشر مع الماضي الفلسطيني الكنعاني الصافي » (١٢) .

والذي يهمننا من أمر هؤلاء « الكنعانيين » الاسرائيليين هنا يكاد ينحصر في الموقف الذي يقفونه حيال اليهودية . اذ يريدون ، كما يستفاد من المعلومات المتوفرة عنهم ، ابطال التواصل التاريخي لليهودية وانكار التقليد اليهودي المتوارث عن طريق العقائد والعادات والأفكار الدينية . وقد ساهم

دعاة الايدولوجية الكنعانية بقسطهم الضئيل في عملية البحث عن الهوية التي تشغل الاوساط الثقافية والدينية في اسرائيل على السواء . لكن اعداءهم - كما يذكر ايزنشتات - يتحملون مسؤولية المبالغة في مقدار تلك المساهمة وأهميتها . ولا شك ان موقف هؤلاء قد التقى مع التحريفيين حول النظرة المشتركة الى العرب ، حيث رأوا في العرب « تجسيدا مجددا ومباشرا للأموريين والأمونيين والآراميين » (١٤) . بينما راح التحريفيون يحلمون بشن حرب مقدسة ضد قبائل كنعان ، والتفت الكنعانيون صوب العودة الى أحضان الروح الشعبية الساميين والكنعانيين القدامى .

فالسؤال الذي يتبادر الى الذهن في الحال هو دون شك : ما هي علاقة اليهود الاسرائيليين بقبائل كنعان ، وكيف يجوز لهم ان يعتبروا انفسهم ورثة الكنعانيين وامتدادا لحضارتهم العريقة ؟ انها مجرد مزاعم وادعاءات فارغة . لكن النوايا والأهداف الكنعانية الجديدة تدور حول مشروعات من هذا القبيل : « انضمام دولة اسرائيل الكنعانية الى اتحاد فدرالي يشمل دول منطقة الشرق الاوسط ، وادخال الأقلية العربية في حياة اسرائيل القومية كجماعة دينية مميزة » (١٥) . ولا حاجة بنا الى مزيد ، متى وجدنا ان الكنعانية الاسرائيلية تستثني العرب من حظيرتها وتعتبرهم أقلية دينية لها طابع مميز . فربما كان العرب أولى من الاسرائيليين و « العبرانيين » بادعاء الكنعانية وتبنيها لأنفسهم . ومن الطريف ان الكنعانية الجديدة التي نحن بصدها تعتبر

١٤ - انظر AMOS OZ, «Meaning of a Homeland», in New Outlook, Vol. 10, No. 9 (93), p. 14.

١٥ - راجع Moses Cyrus Weiler المصدر السابق، ص ١٣٠ .

الدين قضية شخصية بحتة ، لكنها تتجاهل ذلك المبدأ متى وصل الحديث الى « الاقلية العربية » . فتأذن لهذه الاقلية بدخول حياة اسرائيل القومية ، شريطة ان تحافظ على طابعها كجماعة دينية مميزة . هذا مع العلم بان اسرائيل في نظر الكنعانيين ليست دولة يهودية ، بل دولة كنعانية جديدة .

وهكذا يدور البحث عن هوية تاريخية أم دينية أم ثقافية وقومية في حلقة مفرغة . وتبقى اسرائيل على طابعها المصطنع وهوياتها المتعددة ، وسط تضارب الآراء واستنباط النظريات العجيبة . حتى انه يصدق عليها ما قيل عن اليهود : « هناك آراء متعددة بعدد اليهود » . ويقف المجتمع الاسرائيلي في حيرة وتساؤل حول ماهية الدولة اليهودية والطابع الذي يمكن له ان يميزها عن غيرها من دول هذا العالم . بينما تستمر الصلات بين الدين اليهودي و « الدولة اليهودية » على وضعها الراهن ، وسط جو من التعايش الذي تعكره أتفه القضايا أحيانا . وتبقى نار الأزمات والصدامات كامنة تحت رماد المساومات والتسويات ، حتى يتاح لها ان تندلع وتستعمر .

الفصل السابع

الأكراه في الدين والدين

يجمع الباحثون الذين قاموا بدراسة أوضاع الدولة والمجتمع في اسرائيل على ان الاجيال الحاضرة في الدولة الصهيونية تواجه مشكلتين عويصتين قد يستعصى حلها وسط المعطيات الحالية :

- ١ - مشكلة العلاقة بين الدين والمجتمع .
- ٢ - مشكلة التفرقة ضد اليهود الشرقيين (سبقت الإشارة إليها) .

هذا وقد اعلن ليفي اشكول في مناسبات عديدة رأيه الصريح بصدد المشكلة الاولى بقوله انه ضد فصل الدين عن الدولة : « هذه مسألة للجيل الآتي » (١) . ودعا الى الإبقاء على الوضع الراهن في المسائل الدينية . مما يعني استمرار النزاع القائم على عدد من المستويات ، بين طرفي المعضلة الاسرائيلية والصهيونية :

- أ - ادعاء اليهودية الديني الرامي الى الجمع بين الدين والدين .

١ - انظر Jewish Observer, Vol. XIV, No. 6, Feb. 1965.

ب - والادعاء السياسي الذي تمثله الدولة اليهودية ومنطقها .

ومما يعرّض بالتالي وحدة المجتمع المنشودة الى ذلك التمزق الداخلي الذي يشطره الى معسكرين معادين . فالجماعات الدينية تجسّد في هذا النزاع القائم مقدارا من التصلب والعناد يفوق في جراته وتعبيره العلني استعداد الفئات العلمانية في الدولة للتراجع او الاذعان والاستجابة للمطالب الدينية . وهناك من يؤكد لنا ان القلق الداخلي والحيرة النفسية لدى اغلبية سكان اسرائيل يقابلهما لدى الجماعات الارثوذكسية في البلاد « حصانة الاطمئنان المذهبي ومناعته » . اذ تتقبّل هذه الجماعات الدينية مسألة التطابق بين الدين اليهودي والامة اليهودية بنوع من البدهاة التي تأخذ الامور على عواهنها ولا تجد من حاجة الى التوضيح او الشرح والتبرير (٢) .

ولا يجد اليهود المتدينون اية صعوبة في الاجابة على مشكلة معقّدة من طراز المشكلة التي تتناول العلاقة بين التقليد الديني من جهة والمحتوى اليهودي للدولة اليهودية . اذ نجدهم يعمدون الى صياغة موقفهم الصادر عن اقتناع كلي على لسان احد الحاخامين بقولهم :

« اسرائيل دولة يهود ، ومهما حاول البعض او طاب لهم فصل اليهودي عن تقاليده ، فذلك غير ممكن اطلاقا . وكونك يهوديا ينطوي آليا على اطاعة التعاليم الاساسية للدين اليهودي ، ينتج عن ذلك : ان من يريد العيش في دولة يهودية ، يتحتم عليه الاعتراف بهذه الحقيقة والتصالح معها . وتقع عليه

٢ - راجع ما كتبه Sontheimer ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

وحده تبعة تغيير نفسه ، وليس على الثقافة اليهودية التي تستمد حياتها من الدين . ولا بد من الاعتراف في المقام الاول بان فكرة الدولة اليهودية هي فكرة تاريخية . فالنقطة الحاسمة هنا تتعلق بطبيعة هذه الدولة . واذا لم تكن دولة اسرائيل دولة يهودية ، فانها لا تفي بالغاية التي قامت من اجلها » (٣) .

بينما لا تبدو المسألة في نظر المؤرخ تالمون على هذه الدرجة من البدهاة والسهولة . بالاضافة الى انها تمثل لديه احدى معضلات الوجود الانساني بشكل عام . فقد كتب يقول :

« انه لمن الصعب تصوّر مشكلة اكثر تعقيدا وأصعب حلا وأشد حدة من مسألة الدين والدولة في اسرائيل الحاضرة . وعلى الرغم من كون القضايا التي تنطوي عليها تطال اليهود وحدهم على ما يبدو ، او بصورة أدق اليهود الاسرائيليين ، فان تلك القضايا تتصل ببعض المعضلات الاساسية التي تدخل في تكوين الوجود الانساني » (٤) .

ولا نخال المؤرخ الصهيوني يريد ابعاد المشكلة عن واقعها الاسرائيلي وتعليل النفس بانها تمت بصلة الى الوجود الانساني في حد ذاته . فهو يعرف ان يهود العالم كانوا في طليعة الفئات التي ما فتئت تطالب بالفصل بين الدين والدولة ، منذ بروز قضية هذا الفصل غداة قيام الدولة

٣ - انظر Rabbi Vainstein — The Crisis of Spiritual Values in the State of Israel (5726).

ونقلا عن Sontheimer ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

٤ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

القومية في العصور الحديثة . لكنه يريد - على ما يبدو - تجاهل الاعتراف بان الصهيونية السياسية الحديثة وحدها المسؤولة عن مشكلة من هذا القبيل ، والى حد بعيد . وهناك من يؤكد بان الاكثرية الساحقة ليهود العالم اجمع ليست متدينة . لكن اليهودي الصهيوني يتحتم عليه - في نظر هؤلاء - ان يقيم علاقة حميمة بينه وبين « اله الآباء » ، واكثر حميمية من علاقة اليهودي المندمج بربه (٥) . مما يعود بنا الى دور العامل الديني اليهودي في تطوّر الصهيونية وسعيها لاجتذاب يهود العالم واستقطابهم حول دعوتها .

ولنتساءل عما يكون عليه موقف اليهود في اسرائيل من الديانة اليهودية . ففي العام ١٩٦٣ فرغ الباحث انطونوفسكي من اجراء دراسة للموقف الديني لدى الاسرائيليين . ونشرتها « المؤسسة الاسرائيلية للبحوث الاجتماعية التطبيقية » ، بالاشتراك مع « مؤسسة البحوث الاجتماعية الدولية » في برنستون تحت عنوان « المواقف السياسية والاجتماعية في اسرائيل » (٦) . وقد طلب الباحث المذكور الى الاسرائيليين تصنيف انفسهم الى واحدة من الفئات الاربعة التالية :

١ - الطاعة التامة (لتعاليم الدين اليهودي) .

٢ - الطاعة في معظم الاحيان .

٥ - انظر، William Schlamm — Wer ist Jude ? (Stuttgart, 1964), S. 129.

٦ - A. Antonovsky — Political and Social Attitudes in Israel, Published by « Israeli Institute for Applied Social Research » and « Institute for International Social Research », Princeton 1963.

وقد اعتمدنا تلخيص النتائج الذي اوردته Schlamm المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

٣ - الطاعة الجزئية .

٤ - غير متدين .

وجاءت النتائج التي حصل عليها انطونوفسكي لتفيده بما يلي :

أ - وصف نفسه كل اسرائيلي رابع من الذين ملأوا الاستمارة ب « غير متدين » .

ب - وصف ٣٠ بالمئة انفسهم ب « الطاعة التامة » او « الطاعة في معظم الاحيان » .

ج - اجاب ٤٦ بالمئة انهم يراعون « الطاعة الجزئية » .

وقد استنتج البعض من حصيلة الفئة الاخيرة (« ج ») ان نصف الـ ٤٦ بالمئة (« الطاعة الجزئية ») يمكن تصنيفهم ب « اللاأدرية » في الاساس . مما يسمح بالقول ان حوالي نصف يهود اسرائيل يتبنون موقف « اللامتدين » . واذا كان الامر حقا كما تحدد معالمة الاستفتاءات والاحصاءات ، فان احدى النتائج التي يمكن استخلاصها هي : علاقة اليهود الصهيونيين الذين جاؤوا الى اسرائيل بالمضمون الديني لليهودية ، على الرغم من كون الصهيونية ليست متطابقة ابدا مع اليهودية الارثوذكسية . فهل يعني ذلك من جديد - كما تبين لنا في السابق - ان الاقلية المتدينة ، في تطرفها ومفالاتها ، تقوم بفرض معتقداتها على سائر فئات المجتمع ؟ ام ان الاكثرية الاسرائيلية التي لا تنتمي الى اليهودية الارثوذكسية تجد نفسها مرغمة على الرضوخ لمطالب الاقلية والتقيد بتعليماتها وتشريعاتها ؟

لنأخذ القصة التالية ، والتي حصلت بالفعل ، كمثال على اصرار المتدينين والمدى البعيد الذي تصل اليه مطالبهم من الدولة : حين سافر كل من الرئيس زلمان شازار ورئيس

الوزارة بن غوريون لحضور جنازة ونستون تشرشل .
وصادف تغيّب كاتيش لوز ، رئيس الكنيسة ، بداعي السفر
للقيام بجولة في افريقيه ، طرأت مشكلة « عويصة » في
اسرائيل . اذ تساءل المسؤولون : « من يحل محل رئيس
الدولة اثناء تغيّبه وتغيّب رئيس الوزارة ، ورئيس الكنيسة
ايضا ؟ » . فاقترح المولجون بالحفاظ على الشرعية ان يأتي
رئيس محكمة العدل العليا في اسرائيل في المرتبة الثالثة .
بينما هب الحزب القومي المتدين ليطالب باصرار كي تجري
تسمية الحاخامين الاكبرين (عن الاشكنازيين والسفارديين)
للمرتبتين الرابعة والخامسة . وسارعت الدوائر العلمانية
الى استدعاء رئيس الكنيسة من جولته الإفريقية ، خوفا من
تأزم الوضع واحداث تغيير في الوضع الراهن ، وكى لا يشكل
التراجع امام مطالب المتدينين على هذا المستوى سابقة خطيرة
من نوعها في اسرائيل (٧) .

وهناك العديد من الامثلة التي تشهد على محاولات
الاكراه والضغط من جانب المتدينين وعن طريق ممثلهم في
الحكم الائتلافي . فوزير الداخلية - اثناء تأزم قضية السيدة
رينا آيتاني - ينوب عن الحزب القومي الديني . وقد اعلن
آنذاك انه وحده صاحب الحق الشرعي في اصدار الحكم عن
هوية اليهودي ، علما بانه يستند الى الشرع الديني اليهودي .
وحين عزم ليفي اشكول ، مثلا ، على ادخال تعديلات في
وزارته ، وقرر تعيين المحامي حايم زادوك وزيرا للتجارة
والصناعة ، بقصد اراحة بنحاس سابير من حقيبة الوزارة
الثانية ، تسربت انباء التعديل المزمع اجراؤه الى مسامع
الحزب القومي الديني عن طريق احدى الصحف (« معاريف ») .

وتحرك المتدينون لأكراه ليفي اشكول على القيام بتنازلات
جديدة ، واضعينه امام امرين لا ثالث لهما :

اما التعجيل باستصدار القرارات المتعلقة بقانون
السبت العام .

او الموافقة على ترفيع مدير عام وزارة الصحة الى
مقام وزير كامل (٨) .

مما كان سيؤدي الى رفع عدد المقاعد الوزارية التي
يحتلها الحزب الديني القومي من ثلاثة الى اربعة . ومع العلم
بان « احدث هاعفودا » العلماني لا يحتل اكثر من مقعدين
لقاء نوابه الثمانية او التسعة المتحالفين مع الماباي في الانتخابات
التي جرت عام ١٩٦٥ . وهناك احد عشر نائبا عن الاحزاب
الدينية التابعة لكتلة مفدل (Mafdal) ، يضاف اليها مقعدان
من نصيب اغودات اسرائيل .

ولقد جعل المتدينون من « قانون السبت العام » اداة
للمساومة السياسية منذ اشتراكهم في الحكومة الائتلافية ،
وأصرّوا على سن هذا القانون في كل وثيقة ائتلاف جرى
التوقيع عليها . وكلما تأزم الوضع الوزاري ، سارعوا الى
تنبيه شركائهم بان درجة تدنيس السبت تزداد بشكل خطير !
لكن القوى الاسرائيلية التي تسعى للوقوف بوجه الفئات
المتدينة ، عن طريق محاربة الضغط والاكراه والتعدي على
الحرية الشخصية ، اعلنت في مبادئها انها ليست ضد الدين .
فما هي طبيعة تلك القوى ، وما هو مدى نجاحها ؟ الا يعني
مجرد قيامها ووجودها ان الاكراه الديني في اسرائيل قد بلغ
حدّا لا يطاق من الخطورة والتعدي ؟

محااربة الاكراه الديني

تألفت « رابطة محااربة الاكراه الديني » (٩) في اسرائيل بتاريخ حزيران (يونيو) ١٩٥٠ ، على يد مثقفين ينتمون الى اصول المانية واوروبية وسطى . وانضم اليها العديد من اساتذة الجامعات الشباب والطلاب . كما اخذت تتمتع بتأييد حزب المابام ، واتيح لها مجال التعاون مع الليبراليين المستقلين . فهي تعتبر ان الضغط الديني يشكل تعدياً على الحريات الشخصية للفرد الاسرائيلي . وتعرب عن تخوفها من ان تؤدي ممارسة الضغط على الشكل الذي يمارس به في اسرائيل الى تهديد سلامة الدولة الصهيونية ووحدةها ، بالإضافة الى وحدة الشعب اليهودي ككل . فالقانون الديني لمسائل الاحوال الشخصية - وهو الذي اصرّت دار الحاخامية على ادخاله في صلب مجموعة القوانين الاسرائيلية التي تعكف لجنة خاصة على جمعها منذ ١٩٤٨ - يعمل على تفريق «الامة» بدلا من المساهمة في توحيدها وجمع شملها المبعثر . اي انه يعمل على شق البلاد الى معسكرين ، بالإضافة الى طابعه المنافي للديمقراطية والعصرية .

والبرنامج الذي اعتمدته الرابطة يقوم على المبادئ التالية :

- ١ - « العمل على الحؤول دون تعدي الجماعات الدينية على الحريات المدنية . واعادة الحرية الى تلك النواحي من الحياة الاسرائيلية التي وقعت تحت السيطرة الدينية بسبب لامبالاة الاحزاب اللادينية في البلاد » .

- ٢ - السعي لمنع قيام حرب او حركة شعبية ضد الدين عامة ، وضد كل ما هو ديني . لاعتقاد اعضاء الرابطة بان التعايش ممكن بين الفئات العلمانية والمتدينة (١٠) .

وقد انشأت الرابطة فروعاً لها في ثلاث مدن رئيسية . وراحت تشر مطالبها الداعية الى اعتماد الزواج المدني في اسرائيل ، والى التقليل من القيود الدينية والاكراهية المفروضة على حياة البلاد (١١) . كما عمدت الى محاولة التأثير في الرأي العام الاسرائيلي عن طريق نشر الكراريس وتوزيعها في البلاد ، ورفع الرسائل المفتوحة الى السلطات ، بالإضافة الى كتابة مقالات في الصحف حول مسألة الاكراه الديني . وقامت بالدفاع عن اليهود المهتمين بتربية الخنازير ضد تدابير السلطة ، والوقوف الى جانب الذين يعتبر زواجهم غير شرعي - في حالات امتناع دار الحاخامية عن المصادقة الدينية على الزواج واضفاء صفة الشرعية عليه .

ولم تكتف الرابطة بذلك كله ، بل لجأت الى محااربة المتدينين في عقر دارهم . فتذرعت بمسألة اغلاق شوارع القدس الجديدة بوجه حركة السير يوم السبت لكي تقوم عام ١٩٦٣ بتنظيم مظاهرة ضد العناصر الدينية المتطرفة . وذكر ايزنشتات ان الشباب العلماني المسلح بالعصي مشى في المظاهرة التي اتجهت الى مشارف الاحياء الدينية في المدينة .

وهكذا يأتي قيام رابطة من هذا النوع خير دليل على ما

١٠ - انظر Jewish Observer, Vol. XIV, No. 19, May 7, 1965, pp. 8-9.

١١ - راجع Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٣٢٢ .

بلغه الاكراه الديني في اسرائيل وعلى الاخطار التي تحف بوجوده واتساع نفوذه . ومن الملاحظ ان الرابطة التي نحن بصددتها تنادي للوقوف بوجه الاكراه والضغط والتعديات . انما لا تريد المساس بالدين اليهودي او محاربتة ابدا . وربما كان موقفها هذا من الدين صادرا عن ادراكها للدور الذي يمثله في كل من الصهيونية ودولة اسرائيل . ومهما يكن الامر فان وجود رابطة لمحاربة الاكراه الديني يشكل دليلا قويا على اتساع الهوة بين العسكريين الديني واللا ديني في اسرائيل . فالدولة ومنطقها السياسي المدرك تمام الادراك لطبيعة مقوماتها تخشى - على لسان رئيس الحكومة - احداث تغييرات في الوضع الراهن . وذلك خوفا من انهيار الائتلاف وازدياد حدة الانقسام في البلاد . بينما يعلن ليفي اشكول رأيه الصريح : ضد تحقيق الفصل بين الدين والدولة ، وتصبح مسألة التأجيل حلا مؤقتا لا يغير شيئا . فيمضي التدينون على خطة الاستفادة من نظام المغانم والاسلاب . وتبقى قضية الحل الصعبة من نصيب « الجيل الآتي » !

ولا يفوتنا التذكير ، قبل ختام هذا الفصل ، من ان ليفي اشكول وغيره من الزعماء الصهيونيين الذين يرتأون التأجيل ، بدلا من الحل ، يعرفون تمام المعرفة ما قد يؤدي اليه اقدام دولة اسرائيل على اتخاذ اجراءات جذرية وحاسمة بحق اليهودية الارثوذكسية المتطرفة . فكل عمل من شأنه زيادة حدة النزاع القائم بين التدينين ومنتقديهم سوف يؤدي بدوره الى ما لا تحمد عقباه على صعيد اليهودية العالمية . لان الثلاثة آلاف متعصب في حي « ميا شعاريم » (ومعناه بالعبرانية « المئة باب ») يمثلون كتلة كبيرة من اليهود الارثوذكسيين في العالم . وقد يبلغ تعداد هؤلاء حوالي المليونين من اصل مجموع يهود العالم . اي ان نسبتهم

تتراوح بين السدس والسبع اذا قيست بالمجموع . هذا بالاضافة الى كون « ميا شعاريم » يمثل اقدم المستوطنات اليهودية في القدس ، ويسبق الكيبوتز الاول بعشرات السنين . فهل يا ترى تلعب هذه القضية الهامة دورها المناسب في جعل « الاكراه » ذريعة تكمن وراء التأجيل والارجاء والتسويق ؟ ام تبقى القضية محصورة في استعداد الاحزاب الدينية المشروط للاشتراك في الحكومة الائتلافية وقطف الثمار من خلال نظام المغانم والاسلاب ، كي لا يؤدي احراج الاكثرية العلمانية لاستبدالهم والتخلي عنهم ؟ وقد برهن الماباي خلال العقدين الماضيين لقيام دولة اسرائيل عن استعداد منقطع النظير لدفع « الثمن الزهيد » الذي يكلفه اياه اضطراره لاشراك الاحزاب الدينية في الحكم . كما ان الماباي الحاكم لم يرد طلبا لحلفائه الدينيين الا في حالات نشوب نزاعات قضائية او قانونية بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الدينية ، ومتى كانت السلطة الشرعية والقانونية للدولة فوق كل سلطة اخرى .

فهل يبقى الوضع الراهن على ما هو عليه من تسويات ومساومات ؟ ام يعمد الاسرائيليون الى تدارك الامر قبل انفجار الازمة متى آذنت بالانفجار ؟ ان الاجابة على اسئلة من هذا النوع يجب ان تبقى رهن المستقبل .

وليس من السهل التكهّن بما سيكون عليه موقف الماباي ، فيما لو تمكنت الاحزاب العمالية المندمجة اخيرا من احراز اكثرية نسبية قد تتيح لها الاستغناء عن حليفها الذي لا يكلف غالبا . غير ان الطابع الملازم لمشكلة العلاقة بين الدين والدولة في اسرائيل يعكس لنا في كثير من الاحيان ذلك التآرجح الذي تمثلناه فيما تقدم بين التصورات القومية الصهيونية للدولة ، من جهة ، وبين منطق الدولة ومقوماتها كدولة بكل معنى الكلمة . اي ان « القومية اليهودية » التي انبثقت عنها اسرائيل

غالباً ما تكون متعارضة مع اعتبارات الدولة ومنطقها الخاص كدولة (raison d'état) .

وقد ارتفع احد الاصوات الاسرائيلية منذ مدة وجيزة ، ومن خلال دعوة المطالبة للفصل بين الدين والدولة ، ليعلن بان

« دولة اسرائيل لم تتبع ابدا سياسة تمليها عليها المصالح اليهودية ... وان معظم الزعماء الاسرائيليين لم يعترفوا بهذه الحقيقة ، حتى في دواخل انفسهم ... فقد اصبحت وسيلة تحقيق هدف الصهيونية - دولة اسرائيل - غاية في حد ذاتها . بدلا من ان تكون اسرائيل اداة الشعب اليهودي . وعلى العكس من ذلك اصبحت الشعب اليهودي العوبة بأيدي الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة » (١٢) .

وقد حاول كاتب هذه الادانة ان يبين مضار الوضع الراهن وتأثيره السيء والخطر على كل من الدولة بحد ذاتها والشعب اليهودي عامة . فاعتبره يتهدد وجود الدولة وكيانها وطالب بوضع حد لاستمرار المهزلة عن طريق تحقيق الفصل بين الطرفين . ولا بد من التساؤل في خاتمة هذا البحث انه اذا كانت دولة اسرائيل لم تتبع حتى الان تلك السياسة التي تمليها عليها المصالح اليهودية ، فما هي يا ترى تلك المصالح التي درجت على تمثيلها حتى الان . وهل اذا اصبحت

اسرائيل تلك الاداة المثالي للشعب اليهودي - كما يتوسمها كاتب السطور الواردة اعلاه - يمكنها بذلك الوصول الى حل أمثل للمشاكل المعلقة وفي طليعتها مسألة العلاقة بين الدين والدولة وتحديد الاتجاه الواضح بين العلمانية والثيوقراطية ؟ ام ان هذه المشاكل بالذات تنبع من طبيعة اسرائيل وممن مقومات وجودها . ولا سبيل بالتالي الى حلها بصورة نهائية جازمة . حتى ولو جرى حلها نسبيا ، فان نظام المفانيم والاسلاب سوف يبقى رافع الرأس . ولن يكون في استطاعة اية اكثرية اسرائيلية ، مهما كانت على درجة بعيدة من العلمانية ، ان تقدم على الخطوة الحاسمة وتعلن فصل الدين عن الدولة . لانها بذلك تعمل على قطع احدى المقومات الرئيسية التي تستمد منها دولة اسرائيل وجودها ومرتكزات كيانها العنصري المتعصب . فهل تتمكن الدولة اليهودية من القفز على ظلها في هذا المضمار ، ام تلجأ الى الاكتفاء بالتفيؤ تحت ظلال الدين والهائه بقطف ثمار الصهيونية التي يحسبها تحقيقا لما وعد به تعليم الدين وتوكيدا لما نصت عليه الشرائع الدينية ؟

١٢ - راجع مقالة Boas Evron بعنوان «Pour une Séparation» وهي منشورة في العدد الخاص الذي اصدرته مجلة Esprit الفرنسية تحت عنوان « اسرائيليون يتحدثون عن اسرائيل » . (Esprit, Numéro Spécial, Septembre 1966, p. 177).

قائمة مختارة لبعض الكتب العربية التي تعالج الناحية الدينية اليهودية في الموضوع

١ - اسماعيل راجي الفاروقي : اصول الصهيونية في الدين
اليهودي

محاضرات القيت على طلبة معهد
الدراسات العربية العالية في
جامعة الدول العربية . مطبعة
لجنة البيان العربي ، القاهرة ،
١٩٦٣ / ١٩٦٤ .

٢ - عفيف عبد الفتاح طيارة : اليهود في القرآن الكريم

تحليل علمي لنصوص القرآن في
اليهود على ضوء الاحداث
الحاضرة مع دراسة وتفسير
قصتي يوسف وموسى وما فيهما
من عبر ، توزيع دار العلم
للملايين . طبعة اولى ١٩٦٦ .
بيروت .

اسرائيل في التوراة والانجيل

محاضرات انقيت على طلبة قسم
الدراسات الفلسطينية . معهد
الدراسات العربية العالية .
دار الرائد للطباعة ، القاهرة ،
١٩٦٦ .

قائمة المراجع والمصادر

١ - قائمة مختارة بالكتب العربية

٢ - المصادر والمراجع الاجنبية

١ - الكتب

ب - الكراريس

ج - الموسوعة اليهودية

د - الصحف والمجلات

٣ - مراد كامل :

٤ - ابراهيم خليل احمد : اسرائيل والتلمود

دراسة تحليلية .
مكتبة الوعي العربي ، القاهرة ،
١٩٦٧ .

٥ - ايكار السقاف : اسرائيل وعقيدة الارض الموعودة

الناشر : عالم الكتب . القاهرة
١٩٦٧ .
طبعة اولى

٦ - كمال يوسف الحاج : حول فلسفة الصهيونية

بيروت ١٩٦٧
(مقالات نشرت في جريدة
« الحياة » البيروتية ، من
٢٣/٨ الى ٤/١٩٦٧) .

٧ - محمد علي الزعبي : دفائن النفسية اليهودية

من خلال الكتب المقدسة
التوراة والانجيل والقرآن
والتاريخ والواقع ،
بيروت ، ١٩٦٨ .

٨ - فؤاد حسنين علي : اليهودية واليهودية المسيحية

معهد البحوث والدراسات
العربية .
مطبعة النهضة الجديدة ،
القاهرة ، ١٩٦٨ .

٩ - عبد المنعم شemis : التلمود: كتاب اسرائيل المقدس

دار النصر للطباعة ، القاهرة
(بلا تاريخ) .

١٠ - زكريا الحجاوي : حكاية اليهود : موسوعة التراث

الشعبي الجزء الاول . دار
الكاتب العربي ، القاهرة ،
١٩٦٨ .

Fein, Leonard — **Politics in Israel**, (The Little, Brown Series in Contemporary Politics), Toronto (Canada), 1967.

Henriques, Basil — « The Attitude to the State of Israel and Jewish Nationalism », in **Aspects of Progressive Jewish Thought**, Op. cit.

Hertzberg, Arthur — **The Zionist Idea : A Historical Analysis and Reader**, Anthology, ed. by A. Hertzberg, Harper Torchbooks (TB 817 T), Harper & Row, New York, 1966 (1959).

Herzl, Theodor — **The Jewish State : An Attempt at a Modern Solution of the Jewish Question**, transl. by Sylvie d'Avigdor, Rita Searl, London, 1946 (4th Ed.)

Herzl, Theodor — **Zionistische Schriften**, Hrsg. von Prof. Dr. Leon Kellner, 2. Aufl. Jüdischer Verlag, Berlin 1920.

Janowsky, Oscar — **Foundations of Israel**. Emergence of a Welfare State, Anvil Books, published by Van Nostrand, New York.

Klatzkin, Jakob — **Krisis und Entscheidung im Judentum**, «Probleme des Modernen Judentums», 2. ergänzte Aufl., Jüdischer Verlag, Berlin, 1921.

Kraines, Oscar — **Government and Politics in Israel**, Boston, 1961.

Parkes, James — **Five Roots of Israel**, Valentine-Mitchell, London, 1964.

Parzen, Herbert — **Herzl Speaks His Mind on Issues, Events and Men**, ed. by H. Parzen, Herzl Institute Pamphlet No. 16, Herzl Press, New York, 1960.

Safran, Nadav — **The United States and Israel**, Harvard Univ. Press, Camb. Mass. 1963.

Schlamm, William — **Wer ist Jude ? Ein Selbstgespräch**, Seewald Verlag, Stuttgart, 1964.

Selzer, Michael — **The Aryanization of the Jewish State**, A Polemic, Black Star Book, New York, 1967.

Simon, Maurice — **Jewish Religious Conflicts**, Hutchinson's University Library (No. 48), London, 1950.

قائمة المصادر والمراجع

Akzin, Benjamin — «The Role of Parties in Israeli Democracy», **Journal of Politics**, Vol. 17 (Nov. 1955).

Antonovsky, A. — **Political and Social Attitudes in Israel**, published by the «Israeli Institute of Applied Social Research» & «Institute for International Social Research» (Princeton), 1963.

Badi, Joseph — **The Government of the State of Israel**. A Critical Account of its Parliament, Executive and Judiciary, Twayne Publications, Inc., New York, 1963.

Ben-Gurion, David — «Credo of a Jew», **Jerusalem Post**, July 19, 1957.

Ben-Gurion, David — **Ben-Gurion Looks Back**, in talks with Moshe Pearlman, Simon & Schuster, New York, 1965.

Ben-Horin, Meir — **Max Nordau**, Philosopher of Human Solidarity, published by the London Jewish Society, London, 1956.

Bernstein, Marver — **The Politics of Israel**, Princeton, New Jersey, 1957.

Birnbaum, Nathan — **Gottes Volk**, R. Lowit Verlag, Wien u. Berlin, 1918.

Buber, Martin — **Israel and the World**. Essays in a Time of Crisis, Schocken Books (SB 66), New York, 1948, 2nd Ed. 1963.

Casper, Bernard — **Religious Life**, (Israel Today, No. 24), published by « Israel Digest », Jerusalem, 1963.

Elk, Max — «The National Conception of Judaism», in **Aspects of Progressive Jewish Thought**, with an Introduction by Rabbi Israel Mattuck, Victor Gollancz Ltd., London, 1954.

Eisenstadt, S.N. — **Israeli Society**, Weidenfeld & Nicolson, London, 1967.

Sontheimer, Kurt — **Israel : Politik**, Gesellschaft, Wirtschaft (Hrsg.), Piper Verlag, München, 1968.

«Israel — ein Staat wie jeder andere ?», Op. cit. pp. 281-308.

Talmon, J.L. — **The Unique and the Universal**. Some Historical Reflections, Secker & Warburg, London, 1965.

Vainstein, Rabbi — **The Crisis of Spiritual Values in the State of Israel**, (No place of publication, Hebrew Year given : 5726).

Weiler, Cyrus Moses — «The Religious Situation in Israel», in **Aspects of Progressive Jewish Thought**, Op. cit. pp. 126 - 141.

Zeuner, Bodo — «Das Politische System» in K. Sontheimer (Hrsg.) : **Israel : Politik**, Gesellschaft, Wirtschaft, Op. cit., pp. 152 - 216.

Some Religious Aspects of Zionism. A Symposium, by Rabbi Leo Baeck, Jacques Maritain, Reinhold Niebuhr, James Parkes, S. Z. Shragai & others, published by Palestine House, London, (?)

Principles of Bnei Akivah : Religious Chalutz Movement. Issued by the Hannalah of Bnei Akivah, London, (?)

Jewish Encyclopedia (1905) : Articles on «Rabbinical Conferences», Vol. 10 « Reform Judaism From the Point of View of the Reform Jew » (by Emil Hirsch) & «History of Reform».

الصحف والمجلات

Jerusalem Post

Jewish Observer

New Outlook

New York Times

The Times

Time Magazine

Der Spiegel

Süddeutsche Zeitung, 1967

Esprit.

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الأبحاث

٦٠٦ شارع السكادات - بيروت

أسس في شباط (فبراير) ١٩٦٥

تصدر عنه

- (١) سلسلة « اليوميات الفلسطينية »
- (٢) سلسلة « حقائق وأرقام »
- (٣) سلسلة « أبحاث فلسطينية »
- (٤) سلسلة « دراسات فلسطينية »
- (٥) سلسلة « كتب فلسطينية »
- (٦) خرائط فلسطينية
- (٧) سلسلة « نشرات خاصة »